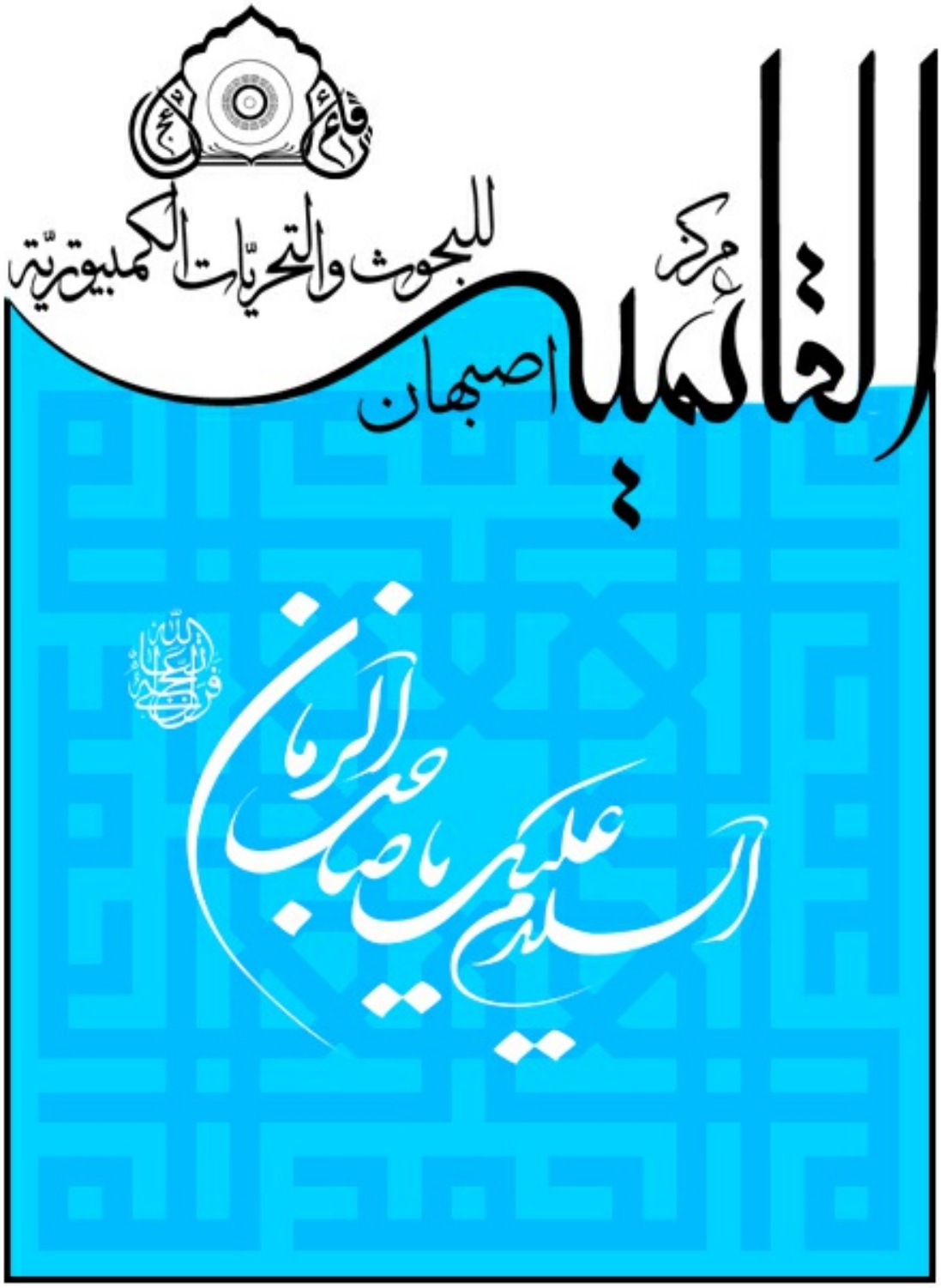

www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.ir

العنعنة

من صيغ الأداء للحديث الشريف

(نشأتها، دلالتها، وقيمتها العلمية في الكافي)

بقلم

د. عبد الهادي التميمي

بسم الله الرحمن الرحیم

العنعنة من صيغ الاداء للحديث الشريف (تاريخها،دلالتها و قيمتها العلمية فى الكافى)

كاتب:

محمد رضا حسينى جلالى

نشرت فى الطباعة:

دار زين العابدين

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

الفهرس ----- ۵

العنعنه من صيغ الاداء للحديث الشريف (تاريخها،دلالتها و قيمتها العلميه فى الكافى) ----- ۸

اشاره ----- ۸

اشاره ----- ۹

الفهرس ----- ۱۳

المقدّمه ----- ۱۷

تمهيد : الطرق الثمان لروايه الحديث وألفاظ التحمّل والأداء بها ----- ۲۱

اشاره ----- ۲۱

۱ - السماع ، ومنه الإملاء ----- ۲۲

۲ - القراءه ، وتسمّى « العرض » ----- ۲۲

۳ - الإجازه ----- ۲۲

۴ - المناوله ----- ۲۲

۵ - المكاتبه ----- ۲۲

۶ - الإعلام ----- ۲۳

۷ - الوصيّه ----- ۲۳

۸ - الوجاده ----- ۲۳

الفصل الأوّل : دلالتها لغةً واصطلاحا ----- ۲۹

اشاره ----- ۲۹

أوّلاً : مع اللغه ----- ۳۱

۱ - العنعنه لغةً ----- ۳۱

۲ - بين « عَنْ » و « مِنْ » ----- ۳۳

۳ - فلنعد إلى محطّ البحث ----- ۳۷

ثانيا : مع الاصطلاح ----- ۴۳

۱ - تعريف العنعنه ----- ۴۳

٢ - تعريف الحديث « المَعَنْعَن » ---- ۴٣
٣ - المعنعَن بين الإرسال والتعليق ---- ۴۴
۴ - المعنْعَنُ بينَ الاتّصال والانقطاع ---- ۴۶
۵ - العنعنهُ وطرق التحمّل والأداء ---- ۵۴
۶ - متعلّق العنعنه وفعلها ---- ۵۶
٧ - موقع العنعنه بين صِيَغ الأداء وألفاظه ---- ۵٧
٨ - أحوال « عَنْ » فى الأسانيد ---- ۵٩
٩ - استعمال « عن » فى البلاغات ---- ۶١
الفصل الثانى : تاريخ العنعنه ---- ۶٩
اشاره ---- ۶٩
١ - الموارد عند القدماء ---- ٧١
٢ - وعند المتأخّرين ---- ٧۵
٣ - تراثنا الحديثى ودور العنعنه فيه ---- ٧۶
اشاره ---- ٧۶
١ - الجعفريّات ---- ٧۶
٢ - مسند الإمام موسى بن جعفر الكاظم عليه السلام ---- ٨٠
٣ - مسائل علىّ بن جعفر عن أخيه الإمام الكاظم عليه السلام ---- ٨٣
۴ - صحيفه الإمام الرضا عليه السلام ---- ٨٧
۵ - الأُصول الأربعمئه ---- ٩٢
۶ - كتب أُخرى ---- ٩۵
٧ - الكتب الأربعه ---- ٩۶
٨ - نتيجه هذا الاستعراض ---- ١١٨
٩ - مع تراث العامّه ---- ١١٩
الفصل الثالث : مشاكل العنعنه وحلولها ---- ١٢٣
الفصل الرابع : العَنْعَنه والطُرَق ---- ١٣۵
الخاتمه : ملاحظات حول العنعنه ---- ١۵٣

الملاحظه الأُولی ---------- ۱۵۳
الملاحظه الثانیه ---------- ۱۵۴
الملاحظه الثالثه ---------- ۱۵۷
خلاصه البحث ---------- ۱۶۱
فهرس الروایات ---------- ۱۶۵
فهرس الأعلام ---------- ۱۶۷
فهرس الجماعات والقبائل ---------- ۲۰۰
فهرس الأیّام والوقائع ---------- ۲۰۳
فهرس المصادر والمراجع ---------- ۲۰۶
تعریف مرکز ---------- ۲۲۱

العنعنه من صیغ الاداء للحدیث الشریف (تاریخها،دلالتها و قیمتها العلمیه فی الکافی)

اشاره

سرشناسه : حسینی جلالی، سیدمحمدرضا، ۱۳۲۴ -

عنوان قراردادی : الکافی .اصول. شرح

عنوان و نام پدیدآور : العنعنه من صیغ الاداء للحدیث الشریف (تاریخها،دلالتها و قیمتها العلمیه فی الکافی) / تالیف السید محمدرضا الحسینی الجلالی.

مشخصات نشر : قم : دار زین العابدین،۱۴۳۸ق.= ۲۰۱۸ م.= ۱۳۹۶.

مشخصات ظاهری : ۲۰۰ ص.

فروست : سلسله الاعمال الکامله للسید محمدرضا الحسینی الجلالی؛ ۵.

شابک : ۲۵۰۰۰۰ ریال ۹۷۸-۶۰۰-۹۹۸۶۳-۴-۷ :

وضعیت فهرست نویسی : فاپا

یادداشت : عربی.

یادداشت : چاپ قبلی: دارالحدیث، ۱۴۲۹ق. = ۱۳۸۷.

یادداشت : کتاب حاضر شرحی بر کتاب «اصول کافی» تالیف محمدبن یعقوب کلینی است.

یادداشت : کتابنامه: ص. [۱۷۳] - ۱۸۴؛ همچنین به صورت زیرنویس.

یادداشت : نمایه.

موضوع : کلینی، محمد بن یعقوب - ۳۲۹ق . الکافی. اصول -- نقد و تفسیر

موضوع : Koleyni, Mohammad ibn ya'qub . Al. kafi.osul -- Criticism and interpretation

موضوع : احادیث شیعه -- قرن ۴ق.

موضوع : Hadith (Shiites) -- Texts -- ۱۰th century

شناسه افزوده : کلینی، محمد بن یعقوب - ۳۲۹ق . الکافی. اصول. شرح

شناسه افزوده : Koleyni, Mohammad ibn ya'qubAl. kafi.osul. Commentaries.

رده بندی کنگره : BP۱۲۹/ک۸ک۲۲۰۲۱۳ ۱۳۹۶

رده بندی دیویی : ۲۹۷/۲۱۲

شماره کتابشناسی ملی : ۵۰۷۰۱۹۵

توضیح : العنعنه من صیغ الأداء للحدیث الشریف فی الکافی تألیف سید محمدرضا حسینی جلالی است که در سال ۱۴۱۸ق در مجله علوم حدیث تحت عنوان «صیغ التحمل والاداء للحدیث الشریف: تاریخها، ضرورتها، فوائدها، و اختصارها» منتشر شده بود.

عنعنه مصدر جعلی ماخوذ از استعمال کلمه ی عن در اسناد حدیث است و در لغت به معانی عدیده ای می آید که مشهورترین آن مجاوزه است لکن زمانی که در اسانید واقع می گردد به معنای «من» به کار می رود. در فصل اول کتاب می خوانیم که این اصطلاح را اهل حدیث به کار می برند تا هر آنچه به این لفظ از جهت لغه و اصطلاح وجود دارد بیان گردد. لذا اکتفاء کردن بر ذکر «عن» در تعریف، صدق معنعن را ایراد می کند.

کتاب حاضر با مقدمه ای از دبیر کنگره بین المللی شیخ کلینی و مقدمه ی مؤلف درباره جایگاه حدیث و اهمیت آن شروع می گردد. سپس در ۵ فصل که شامل دلالت لفظ عن و اصطلاح آن، تاریخ عنعنه، مشاکل عنعنه و حلولش، عنعنه و طرق آن و ملاحظاتی حول عنعنه، ادامه پیدا می کند. قبل از فصل اول مقدمه ای در طرق هشتگانه بر روایت حدیث و الفاظی که متحمل آن می شوند ذکر می گردد که شامل: ۱ – السماع، ومنه الإملاء۲ – القراءه، وتسمی «العرض» ۳ – الإجازه ۴ – المناوله ۵ – المکاتبه ۶ – الإعلام ۷ – الوصیه ۸ – الوجاده

در خاتمه نیز، خلاصه ای از مباحث کتاب مطرح گشته است.

ص: ۱

اشاره

العَنْعَنَهُ

من صِيَغ الأداء للحديث الشريف

تاريخها ، دلالتها ، وقيمتها العِلميّه

الس-يّد محمّ-د رضا الحسينى الجلالى

ص: ٢

الفهرس

المقدّمه ... ٧

تمهيد ... ١١

الطرق الثمان لروايه الحديث وألفاظ التحمّل والأداء بها ... ١١

الفصل الأوّل : دلالتها لغةً واصطلاحا ... ١٩

أوّلاً : مع اللغه ... ٢١

١ – العنعنه لغةً ... ٢١

٢ – بين « عَنْ » و « مِنْ »

... ٢٣

٣ – فلنعد إلى محطّ البحث ...

٢٧

ثانيا : مع الاصطلاح ... ٣٣

١ – تعريف العنعنه ... ٣٣

٢ – تعريف الحديث « المُعَنْعَن » ... ٣٣

٣ – المعنعَن بين الإرسال والتعليق ... ٣٤

٤ – المعنْعَنُ بينَ الاتّصال والانقطاع ... ٣٦

٥ – العنعنهُ وطرق التحمّل والأداء ... ٤٤

٦ – متعلّق العنعنه وفعلها ...

٤٦

٧ – موقع العنعنه بين صِيَغ الأداء وألفاظه ... ٤٧

٨ - أحوال « عَنْ » فى الأسانيد

٤٩ ...

٩ - استعمال « عن » فى البلاغات

٥١ ...

الفصل الثانی : تاریخ العنعنه ··· ۵۹

۱ – الموارد عند القدماء ··· ۶۱

۲ – وعند المتأخّرین ··· ۶۵

۳ – تراثنا الحدیثی ودور العنعنه فیه

··· ۶۶

۱ – الجعفریّات ··· ۶۶

۲ – مسند الإمام موسی بن جعفر الکاظم علیه السلام ··· ۷۰

۳ – مسائل علیّ بن جعفر عن أخیه الإمام الکاظم علیه السلام ··· ۷۳

۴ – صحیفه الإمام الرضا علیه السلام ··· ۷۷

۵ – الأُصول الأربعمئه ··· ۸۲

۶ – کتب أُخری ··· ۸۵

۷ – الکتب الأربعه ··· ۸۶

۸ – نتیجه هذا الاستعراض ···

۱۰۸

۹ – مع تراث العامّه ··· ۱۰۹

الفصل الثالث : مشاکل العنعنه وحلولها ··· ۱۱۳

الفصل الرابع : العَنْعَنه والطُرُق ··· ۱۲۵

الخاتمه :ملاحظات حول العنعنه ··· ۱۴۳

الملاحظه الأُولی ··· ۱۴۳

الملاحظه الثانیه ··· ۱۴۴

الملاحظه الثالثه ... ١٤٧

خلاصه البحث ... ١٥١

ص: ۶

المقدّمه

الحمد للّه ربّ العالمين ، والصلاه والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين ، محمّد الصادق الأمين ، وعلى الأئمّه المعصومين من أهل بيته الطاهرين .

وبعد :

فإنّ أهمّيه الحديث الشريف فى الدين غير خافيهٍ على أحدٍ من المسلمين ، إذ هو طريقٌ رَحبٌ من طرق الشريعه المطهّره والسُنّه الشريفه ، بل هو لسانها الناطق ، ومصدرها الصادق ، ومنبعها المَعين من مبلّغها الأمين صلى الله عليه و آله وسلم ، وعليه بعد الكتاب الحكيم اعتماد الدين .

ولذلك تكاثفت الجهود الكريمه والحميده على العنايه به ، سواء من مصادره الرئيسيّه وهم النبىّ والأئمّه المعصومين عليهم السلام الّذين لم يألوا جهدا فى بثّه ونشره والتأكيد على روايته وحمايته ، وحفظه على صفحات القلوب وفى أعماق النفوس ، وصفحات الأوراق والطروس ، أم من العلماء الأُمناء على هذا الدين ومصادره وأحكامه ، الّذين تناقلوه ورووه بتمام الدقّه والرعايه فى الضبط والإتقان ، وبتمام الذوق والدرايه فى التصنيف والتبويب ، حتّى تألّفت من ذلك هذه الكنوز الحديثيّه المتوفّره للأُمّه للاهتداء بهدى محتواها ، والاستضاءه بنور هداها ؛ لكونها من أغنى كنوز المعرفه البشريّه وأضخمها وأوسعها وأهداها .

وبموازاه ذلك بَذَلَ أعداءُ هذا الدين جهودا مُضنيةً مستميتةً ، للحيلوله دون تدفّق هذه المادّه الحيويّه ، ودون استمرار هذه العَين الزخّاره ، ودون دوام هذا المَعين الثرّ ، فسعَوا بشتّى السُبُل فى الصدّ عنه والمنع من الارتواء منه ، وإباده

مادّته وتعكير صفوه ، وتحريف مساره وتشويه معناه ، والتشكيك فيه ، مشدّدين عليه بالتقليل من أهمّيته ، وإلقاء الشُبَه فى الموروث والمتناقَل منه ، بوضع الأحاديث المزيّفه وخلطها به .

ولم تنقطع محاولات الأعداء منذ عصر الرساله حتّى العصر الحاضر ، إذ نشهد حملاتٍ وقحةً وشرسةً يقودها اليهود والنصارى من خارج البلاد الإسلاميه ، ويرقص على نعيقهم حثالات من عملائهم فى الداخل ، يروّجون للشُبَه المثاره ، رغم تفاهتها وهزالها ، فيُثيرون بها الغبار فى وجه الحديث الشريف ، بلسان البحث العلمىّ والنقد العقلىّ والدراسه التاريخيّه ، وما أشبه ذلك من العناوين الخلّابه والبرّاقه ، يستهوون بها عقول الأبرياء من ناشئه الجامعات ، غير المطّلعين على قضيّه الحديث وتاريخه وأبعاده .

ومن المؤسف اغترار مَن يعدّ نفسه عالما ، بمثل تلك المزاعم ؛ لعدم اطّلاعه على وجهات النظر الصحيحه للبحوث التخصّصيه الدائره حول الحديث ، واكتفائه بالمطالعات السطحيّه أو المعلومات الساذجه المتلقّاه من أدعياء العلم من أمثاله .

مع أنّ الحديث وشؤونه ، قد أصبح بعد تلك المدّه المديده والجهود العديده « عِلْما » مستقلًّا ، له أُصوله وقواعده ومصطلحاته وقوانينه وأسراره ، الّذى لا يمكن الاطّلاع عليه ولا استيعابه بدونها ، وبدون التمكّن منها ، كما هو شأن كلّ عِلمٍ .

وقد تدخّل بعض مَن يتشبّه بالشيوخ من الأحداث فى ما لا يعنيه من علم الحديث ، عندما تعرّض أثناء ما أسماه بالبحث الفقهىّ ، محاولاً ـ إنكار حجّيه مجموعه كبيره من الأحاديث المعنعَنه فى الكتب الأربعه ، بزعم : « أنّ الحديث المعنعَن لا ـ حجّيه له » ، متشبّثا فى ذلك بشبهه باليه حول « العنعنه » أثارها بعض أعداء الدين فى صدر التاريخ الإسلامىّ ، وأجاب عنها جمهور المحدّثين الأيقاظ ، فقضوا عليها وهى فى المهد ، ومفادها : أنّ « عن » لا تدلّ على الاتّصال بين الشيخ والراوى ، فالحديث المعنعَن لا يكشف عن سماع الراوى حديثَ الشيخ مباشرةً .

ثمّ خلط هذا المتشيّخ بين هذه الشبهه ، وبين ما تلقّاه من التشكيك فى حجّيه « الإجازه » من طرق تحمّل الحديث ، مُضيفا : أنّ « عن » تعبّر عن خصوص « الإجازه » من الطرق ! فانتهى إلى نتيجه خطيره وهى : إسقاط أعظم مجموعه من الحديث الشريف عن الاعتبار والحجّيه !

وهذه النتيجه توافق نفسيّه هؤلاء الّذين لم يأخذوا مأخذ الجِدّ ما لهذه الأحاديث من دورٍ وأثرٍ فى المعرفه والحضاره الإسلاميه ، وتوافق ميلهم إلى الأساليب الجدليّه الرائجه فى العلوم العقليه ، وإقحامها فى السمعيّات ، وخاصّه ما يرتبط بالاستدلال الفقهى كما توافق مستواهم الضحل فى علوم العربيه ، الّتى لم يتوغّلوا فى استيعابها ، بل قصّروا فى تعلّمها .

فبدلاً من أن يحاولوا رفع مستوياتهم العلميه فى معرفه العربيه وآدابها ، كى يفهموا ما ورد فى نصوص الحديث الشريف ، لجّوا فى تزييف أسانيد النصوص ، ولجأوا إلى إيراد الاحتمالات البعيده ، فى الأحكام الشرعيه ! وعمدوا إلى التشبّث بأدنى شبهه تُضعف الحديث وتوهنه ، وتخلّص (الأُستاذ !) من الحَوْم

حول فقهه ودلالته ولغته ونحوه وأدبه وبيانه وبلاغته ، الّتی لاعَهْدَ له بها.

مضافا إلی ضَعْفِ المقدّمات والأُسس الّتی بُنیت علیها کلّ تلک الشبه من حیث مدلول « عن » لغةً واصطلاحا ، ومعنی « الإجازه » ودورها العلمیّ ، وتاریخ العنعنه والبحث حولها .

وقد رأیتُ من الضروری عرض هذا البحث لتنکشف جوانبه کلّها لأهل العلم ، وتُفنّد تلک المزعومه الزائفه ، ویظهر عوارها لکلّ منصف أمین(۱) .

واللّه الموفّق والمعین .

وکَتَبَ

السیّد محمّد رضا الحسینی الجلالی

۱- . ممّا ینبغی التنبّه له أنّ هذا الدجّال حاول نسبه هذا الرأی إلی أحد أعلام العلماء المعاصرین ، ممّن یدّعی الحضور عنده ! مع قصوره عن سنّ تلامذته ؟ ! وتمکّن بهذه النسبه من إغراء مَن یرتبط بذلک العالم وأن یستحوذ علی مکتبه فی قم . ولدفع التهمه عن ذلک العالم وتبرأه ساحه العلم والعلماء عن مثل هذه النسب والادّعاءات ؛ وجّهنا السؤال التالی إلی مکتب ذلک العالم : هل عندکم ملاحظاتٌ علی کتاب الکافی للکلینی من حیث هو ، ومن حیث مؤلّفه ، ومن حیث النسخه الّتی بأیدینا الیوم ، ومن حیث العنعنه فیه ؟ وما یقال من أنّه کلّه إجازه لا روایه ؟ فجاء الجواب التالی : * الکافی من أجلّ کتب الحدیث عندنا معاشر الإمامیّه . * کما أنّ مؤلّفه الکلینی رضوان اللّه علیه من أجلّ علمائنا . * والنسخهُ الموجودهُ بأیدینا من هذا الکتاب لهی من أصحّ النسخ الواصله إلینا من کتب القدماء . * والملاحظه المذکوره فی السؤال فی غیر محلّها . وقد تعرّضنا فی بحوثنا الرجالیّه لبعض ما یتعلّق بهذا الکتاب الجلیل وکیفیه جمعه وتألیفه ، لا یسع المقام بیانه .

تمهید : الطرق الثمان لروایه الحدیث وألفاظ التحمّل والأداء بها

اشاره

بما أنّ الحجّه علی المکلّفین لا تتمّ إلّا بالبلوغ إلیهم ، وذلک خاصّه بإبلاغ الشارع المقدّس ، ومن جعله واسطهً فی تبلیغ أحکامه ومراده ، فقد سعی علماء الحدیث الشریف فی تحقیق هذا الأمر الهامّ بتحدید مصداقیّه البلوغ المذکور من خلال (الطرق الثمان لتحمّل الحدیث وأدائه) ؛ کی تتمّ بها الحجّه علی الأنام . وهی : (السماع ، والقراءه « وتُسمّی : العرض » ، والإجازه ، والمناوله ، والمکاتبه ، والإعلام ، والوصیّه والوجاده) .

ثمّ جعلوا لکلّ واحدٍ منها لفظا أو أکثر یخصّها ویُستعمل معها ؛ للدلاله علی الأخذ بها ، وکذلک فی الأداء ، تحدیدا لکلّ منها ، وترتیب ما تقرّر عندهم من الآثار علیها .

وقد استقطبت هذه الطرق وألفاظها من علماء الفنّ جهودا واسعهً ، من حیث حصرها فی الثمان من دون زیاده أو نقصان ، ومن حیث حجّیه کلّ ودلیله ، ومن حیث ما لکلّ منها من الشروط والقیود ، ومن حیث الألفاظ الدالّه علیها ، وسائر ما دار حولها فی هذه الحیثیّات من بحوث ومناقشات.

ص: ۱۱

والأكثرون على أنّها « ثمانٍ » بالترتيب الآتى :

١ – السماع ، ومنه الإملاء

وهو : قراءه الشيخ من كتابه أو من حفظه على الراوى ، سواءً كان وحده ، أو معه غيره ، فإن كتب الراوى حال قراءه الشيخ فهو « الإملاء » . وهذا أفضل الطرق ، والإملاء أفضل أنواعه عند جمهور العلماء .

٢ – القراءه ، وتسمّى « العرض »

وهى : القراءه لأحاديث الشيخ على الشيخ ، مع سماعه وتصديقه ، سواءً قرأ الراوى من كتابٍ أو حفظٍ ، فللقارئ ولمن يسمعه فى المجلس حقّ الروايه بهذه الطريقه . والأكثر على أنّ هذه الطريقه دون السماع فى الرتبه .

٣ – الإجازه

وهى : إعلان الشيخ عن الإذن للراوى بتحمّل حديثه الّذى اعترف الشيخ بتحقّق ضبطه عنده ممّا وصل إليه من النصوص بالطرق المقرّره . والأكثر على اعتبارها ، وأنّها ثالثه الطرق بعد السابقتين .

٤ – المناوله

وهى : أن يُعطىَ الشيخُ نصّا للراوى مصرّحا بأنّه من حديثه الّذى قد تحمّله من مشايخه .

٥ – المكاتبه

وهى : أن يكتب الشيخ إلى الراوى ، حديثه ، سواءً بحضور الراوى أم كونه بعيدا ، أو يكتب إليه : أنّ الحديث الفلانى من روايته ، وسواءً كانت الكتابه بخطّه ، أم بخطّ غيره من ثقاته ، إذا صدّقه .

٦ – الإعلام

وهو : أن يُعلن الشيخُ للراوى بأنّه قد روى الحديث المذكور وتحمّله ، من دون تسليمه له .

٧ – الوصيّه

وهى : أن يُوصى الشيخ قبل سفره أو موته بتسليم حديثه إلى الراوى .

٨ – الوجاده

وهى : أن يجد الراوى نصّا بخطِّ يعرفه للشيخ ، سواءً كان ممّن عاصره ، أو لا ، من دون أن يكون قد تحمّله بإحدى الطرق السابقه .

والمهمّ فى الطريقيّه لكلّ منها بعد كونها مقبوله عند الشارع بما هو من العقلاء ، أن يتحقّق فى كلّ طريقٍ عنصرُ إشراف الشيخ على النصّ ، وارتباطه به ، وتحقّق ذلك عند الراوى بصورهٍ معترفٍ بها شرعا وعرفا ، أو مميّزا عند علماء الفنّ ؛ للتأكّد من (ضبط) المرويات ، كى يمكن الاستناد إليها والاعتماد عليها .

ومن أجل إحراز هذا العنصر ، وقع الخلاف فى اعتبار بعض الطرق ، بعد التزام الأكثر بعدم تجاوزها عن الثمان . وقد وفّقنا اللّه عزّ اسمه لجمع ما يرتبط ب- (الطرق الثمان) من بحوث فى كتاب بهذا العنوان ، ونرجو توفيقه لإخراجه .

وكذلك جَرَوْا على تعيين (ألفاظ التحمّل والأداء) .

فقد عيّنوا لكلّ من هذه الطرق ما يدلّ عليها عند التحمّل بها ، وحين الأداء كذلك ؛ لتتميّز عن بعضها ولا تختلط فيما بينها ، وذلك بغرض

الاستفاده من ميّزات كلٍ ، وخصائصها المذكوره لكلٍ .

وقد وفّقنا اللّه جلّ وعزّ للبحث عن هذه الألفاظ فى رسالهٍ جامعه بعنوان : (صيغ التحمّل والأداء للحديث الشريف : تاريخها ، ضرورتها ، فوائدها ، واختصاراتها) ، نشرت فى مجلّه علوم الحديث الّتى تصدرها كلّيه علوم الحديث فى طهران ، فى العدد الأوّل السنه الأُولى ١۴١٨ه ، الصفحات ٨۴ - ١٨٢ ، استوعبت ما يرتبط بجوانبها كلّها .

وقلت فيها : ممّا قرّروه فى باب (التحمّل للحديث وأداؤه) هو الصيغ والألفاظ الخاصّه الّتى تؤدّى بها روايه الحديث ، وفى المراحل والأدوار المتعاقبه تعدّدت تلك الألفاظ وتكاثرت حسب الحاجه الّتى هى أُمّ الاختراع ، فحدّدوا لكلّ طريقهٍ لفظا أو أكثر ، واصطلحوا بكلّ لفظٍ أو أكثر لطريقٍ معيّنهٍ ، ورتّبوا على هذا التحديد والاصطلاح آثارا اعتباريّهً ، وحكموا لها بأحكامٍ خاصّهٍ ، تزيد من روعه هذا العلم ، ويدلّ على مزيد دقّه المحدّثين ومزيد عنايتهم بشؤونه ، وتدفع المتعلّم على متابعه جهودهم لمعرفه مصطلحاتهم(١) .

وقلت : فاللفظ المعبّر عن نسبه الحديث إلى ناقله ، لابدّ أن يكشف عن بلوغه إلى ناقله ، ويتمّ به الربط بين الناقل والراوى ، ويصرّح كذلك بالطريقه الّتى تمّ بها البلوغ والربط ، ويتمكّن السامع والقارئ بعد معرفه تلك الأُمور : البلوغ ، والطريقه ، والربط من الحكم على الحديث والنصّ بما يناسب(٢) .

١- . علوم الحديث ، العدد الأوّل : ص ٨٨ .

٢- . المصدر السابق : ص ٩٠ .

وقد حافظوا على تلك الصيغ والألفاظ بحيث لم يجوّزوا إبدال أحدها بالآخر ؛ حذرا من ارتباك المصطلحات وتداخلها ، فقد قال الشيخ العاملى والد البهائى رحمهماالله : لا يجوز عندهم إبدال كلّ من « حدّثنا » و « أخبرنا » بالآخر ، فى الكتب المؤلّفه(۱) .

وقال أحمد بن حنبل : اتّبعْ لفظَ الشيخ فى قوله : « حدّثنا » و « حدّثنى » و «سمعت » و « أخبرنا » ولا تَعْدُه(۲) .

وأقدم مَن عُرف منه الاصطلاح بالألفاظ والالتزام بها لكلّ طريق هو المحدّث الأقدم الشهير أبو مريم الأنصارى ، عبد الغفّار بن القاسم (ت ۱۶۰ ه) ، وهو من أصحاب الإمام الصادق جعفر بن محمّد عليهماالسلام (ت ۱۴۸ ه) ، وهو من كبار محدّثى الشيعه .

وقد اعترف العامّه له بهذا . قال ابن حجر : كان ذا اعتناءٍ بالعلم والرجال . وقال شعبه : لم أرَ أحفظَ منه . وهو شيخ شعبه الّذى قالوا فيه : « أمير المؤمنين فى الحديث »(۳) .

ونسب بعضهم نشأه هذه المصطلحات إلى شعبه ، ولكنّ علىّ بن المدينى قال : إنّما تعلّم شعبه هذا التدقيق من أبى مريم عبد الغفّار بن القاسم(۴) .

وقد كان من آثار غمط الحقّ ذلك أن أُهمل تُراث الشيعه ، وطُوى ذكرهم فى علوم الحديث ، وفى المصطلح خاصّه ؛ لتقديم العامّه المتأخّرَ وتأخيرهم

۱- . وصول الأخيار : ص ۱۳۳ .

۲- . علوم الحديث لابن الصلاح : ص ۱۴۴ ؛ مقدّمه ابن الصلاح : ص ۲۵۶ .

۳- . لسان الميزان : ج ۴ ص ۴۱۴۳ .

۴- . معرفه الرجال لابن معين : ج ۲ ص ۲۱۰ رقم ۷۰۲ .

المتقدّمَ ، وإلّا فالحقّ ما قاله الحافظ الكبير أحمد بن محمّد بن عقده الكوفى ، وهو يُثنى على أبى مريم ويُطريه ، حين قال : لو ظهر علم أبى مريم ما اجتمع الناس إلى شعبه(۱) .

وإليك قائمه مقتضبه بألفاظ كلّ طريق ، ممّا هو المشهور بين المحدّثين :

۱ - طريقه السماع ، ألفاظها : سمعتُ ، حدّثنا .

۲ - طريقه القراءه ، ألفاظها : قرأت على ، أخبرنا .

۳ - طريقه الإجازه ، ألفاظها : أجاز لى ، أنبأنا .

۴ - طريقه المناوله ، ألفاظها : حدّثنا مناوله ، ناولنى .

۵ - طريقه المكاتبه : حدّثنا أو أخبرنا مكاتبه ، كاتبنى .

۶ - طريقه الإعلام : أخبرنى أو حدّثنى إعلاما ، أعلمنى ب- .

۷ - طريقه الوصيّه : أخبرنى أو حدّثنى وصيّه ، أو أوصى لى .

۸ - طريقه الوجاده : وجدت بخطّ فلان .

وهذه أصرح الألفاظ المتّفق عليها بين المحدّثين وأقواها ، وأدلّها لكلّ طريقه ، مع أنّ لكلّ منها ألفاظا أُخرى مختلفاً فيها ، وقد ذكرناها مفصّلةً فى ذلك البحث المنشور .

هذا كلّه إنّما هو على مذهب التشديد فى الالتزام بالألفاظ الخاصّه مع كلّ طريقٍ ، وأمّا على مذهب التسامح فى ذلك والتسويه بين الألفاظ فى تحقّق الهدف الأساسى منها كلّها ، وهو أمرٌ واحدٌ ، أعنى إيصال الحديث إلى الراوى وإبلاغه إليه ، والإعلام عن اتّصاله به بإحدى الطرق الثمان المعتبره

۱- . لسان الميزان : ج ۴ ص ۴۱۴ ۳ .

عند العلماء ، فلا فرق فی الأداء بین لفظٍ وآخر ، وهذا هو الرأی المختار .

وهـذا أیضـا ممّـا اسـتوعبنا البحث عنه وإثبـاته فی ذلـک البحث المنشور . ولکن بمـا أنّ الهمم تقاعست عن التعمّق فی المعارف الـدینیه ، وظهرت علی واجهـات المحافـل ومسـارح البحث العلمی أسـماء ضـحلهٌ لاـ تمتّ إلی العلم بنسبٍ ولا سـببٍ ، وأقام فی مـدارس العلوم مَن لاـ ناقه لهم فیها ولا جمل ، وأصـدروا من الکتب والبحوث والمسودّات ما لا یعود علی العلم إلّا بالعار ، حتّی صحّ أن یقال فیها :

لقد هزلتْ حتّی بدا من هُزالها

کُلاها وحتّی سامها کلُّ مفلسِ

فإنّ أحد المتطفّلین علی البحث الفقهیّ منهم قد تعلّق بأحد الألفاظ الّتی وقع بین أعلام المحدّثین البحث الواسع حوله ، وهو لفظ « عن » الّـذی اسـتُعمل فی الأسانیـد بکثرهٍ ، ووقع فی جمیع طرق التحمّـل والأداء ، فوقع الخلاف الشدیـد فی الأداء به ، فمنع من ذلک بعضٌ واعتبره تـدلیسا ، وفصّل آخرون ، واعتبر بعض کلمه « عن » من الاختصارات البـدیله عن ألفاظ الأداء والتحمّل ، بل جعلها من أهمّ اختصاراتها(۱) .

بل قد صرّح العلائی من علماء الفنّ أنّه : إذا ظهر الفعل (أی : لفظ الأداء فی أوّل السند) کان قرینهً علی حمل جمیع ما بعده علیه ، فإذا قال الراوی فی أوّل السند : « حدّثنا » أو « أخبرنا فلانٌ » حُمِلَ جمیعُ ما بعده من « العنعنه » علی ذلک(۲) .

۱- . لاحظ الفصل الخامس من البحث المذکور فی علوم الحدیث ، العدد الأوّل : ص ۱۱۶ و ۱۷۶ .

۲- . جامع التحصیل : ص ۱۱۷ .

ومع هـذا فإنّ دعوى ذلك المتطفّل على موائـد العلم والعلماء ، من أدعياء الاجتهاد الّـذين كثروا هذه الأيّام ! خطيرةٌ جدّا ، حيث اغترّ بما قرأ فى الصـحف من دون وعيٍ ولا هدايه مرشدٍ ، والتزم بشـبهةٍ قديمه أكل الدهر عليها وشرب ، مضمونها : أنّ الحديث المعنعن وهو المحتوى سـنده على لفظه « عن » بدل ألفاظ الأداء الأُخرى ، منقطعٌ لا حجيّه له ولا اعتبار به . وقد طرح هذه الشبهه فى صدد حديثه عن كتاب الكافى الشريف للإمام الكلينى ، أوّل الأُصول وأقدمها وأكبرها وأهمّها وأفضلها .

وإذا عرفنا أنّ التراث الحديثى عند المسلمين عامّةً وكافّةً ، ملىءٌ بالحديث المعنعن ، بل لا يخلو كتابٌ منها ، تعرف مدى التعدّى الآثم الّذى جناه ذلك المتشيّخ الجاهل على العلم والعلماء والتراث الحديثى المقدّس .

ومن هنا نرى بوضوحٍ أهمّيه البحث عن الحديث المعنعن ، بالتفصيل عن : العنعنه : واقعها ، وأحكامها ، وآثارها .

وسنفصّل فى هذا البحث عن الشبهه المزعومه والمثاره ، ونفنّد مزاعم هذا المتعدّى ، ونبدّد شمل مقاصده ، فى فصول :

الفصل الأوّل : دلالتها لغةً واصطلاحا

اشاره

ص: ۱۹

أوّلاً : مع اللغه

١ – العنعنه لغةً

قال الخليل : يُقال : « مَنْ تركَ عنعنهَ تميمٍ وكشكشهَ ربيعه ، فهم الفُصحاء » .

أمّا تميم فإنّهم يجعلون بدل الهمزه العين ، قال شاعرهم :

إنّ الفؤادَ على الذلقاء قد كمدا

وحُبُّها موشِكٌ عَنْ يصدعَ الكَبِدا

وربيعه تجعل مكان الكاف المكسوره شِينا(١) .

وقال ابن منظور : عنعنه تميم : إبدالُهم العين من الهمزه ، كقولهم : « عَنْ » يريدون : « أنْ »(٢) .

وقال ابن هشام : وكذا يفعلون فى « أنّ » المشدّده(٣) .

قال الفرّاء : لغةُ قريش ومَنْ جاورهم : « أنّ » ، وتميم وقيس وأسـد ومَن جاورهم يجعلون ألف « أنّ » إذا كانت مفتوحةً « عينا » ، يقولون : « أشهد

١- . العين للخليل بن أحمد الفراهيدى : ج ١ ص ٩١ مادّه « عنن » ؛ وانظر : فقه اللغه للثعالبى : ص ١٢٩ باب ١٥ فصل ٢٩ .

٢- . لسان العرب : ج ۴ ص ٣١۴٣ مادّه « عنن » .

٣- . مغنى اللبيب : ج ١ ص ١٩٨ – ١٩٩ .

عَنَّکَ رسولُ اللّه » .

قال ابن الأثیر : کأنّهم یفعلونه لِبَحَحٍ فی أصواتهم(۱) .

وقال الفیروز آبادی فی معانی « عَنْ » المخفّفه : . . . وتکونُ مصدریّهً ، وذلک فی عنعنه تمیم : « أعجبنی عَنْ تفعلَ »(۲) ؛ فهی بمعنی « أنْ » الناصبه للفعل المضارع .

وقال الزَبِیدی : وعنعنهُ المحدّثین مأخوذهٌ من عنعنه تمیم ، قیل : إنّها مولَّده(۳) .

أقول :

عنعنه المحدّثین مصدر جَعلیّ ، أی مولَّد یقینا ، إذ هی مأخوذه من « عَنْ » الّتی هی حرف جرٍّ موضوعٌ فی اللغه العربیه للدلاله علی المجاوزه کما سیأتی ، ومعنی العنعنه عندهم هو کون السند محتویا علی کلمه « عَنْ » بدلاً عن ألفاظ الأداء الأُخری ، وسیأتی تفصیل ذلک ، فلا رَبْطَ لعنعنه المحدّثین بعنعنه تمیم ، ولم یقصد المحدّثون هذا أصلاً .

ومن طرائف الإسناد ما رواه الخطیب البغدادی فی الکفایه باب : « اتّباع المحدّث علی لفظه وإنْ خالَفَ اللغهَ الفصیحه » :

فی حدیث عبد العزیز ، قال : ثنا محرز بن وزر « عَنَّ » أباه وزرا ، حدّثه « عَنَّ » أباه عمران ، حدّثه « عَنَّ » أباه شعیثا ، حدّثه « عَنَّ » أباه عاصما ، حدّثه « عَنَّ » أباه حصین بن مشمت ، حدّثه . . . الحدیث .

۱- . لسان العرب : ج ۴ ص ۳۱۴۳ مادّه « عنن » .

۲- . القاموس المحیط : ج ۴ ص ۲۵۲ مادّه « عنن » .

۳- . تاج العروس : ج ۹ ص ۳۸۵ آخر مادّه « عنن » .

قال الخطيب : رواه أحمد بن عبده الضبّى عن محرز بن وزر ، فقال : إنّ « أنّ » بدل « عَنَّ » فى كلّ المواضع ، وعبد العزيز أبدلَ فى روايته من الهمزه عينا ، وهى الّتى يُقال لها : « عنعنه قيس » على وجه الذمّ ، وهم معروفون بها(۱) .

۲ – بين « عَنْ » و « مِنْ »

أمّا لفظه « عَنْ » فهى حرفُ جرٍّ . قال ابن هشام : فى « عن » إذا كانت حرفا جارّا ، أنّ لها معانى ، أحدها : المجاوزه ، ولم يذكر البصريّون سواه ، نحو : « سافرتُ عن البلد » و « رغبتُ عن كذا »(۲) .

وقال الإربلىّ فى معانى « عن » الواقعه حرفا : للمجاوزه ، وهى الأصل فى معانيها ، إمّا حقيقةً ، نحو : « رحلتُ عن زيدٍ » ، أو مجازا ، كأخذتُ العلم عن والدى ، كأنّه لمّا اتّصفَ به وصار عالما ، قد جاوز المعلّم(۳) .

أقول :

مراده بالأصل : وضع اللغه ، فقد صرّح أهلها بذلك . قال ابن منظور : « عَنْ » معناها ما عدا الشىء ، تقول : «رميتُ عن القوسِ » ؛ لأنّه بها قَذَفَ سهمَهُ عنها وعدّاها ، و « أطعمتُهُ عن جوعٍ » جعل الجوع منصرفا عنه تاركا له ، وقد جاوزه(۴) .

۱- . الكفايه فى علوم الروايه : ص۲۸۲ – ۲۸۳ .

۲- . مغنى اللبيب : ج ۱ ص ۱۹۶ .

۳- . جواهر الأدب فى معرفه كلام العرب : ص ۱۹۴ ، ولاحظ عبارته .

۴- . لسان العرب : ج ۴ ص ۳۱۴۳ مادّه « عنن » .

تـدلّ هـذه النقول على أنّ « عن » تـدلّ على مجرّد انفصـال الشـىء عن الشـىء وابتعـاده عنه ، فقولنـا « سافرت عن البلـد » بمعنى خرجت عنه وابتعدت عنه ، وانفصلت عنه ، يعنى تجاوز سفرى البلدَ .

ومن هنـا يُعرف الفرق بين التجـاوز فى « عن » والابتـداء فى « من » فى قولنا « سافرت من البلـد إلى الضـيعه » ، فإنّه يـدلّ على أنّ شروع السـفر كان من البلـد منتهيا إلى غايه ، فالغرض من « سافرت من » هو بيان محلّ الشـروع فى السـفر ، الّذى يقتضـى نهايهً ، وإن اقتضـى انفصالاً وخروجا من البلـد ، إلّا أنّ الغرض الإفصاح عن الابتداء دون مجرّد الانفصال . وإنّ الغرض من « سافرت عن » هو محلّ الانفصال بالسفر والخروج ، وهو البلد ، وإن كان هو المبدأ أيضا ، إلّا أنّ الغرض هو التعبير عن مجرّد الانفصال ، دون أن يذكر له منتهىً وغايه .

وقد استُعملتْ « عن » بمعنى « مِنْ » ومرادفهً لها ، وهذا هو المعنى السابع ممّا ذكره لها فى القاموس(۱) .

قال أبو عبيده فى قوله تعالى : « وَ هُوَ الَّذِى يَقْبَلُ التَّوْبَهَ عَنْ عِبَادِهِ »(۲) : أى مِنْ عباده .

وقال الأصمعى : حدّثنى فلان مِنْ فلان ، يريد « عنه » ، ولَهِيْتُ من فلانٍ وعنه .

وقال الكسائى : عنك جاء هذا ، يريد « منك » .

۱- . القاموس المحيط : ج ۴ ص ۲۵۰ ، وانظر شرحه تاج العروس : ج ۹ ص ۳۸۳ مادّه « عنن » .
۲- . سوره الشورى ۴۲ : ۲۵ .

روی جمیع ذلک أبو عبید عنهم(۱) .

کما صرّح النحّاهُ فی معانی « عَنْ » أنّها تأتی بمعنی « مِنْ » .

قال ابن هشام فی معانیها : السابع : مرادفه « مِنْ » نحو : « وَ هُوَ الَّذِی یَقْبَلُ التَّوْبَهَ عَنْ عِبَادِهِ » ، و « أُوْلَـئِکَ الَّذِینَ نَتَقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا »(۲) ، بدلیل : « فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ یُتَقَبَّلْ مِنَ الْآخَرِ »(۳) (۴) .

وذکر النحویّون أیضا فی معانی « مِنْ » أنّها تأتی لمعنی « عَنْ » :

قال الإربلیّ فی معانی « من » : العاشر : النائبه عن بعض حروف الجرّ المؤدّیه معناها : أحدها « عن » ، فإنّ « مِنْ » تنوب عنها فی تأدیه معنی المجاوزه ، نحو : « انفصلتُ من زیدٍ » و « نُهیتُ من شتم بکر »(۵) .

وجعل ابن هشام المجاوزه ، السادس من معانی « من »(۶) .

واعترض الإربلی علی مَن مثّل له بنحو : « بعدتُ منه » و « أنفقتُ منه » ، بقوله : لم یتبیّن لی فیهما معنی المجاوزه(۷) .

أقول :

الوجهُ فی الاعتراض هو أنّ حقیقه المجاوزه هی التعدّی بحیث یکون

المجرورُ ب « عَنْ» متجاوَزا عنه ، ویکون فاعلُ الفعل هو المتجاوِزُ المنفصل

۱- . لسان العرب : ج ۴ ص ۳۱۴۳ مادّه « عنن » .

۲- . سوره الأحقاف ۴۶ : ۱۶ .

۳- . سوره المائده ۵ : ۲۷ .

۴- . مغنی اللبیب : ج ۱ ص ۱۹۸ ، وانظر : جواهر الأدب : ص ۱۹۵ .

۵- . جواهر الأدب : ص ۱۶۱ .

۶- . مغنی اللبیب : ج ۱ ص ۴۲۳ .

۷- . جواهر الأدب : ص ۱۶۱ .

عن المجرور ، فهذا هو الأصل فی معنی « عنْ » وما هو بحکمه ، سواء کان تجاوزا حسّیا فیکون حقیقیّا ، أو تجاوزا تقدیریّا فیکونُ معنویّا ، نحو : « فاتَ عنّی الدرسُ » ، بمعنی تعدّی عنّی فلم أُدرکه ، وانفصل عنّی ، وفاتنی وقتُه ، وبَعُد عنّی .

قال ابن منظور : قال النحویّون : « عَنْ » ساکنه النون حرفٌ وُضع لمعنی ما عداک وتراخی عنک ، یقال : « انصرِفْ عنّی وتنحّ عنّی »(۱) والمعنی : ابتعِد عنّی وانفصِل عنّی .

وأمّا « مِنْ » فالأصل فیها هو ابتداء الغایه مکانا أو زمانا کما هو المعروف فی کتب النحو واللغه ، وهو کذلک حقیقیّ ومعنویّ ، فالمجرور ب « مِنْ » مبدأٌ لمصدر الفعل المتعلَّق لها ، ولا بُدّ له من منتهیً یعادله ، بخلاف « عن » حیث یقصد الانقطاع والابتعاد فقط .

ففی الأفعال الّتی تدلّ علی الحرکه والانتقال ، مثل : « بَعُدَ » و « ذهبَ » و « غابَ » فإنّ الأمرین معا محتملان : التجاوز والابتداء ، فاستعمال کلٍّ من الحرفین « عَنْ » و « مِنْ » یجوز تبعا للمراد ، فلو صُرّح بکون الحرف المستعمل بمعنی الآخر ، کان هو المراد ، وإلاّ حصل اللَبْسُ واحتاج إلی القرینه الموضّحه والمشخّصه ، کما فی « بعدتُ منه » ، فلو أُرید البعد المکانی کانت « مِنْ » لابتداء المکان ، والمعنی : أنّه « مبدأ البُعْد » الّذی قمتُ به ، وقد بلغتُ موضعا آخر .

ولو قیل : إنّ « مِنْ » هی بمعنی « عَنْ » کان المعنی : تجاوزتُه ، وانفصلتُ

۱- . لسان العرب : ج ۴ ص ۳۱۴۳ مادّه « عنن » .

عنه وفارقتُه ، من دون غرض فی کونه مبدأ للفعل کی یحتاج إلی منتهیً . وکذا لو قیل : « بعدتُ عنه » ، فلو أَرید المجاوزه صَحَّ . ولو قیل إنّ « عَنْ » بمعنی « مِنْ » کانت بمعنی الابتداء فی المکان کما شرحنا ، وکان بحاجه إلی منتهیً ولو لم یُذکر فی الکلام .

والظاهر أنّ الالتزام بمعنی نفس الحرف المستعمل فی الکلام وإراده معناه الأصلی هو المتعیّن ، إلّا أنْ یُصرّحَ مَنْ یُعتمد علیه من أهل اللغه بإراده معنی الحرف الآخر ، فیکون هو المتّبع .

۳ – فلنعد إلی محطّ البحث

فنقول : إنّ أفعال نقل القول والکلام وحکایتهما مثل « حدّث » و « أخبر » و « روی » تُعدّی بحرف الجرّ « عَنْ » عادهً ، یقال : « نَقَل فلانٌ عن فلانٍ » و « روی عنه » و « أخبر عنه » و « حدّث عنه » . والتجاوز المفروض فی « عن » لیس متصوّرا بمعناه الحسّی الحقیقی فی هذه الموارد ؛ لأنّ الفعل وهو من جنس الکلام لا استقرار له حتّی یُعقل تجاوزه ، بل لا بُدّ أن یکون التجاوز معنویا .

لکنّ المتجاوِز والمتجاوَز عنه فی هذا المقام یختلفان عمّا سبق ، فلیس المتجاوِز هو فاعل الفِعل ، بل هو الحدیث نفسه لو فرض ، فقول زید : « حدّثَ عمرو عن بکر » معناه علی التجاوز : تجاوز الحدیثُ بکرا إلی عمرو ، ولیس هذا موافقا لواقع التجاوز الّذی عرفناه فی « انصرف عمرو عن بکر » ، و « رمیت السهم عن القوس » ، حیث إنّ التجاوز فیهما معناه مجرّد ابتعاد عمرو عن زید أو السهم عن القوس ، وانفصاله عنه ، بینما فی « حدّث

عمرو عن بكر » ليس مجرّد ذلك ، بل فيه الانفصال والوصول إلى غايه ، ولـذا لو قال زيـدٌ : أوصلَ عمرو حديثا من بكرٍ ، أو : « وصل من عمرو حديثُ بكر » صحّ ، وأدّى نفس معنى « حدّث عمرو عن بكر » بلا تفاوت .

فالتجـاوز المراد من « عن » لاـ يمكن إرادته فى مثل « حـدّث عمرو عن بكر » ؛ لأنّ واقع التجاوز هو الابتعاد والتعـدّى والانفصال عن المجرور ، من دون ملاـحظه بلوغه إلى الآـخر ، والمفروض أنّ الحـديث لم ينفصـل فقـط عن بكرٍ ، وإنّمـا بلغ عَمْرا ، فيكون منتهيا إلى غايه ، وهو معنى « من » فقط كما شرحنا .

وهـذا المعنى هو الواقع فى الأسانيـد ، ولـذا لا بُـدّ من تقدير أفعالٍ من مثل « قال » و « أخبر » و « حدّث » وغيرها ، مع كلّ حرف جرّ « عن » فى السند ليتعلّق به ولا يحتاج إلى واسطه .

وبما أنّ معنى التجاوز غير جارٍ فى هـذا ، فلا بُـدّ أن تكون « عَنْ » بمعنى « مِنْ » الّتى يُراد بها الابتـداء وإن كان معنويّا ، كما ورد عند أئمّه اللغه والنحو .

والحاصل : إنّ معنى قوله : « حـدّث زيـدٌ عن عمرٍو » أنّه وَصَلَ إلى زيـدٍ حديثٌ من عمرو . وأمّا قول الأصـمعىّ : « حدّثنى فلان من فلاـن » يريـد عنه . فهـذا دليـل على اسـتعمال « من » بعـد حـدّثنى بمعناها الحقيقى وهو الابتـداء لوجود غايه ينتهى إليها كما فسّـرناه ، إلاّ أنّ « حدّث » تتعدّى ب « عن » فى لسان العرب ، فلا بُدّ أن تكون « عن » بمعنى « من » ، فمراد الأصـمعى التعبير عن مقتضى اللفظ .

نقول :

ولِما يُرى من اشتراك « من » و « عن » فی کون المجرور بهما منطلَقا إمّا للابتعاد بلا غایه ، أو للابتداء إلی غایه ، فإنّ ذلک موجِبٌ للتسامح فی جواز استعمال أحدهما بدل الآخر وبمعناه ، فلاحظ !

ونقول أیضا : ولو فرضنا صحّه استعمال « عن » فی مثل « حدّث زیدٌ عن عمرو » بمعنی التجاوز ، وهو مجرّد الانفصال من دون غایه ، فلا ریب أنّ ذلک مَجازٌ وخلاف الشائع ؛ لوضوح صحّه استعماله فی المتّصل المباشر بکثره وشیوع ، من دون حاجه إلی قرینه مع العلم بالاتّصال ، بل هو الظاهر من الإطلاق ، فلاحظ .

وممّا یقرّب ما ذکرنا استعمال « عن » مع فعل الأخذ فی موضع « من » . قال أبو حمزه الثمالی : أخذت هذا الدعاء « من » أبی جعفر علیه السلام(۱) وفی الکافی : « عن » أبی جعفر علیه السلام(۲) ، وهما بمنزله ما ورد من قول الراوی : أعطانی أبو عبد اللّه علیه السلام هذا الدعاء(۳) .

ومعنی هذه الموارد : صَدَرَ الدعاء من الإمام إلی الراوی ، ولیس مجرّد تجاوزه عن الإمام بلا غایه ، فلاحظ .

نعم ، لو کان فاعل الحدیث مجهولاً ، کما فی « حُدِّثْنا عن عمرٍو » أمکن تصوّر معنی المجاوزه المعنویه ؛ لأنّ الکلام المنقول عن بکر قد تجاوزه

۱- . تهذیب الأحکام للطوسی : ج ۳ ص ۷۶ ح ۳ .
۲- . المصدر السابق : ج ۲ ص ۵۹۰ ح ۳۱ .
۳- . المصدر السابق : ج ۲ ص ۵۹۰ ح ۳۱ .

وابتعد عنه ، لكنّه لم يبلغ غايه معيّنه ، لفرض أنّ الناقل له هو الفاعل المجهول .

نعم ، قـد بلغ المتكلّمَ بالفعل ، لكنّه لا بصـدوره من عمرو ، فأمره يدور بين ابتداء بلا غايه ، وهو التجاوز المراد من « عن » ، وبين انتهاء بلا بدايه ، وهو ليس مؤدّى « من » ، فلاحظ .

ولـذا ، فقـد حُمِلَ ما ورد بلفظ « يُـذْكَر عن فلان » على الانقطاع والإرسال ، أُعِلّ الحديث بذلك حتّى ما ورد منه فى مثل كتاب البخارى ، على مبالغاتهم فيه . قال ابن حجر فى هـدى السارى مقدّمه فتح البارى فى الفصل الرابع الّذى عقده لبيان سـبب التعليق للأسانيـد عنـد البخارى ما نصّه : فأمّا المعلَّق من المرفوعات ، فعلى قسـمين : . . . ثانيهما : ما لا يوجد فيه إلّا معلَّقا . . . ، فإنّه على صورتين : إمّا أن يورده بصيغه الجزم ، وإمّا أن يورده بصيغه التمريض .

وقـال : والصـيغه الثـانيه ، وهى صـيغه التمريض ، لا تُستفاد منها الصـحّه إلى من علّق عنه ، لكن فيه ما هو صـحيح ، وفيه ما ليس بصـحيح على ما سـنبيّنه . أمّا ما هو صـحيح ، فلم نجد فيه ما هو على شـرطه إلّا مواضع يسيره جدّا ، كقوله فى (الطبّ) : ويُذكَر عن ابن عبّاس(۱) .

وقال : وأمّا ما لم يورده فى موضع آخر بهذه الصيغه ، فمنه ما هو صحيح إلّا أنّه ليس على شرطه ، ومنه ما هو حسن ، ومنه ما هو ضعيفٌ فردٌ إلّا أنّ العمل على موافقته ! ومنه ما هو ضعيفٌ فردٌ لا جابر له .

فمثال الأوّل : فى (الصلاه) : . . . ويُذكَر عن عبد اللّه بن السائب ، وفى

۱- . هدى السارى : ج ۱ ص ۲۷ - ۲۸ .

(الصيام) : ويُذكَر عن أبى خالد .

ومثال الثانى : فى (البيوع) : ويُذكَر عن عثمان بن عفّان .

ومثال الثالث : . . . قوله فى (الوصايا) : ويُذكَر عن النبىّ صلى الله عليه و آله وسلم ، ورواه الترمذى موصولاً من حديث أبى إسحاق السبيعى ، عن الحارث الأعور ، عن علىّ عليه السلاموالحارث ضعيف ، وقد استغربه الترمذى ! ثمّ حكى إجماع أهل العلم على القول به ؟ !

ومثال الرابع : وهو الضعيف الّذى لا عاضدَ له ، وهو فى الكتاب قليل جدّا . . . فمن أمثلته : فى كتاب الصلاه : ويُذْكَر عن أبى هريره(١) .

أقول :

وموارد أُخرى فى البخارى بصيغه « يُذْكَر عن » بالمجهول ، المقتضيه للانقطاع والضعف ، منها :

يُذكَر عن ابن مسعود ، وابن عبّاس(٢) . . و : يُذكَر عن هشام بن عروه ، عن رجل(٣) ، بينما لم يجئ هذا الاحتمال فى صيغه « يَذْكُر عن » بالمعلوم ، كقوله : حدّثنا معتمر : سمعت أبى يَذْكُر عن أبى مجلز(٤) . . وقوله : سمعتُ أبا عاصم يَذْكُر عن سفيان(٥) . . و : سمعت أبا صالح يَذْكُر أراه عن جابر(٦) .

١- . المصدر السابق : ج ١ ص ٢٩ وحكم بضعف الحديث فى موارد فى الفصل السابع : ج ٢ ص ٢٠٥ .

٢- . صحيح البخارى : ج ۴ ص ١٠۶ طبعه دار الفكر ١۴٠١ ه .

٣- . المصدر السابق : ج ٣ ص ١٣٣ .

۴- . المصدر السابق : ج ٧ ص ١٣٨ .

۵- . المصدر السابق : ج ١ ص ٢٢ .

۶- . المصدر السابق : ج ۶ ص ٢۴۶ .

فلتُلاحظ الموارد .

فقول الأزهرى : وممّا يقع الفرق فيه بين « مِنْ » و « عَنْ » أنّ « مِنْ » يُضاف بها ما قرُب من الأسماء ، و « عَنْ » يُوصَل بها ما تراخى ، كقولك : « سمعتُ من فلان حديثا » و « حُدّثنا عن فلان حديثا »(۱) . . ليس منشأُه إلّا كون الفعل « سَمِعتُ » معلوما و « حُدّثنا » مجهولاً ، إذ يقتضى الفعل المعلومُ المباشرةَ بين السامع والمتكلّم ، فكأنّ الحديث تجاوز المتكلّم وانتهى إلى السامع ، فكان بمعنى « من » .

بينما الفعل المجهول يقتضى وجود الواسطه بينهما ، فكأنّما الحديث قد تجاوز المتكلّم ولم يصل إلى السامع ؛ لوجود واسطه مجهوله هوالفاعل المجهول ، فهذا يؤكّد أنّ الفعل « حَدَّث عنه » بالمعلوم ، هو يقتضى أن تكون « عن » معه بمعنى « من » ، كما فى « سمعتُ منه » ومثله « رويتُ عنه » و « أنبأتُ عنه » وأمثالها ، فإنّ كلّ هذه الأفعال تدلّ بملاكٍ واحد على النقل للكلام عن مصدره إلى الناقل .

والحاصل : إنّ كون « عن » فى هذه الأفعال بمعنى « من » هو مقتضى واقع العمل الّذى تدلّ عليه الأفعال ، وهو « النَقْلُ » الصالح للابتداء والانتهاء إلى نهايه مشخّصه ، ولو معنويا ، وهذا مفاد « مِن » ، لا مجرّد المجاوزه الموضوع لها « عن » .

۱- . لسان العرب : ج۴ ص ۳۱۴۳ ، وتاج العروس : ج ۹ ص ۳۸۳ - ۳۸۴ .

ثانيا : مع الاصطلاح

١ – تعريف العنعنه

عنعنه المحدّث هى قوله فى الإسناد : « . . . فلان عن فلان . . . » مرّه أو مرّات ، ويُوصف الحديث حينئذٍ بأنّه « مُعَنْعَنٌ »(١) .

فالعَنْعَنه مصدرٌ جَعليّ مولَّد مأخوذٌ من ذِكر لفظ « عَنْ » فى السند ولو مرّه واحده من دون حاجه إلى تكرير « عَنْ » كما سيأتى . وقد عرفت عدم كون هذا المعنى عربيّا فى الأصل ، وإن استعملت فى « عنعنه تميم » لعدم ارتباط هذا بتلك .

٢ – تعريف الحديث « المُعَنْعَن »

قال الشهيد الثانى : المعنعنُ : وهو ما يُقال فى سنده : « فلان عن فلان » من غير بيان للتحديث والإخبار والسماع(٢) ، ووافقه والد البهائى(٣) ، والسيّد الداماد(٤) ، والمحقّق القمّى(٥) .

١- . لاحظ : علوم الحديث لابن الصلاح : ص ٦١ ، مقدّمه ابن الصلاح : ص ١٥٢ .

٢- . الرواشح السماويه : ص ١٢٧ .

٣- . قوانين الأُصول : ج ١ ص ٤٨٦ .

٤- . الرواشح السماويه : ص ١٢٧ .

٥- . قوانين الأُصول : ج ١ ص ٤٨٦ .

واقتصارهم على ذِكر « عن » مرّه واحده فى التعريف يعطى صدق « المعنعن » فيما ورد فيه قول « عن » ولو مرّةً واحده ، وهو الصواب ؛ لأنّ الأبحاث الّتى تترتّب على « المعنعن » جاريه فى السند الّذى وردت فيه كلمه « عن » كذلك ، لكنّ الظاهر من الشيخ البهائى فى الوجيزه حيث عرّف المعنعَن بقوله : « والمرويّ بتكرير لفظه « عن » معنعَنٌ »(۱) ، ووافقه غيره(۲) ، هو لزوم التكرار لكلمه « عن » أكثر من مرّه .

ولا اقتضاء للفظ « العنعنه » لذلك خصوصا على ما عرفت من تعريفه ، فهو اصطلاح يتبع مراد المصطلِحين ، وقد عرفت تعريفهم له بمجرّد قول « عَنْ » فلا ملزِم لقيد « التكرير » فى تعريفه .

۳ – المعنعَن بين الإرسال والتعليق

ويظهر من التعريف أنّ الحديث المعنعن إنّما يُطلَق على ما ذُكر سنده ، ولكن استُعمل فيه « عن » بَدَلَ لفظ التحمّل والأداء ، مثل : « حدّثنا » و « أخبرنا » ، فهو إذاً « مُسْنَدٌ » وليس « مُرْسَلاً » ، بمعنى أنّه ممّا ذُكِرَ سَنَدُه ، وليس ممّا لا سَنَدَ له . وقد أحسن المحدّث الجزائرى حيث قال : المعنعَن المسمّى بالمسنَد(۳) . وقال : المسند ما اتّصلت روايته بذِكر الراوى حتّى يتّصل بالمرويّ عنه ، ويُسمّى المعنعن والمتّصل(۴) .

۱- . الوجيزه : ص ۴۱۸ .

۲- . لاحظ : نهايه الدرايه : ص ۲۰۵ ، ومقباس الهدايه : ج ۱ ص ۲۰۹ .

۳- . عوالى اللآلى : ج ۱ ص ۱ .

۴- . المصدر السابق : ج ۴ ص ۱۳۷ .

وقد صَرّح الحاكم : أنّه لا يُسمّى مرسَلاً(۱) وإن نقل عن بعض المصنّفات فى أصول الفقه عَدّهُ من أنواع المرسَل(۲) . نعم ، يُطلق عليه المنقطع بناءً على رأيٍ فى العنعنه ، كما سيأتى .

وبحكم المسند ، ما حُذف سندُه مصرّحا بكونه « معنعَنا » ، كما فعله الناسخ لكتاب تفسير فرات الكوفى ، حيث عمد إلى حذف أكثر الأسانيد ، مكتفيا بقوله : « فلان معنعنا عن فلان »(۳) فإنّه يدلّ على كون الحديث فى الأصل مذكور السند ، إلّا أنّه كان بالعنعنه ، ولكنّ الناسخ حذفه مصرّحا بذلك ، فهو أشبه شىء بالتعليق عند المصنّفين(۴) .

ويدلّ على ذلك أنّ أحاديث ذلك الكتاب إنّما هى مسنده ، وقد ثبت وجود ثلّه منها مع الأسانيد المتّصله فى مصدرها ، ومن الطرق الّتى روى بها فراتٌ نفسه ، وقد تأكّدنا من هذه الحقيقه عندما عثرنا على تفسير الحِبَرىّ شيخ فرات الكوفىّ ، الّذى هو من مصادره المباشره ، فوجدنا جميع ما رواه فرات عنه فى الكتاب بلفظ « معنعنا » قد ثبت فى كتاب الحبرىّ مسنَدا متّصلاً(۵) .

فجميع ما قيل فيه : « معنعنا » لا بُدّ أن يُعَدّ من المسنَد ، لا المرسَل على المشهور بين أهل الفنّ . نعم ، هو من قبيل « المعلّق » فى ابتناء حكمه على مراجعه محلّ آخر لمعرفته ، وهذا غير مصطلح الإرسال ، كما لا يخفى .

۱- . معرفه علوم الحديث : ص ۲۸ .

۲- . علوم الحديث لابن الصلاح : ص ۵۳ .

۳- . لاحظ : تفسير فرات الكوفى ، طبع النجف .

۴- . بل عرفت أنّ ابن حجر عدّ بعض عنعنات البخارى من المعلَّق .

۵- . لاحظ : تفسير الحبرى ، هوامش المتن .

۴ – المعنْعَنُ بينَ الاتّصال والانقطاع

قال الشهيد الثانى فى المعنعن : والصحيح ، الّذى عليه جمهور المحدّثين ، بل كاد يكون إجماعا ، أنّه متّصل(۱) .

وقال السيّد الداماد : عندنا وفى أعصارنا واستعمالات أصحابنا ، فأكثر ما يراد بالعنعنه : الاتّصال(۲) .

وقال ابن حجر : إنّ « عن » فى عرف المتقدّمين محموله على السماع قبل ظهور المدلّسين(۳) .

وقال ابن الصلاح : والصحيح والّذى عليه العمل ، أنّه من قبيل الإسناد المتّصل ، وإلى هذا ذهب الجماهير من أئمّه الحديث وغيرهم ، وأودعه المشترطون للصحيح فى تصانيفهم فيه ، وقبلوه ، وكان أبو عمر بن عبد البرّ الحافظ يدّعى إجماع أئمّه الحديث على ذلك(۴) .

وادّعى أبو عمرو الدانى المقرئ الحافظ : إجماع أهل النقل على ذلك . وإنْ خالفها بعض الحنفيه فقال : اعلم أنّ « عن » مقتضيه للانقطاع عند أهل الحديث ، ووقع فى مسلم والبخارى من هذا النوع شىء كثير ، فيقولون على سبيل التجوّه : ما كان من هذا النوع فى غير الصحيحين فمنقطع ، وما كان فى الصحيحين فمحمول على الاتّصال . انتهى(۵) .

۱- . شرح البدايه : ص ۳۳ .

۲- . الرواشح السماويه : ص ۱۲۸ .

۳- . نقله السيّد أحمد صقر فى تقديمه لفتح البارى : ج ۱ ص ۴۲ ، عن كتاب تغليق التعليق لابن حجر .

۴- . نقله المحقّق للمصدر التالى عن التمهيد مبحث الإسناد المعنعن : ج ۱ ص ۲۶ .

۵- . الجواهر المضيّه : ج ۲ ص ۴۲۸ - ۴۲۹ .

ومن أصحاب التجوّه هؤلاء مَن صرّح بأنّ إخراج مسلم فی صحیحه لحدیث مَن کان مِن المدلّسین ، دلیل علی أنّه ثبتَ عنده أنّه متّصل وأنّه لم یدلّس فیه .

وأضاف : وفی الصحیحین من العنعنه شیء کثیر ، وذلک دلیل علی أنّه لیس بمدلّس ، أو أنّه ثبت من خارج أنّ تلک الأحادیث متّصله ، مع أنّه قال فی مورد : إنّ عنعنه المدلّس قادحه فی الصحّه(۱) .

أقول :

وهذا الإجماع دعویً ومخالفهً إنّما یرد علی المتشدّدین فی أمر الإسناد إلی حدّ التفریط والإفراط ، وهو دلیل علی تجاوزهم للحدود اللاّزمه فی ضبط الحدیث وطرقه .

وأضاف ابن الصلاح : وهذا بشرط أن یکون الّذین أُضیفت العنعنهُ إلیهم قد ثبتت ملاقاه بعضهم بعضا ، مع براءتهم من وصمه التدلیس ، فحینئذٍ یُحمَل علی ظاهر الاتّصال ، إلاّ أنْ یظهر فیهم خلاف ذلک(۲) .

أقول :

قوله : « ثبتتْ ملاقاه . . . » ؛ یمکن أن یُقال : إنّ ظهوره فی الاتّصال ما لم یثبت الخلاف یقتضی کون الأصل فیه هو الاتّصال ، وحینئذٍ فلا لزوم لثبوت اللقاء ، بل یکفی إمکانُه وعدم ثبوت خلافه ، فیکون واقع هذا الشرط هو قابلیّه اللقاء و « إمکانه » ، کما عبّر به بعض علمائنا(۳) .

۱- . الجوهر النقی : ج ۳ ص ۳۲۷ و ج ۷ ص ۳۷۷ .

۲- . علوم الحدیث لابن الصلاح : ص ۶۱ .

۳- . الرواشح السماویه : ص ۱۲۸ .

وعلى هـذا فليس « اللقاء » شـرطا إضافيا ، بل هو بيان لواقع « الاتّصال » الّـذى هو الأصل ، ويظهر هـذا من مخالفه المتشدّدين من العامّه الّذين اشترطوا العلم الخاصّ باللقاء ، وعبّروا عنه بطول الصحبه ، كما سيأتى(١) .

وقوله : « مع براءتهم من وصـمه التـدليس » ؛ فالمراد أنّ ثبوت وصـمه التـدليس فى حقّهم مانع من الاعتماد على ظاهر « العنعنه » فى الاتّصال ، فالمانع من الحكم باتّصال المعنعن هو ظهور قرينه تـدلّ على عـدم اللقاء ، وثبوت التدليس فى مورده ، كما صـرّح بذلك صاحب القوانين(٢) .

وقـد أعلّوا أحـاديث كثيره بقولهم « فلاـن مـدلّسٌ وقـد عنعنهُ » ، أو « رواه بـالعنعنه » حتّى لو كان الراوى ثقهً !(٣) . وصرّحوا بأنّ عنعنه المدلّس قادحه فى الصحّه(٤) حتّى من مثل الأوزاعى ، فقـد قال ابن حجر فى حـديث أعلّه : العلّه فيه عنعنه الأوزاعى(٥) . وقال النووى : الحسن بن عرفه روى بعنعنته إلى أنس(٦) .

لا مجرّد احتمال التدليس ، فإنّه مَنْفىٌّ بالأصل ؛ لأنّ الأصل عدمه ، وهو كذلك منفىٌّ بأصاله الصحّه فى فِعل المسلم . وقد اعتمد على هذا الأصل

١- . لاحظ : مقباس الهدايه : ج ١ ص ٢١٠ .

٢- . القوانين المحكمه : ج ١ ص ٤٨٦ .

٣- . لاحظ سـنن ابن ماجه : ج ١ ص ٢٩٠ و ٣٦٥ و ٣٦٦ و ٦٢١ و ٦٤١ و ٦٦٣ و ج ٢ ص ٧٨٩ و ٨٠٣ و ٨٨٩ و ٩٠٢ و ٩٢٥ و ١١٣٤ و ١١٧٨ و ١٤٠٥ و ١٤٢٠ ؛ ومجمع الزوائـد : ج ١ ص ٤٢ و ١٠٣ و ٢١٢ و ٢١٣ و ٢٤٥ و ٢٥٢ و ٢٦٨ ؛ والمجموع شرح المهذّب للنووى : ج ١٢ ص ١٣١ و ج ١٩ ص ٤٣٥ .

٤- . الجوهر النقى : ج ٧ ص ٣٧٧ .

٥- . تلخيص الحبير : ج ٥ ص ٢٢٣ .

٦- . المجموع شرح المهذّب : ج ٢٠ ص ٣٤ .

الثانی فی المقام الشافعیُّ فی الرساله ، حیث قال : المسلمون العدول عدولٌ أصحّاء الأمر فی أنفسهم . . . وقولهم عن خبر أنفسهم وتسمیتهم علی الصحّه ، حتّی نستدلّ من فِعلهم بما یخالف ذلک فنحترس منهم فی الموضع الّذی خالف فِعلهم فیه ما یجب علیهم(۱) .

واعتمده من علمائنا الإمام العاملیّ حیث قال : والأصحّ عدم اشتراط شیء من ذلک لحمل المسلم علی الصحّه(۲) .

أقول :

ما ذُکر من الشرطین ، متحقّقان : أحدهما بظهور الکلمه فی الاتّصال ، والثانی بأصاله عدم التدلیس ، وکلاهما بأصاله الصحّه فی فعل المسلم .

فاللّازم اشتراط عدم ثبوت التدلیس ، لا ثبوت عدمه . نعم ، لو عُلم عدم اللقاء ، أو عُلم التدلیس فی استعمال « عن » فی معنی الروایه غیر المتّصله ، فالسَنَدُ معلّل بذلک . کما قال ابن حجر فی ترجمه (إبراهیم بن جریر بن عبد اللّه البجلی) : صدوق ، إلاّ أنّه لم یسمع من أبیه ، وقد روی عنه بالعنعنه ، وجاءت روایهٌ بصریح التحدیث ، لکنّ الذنب لغیره(۳) .

وقال فی التهذیب : قال ابن معین : لم یسمع من أبیه شیئا . وقال ابن عدیّ : یقول فی بعض روایاته : « حدّثنی أبی » ولم یضعّف فی نفسه . . . وأحادیثه مستقیمه تُکتب . . . مات أبوه وهو حَمْلٌ .

۱- . الرساله : ص ۳۷۸ ؛ وانظر : توثیق السُنّه : ص ۱۹۶ رقم ۳۶۲ .

۲- . وصول الأخیار : ص ۱۰۰ .

۳- . تقریب التهذیب : ج ۱ ص ۳۳ رقم ۱۸۰ .

قال ابن حجر : إنّما جاءت روايته عن أبيه بتصريح التحديث منه من طريق . . . ضعيف ، ونسبه بعضهم إلى الكذب ، وقد روى عن أبيه بالعنعنه أحاديث(۱) .

ومضى تعليلهم لحديث المدلّس بأنّه رواه بالعنعنه ، أو عَنْعَنَهُ . وقد عرفنا فى تحقيقنا لمدلول « عَنْ » لغةً أنّها وفى الأسانيد خاصّه بمعنى « مِنْ » الدالّه على النقل المباشر ، ولا تستعمل فى غيره إلّا مع التصريح أو القرينه .

وعلى هذا يجب أن نحمل كلام المحقّق الداماد حيث قال : والعنعنه بحسب مفاد اللفظ أعمّ من الاتّصال ، فإذا أمكن اللقاء وصَحّت البراءه من التدليس تعيّن أنّه متّصل ، ولا يفتقر إلى كون الراوى معروفا بالروايه من المرويّ عنه ، على الأصحّ(۲) .

فقوله : « إذا أمكن اللقاء » يقتضى الاكتفاء بما يعطيه ظاهر النقل ، وقوله : « صحّت البراءه من التدليس » يمكن الاعتماد فيها على الأصل المذكور . ويدلّ على إرادته لهذا المعنى تقييده العنعنه المفيده لعدم الاتّصال بكونها « بحسب مفاد اللفظ » ، مع أنّ المبحوث عنها هى العنعنه المصطلحه .

وأمّا قوله : « ولا يفتقر . . . على الأصحّ » فهو صريح فى نفى ما يقوله المتشدّدون من اشتراط اللقاء والتأكّد من عدم التدليس ، فلاحظ .

فما عن الخطيب البغدادى من قوله : إنّ « عَنْ » مستعملةٌ كثيرا فى تدليس ما ليس بسماعٍ(۳) . وكذلك ما فُرّع عليه من أنّ قول المحدّث : « حدّثنا فلان ،

۱- . تهذيب التهذيب : ج ۱ ص ۱۱۲ رقم ۱۹۵ .

۲- . الرواشح السماويه : ص ۱۲۷ .

۳- . الكفايه فى علوم الروايه : ص ۴۱۸ .

قال : حدّثنا فلان » أعلى منزلةً من قوله : « حدّثنا فلان ، عن فلان »(۱) .

كلاهما باطلان :

أوّلاً : لو فرض صحّه ما نقله من كثره الاستعمال فى التدليس فى تراث الخطيب ومَنْ على شاكلته ، فإنّها لم تبلُغ مبلغا يُرفع بها اليد عن ظاهر اللغه وعن الأصلين اللذين ذكرناهما ، خصوصا فى تراثنا الإماميّ الّذى ثبت فيه كثره الاستعمال للاتّصال ، بل نَدَرَ خلافه ، كما سيأتى مفصّلاً .

وثانيا : إنّ قوله : « ما ليس بسِماعٍ » أعمُّ من المدّعى وهو عدم الاتّصال ؛ لأنّ ما ليس بسماع يشمل ما كان بالقراءه وسائر الطرق المعتبره الّتى لا ريب فى كون الروايه بها متّصله ومسنَدةً ، وإنّما البحث فى العنعنه فى أدائها إلى الانقطاع أو الإرسال .

مضافا إلى منافاه دعوى الخطيب لكثره استعمال « عن » فى التدليس ، مع دعوى الإجماع المتأخّر عن الخطيب على الاتّصال فى الحديث المعنعن ، كما عرفت . فلو كان منعقدا فى عصره لم ينعقد فيما بَعده على خلافه .

وأمّا التفريع عليه فهو باطل ؛ لأنّ الراوى لو كان مدلّسا لم يفرّق فى عدم اعتبار قوله بين ما صرّح بألفاظٍ مثل : « حدّثنا فلان ، قال : حدّثنا » ، وبين قوله : « حدّثنا فلان ، عن فلان » ؛ لأنّ المدلِّس لا يؤمَنُ على قوله ، فإنّه يُخفى كذبه فى الثانى ، فكيف يصدّق على الأوّل ؟ !

فما وجه عُلُوّ الأوّل على الثانى ، مع فرض العلم بكونه مدلّسا ؟ ! وإنْ لم

۱- . مستدركات مقباس الهدايه : ج ۶ ص ۲۸۵ رقم ۴۴۴ .

يكن مـدلّسا ، فلاـ فرق بين قوليه ؛ لأـنّ « عَنْ » على ظاهر الاتّصال ، ومحكوم به ، ما لم يُعلم الخلاف ، كما مرّ فى حقّ « إبراهيم بن جرير بن عبـد اللّه البجلى » . مضافـا إلى أنّ هـذا التفريق مبتنٍ على التشديـد فى مسـأله ألفاظ التحمّل والأداء وصـيغه والتفرقه بينها فى الطرق ، وقد أثبتنا فى بحثٍ مستقلٍّ خاصّ بذلك : عدم صحّه التشدّد المذكور(١) كما ستأتى الإشاره إليه أيضا .

فمـا التزم به جمع من العـامّه من تعليـل الأحـاديث بمجرّد كونها « معنعنةً » ، مثل قول ابن حجر : « العلّه فيه عنعنه الأوزاعى »(٢) ، وقول كثير منهم فى تعليلهـا : « فلاـن مـدلّس وقـد عنعنه » ، أو « . . رواه بالعنعنه »(٣) مع كون الراوى ثقه ! كـلّ ذلك مبنىّ على ذلك الالتزام الفاسد ، والتشدّد الكاسد .

على أنّ التشـكيك فى اتّصال المعنعن ، قـد حكم ببطلانه القدماء السابقون على الخطيب ، مثل مسـلم بن الحجّاج القشـيرىّ (ت ٢٦١ ه) الّذى نقل فى مقدّمه كتابه عمّن نَسَبَ إليه « سوء الرويّه » قوله : إنّ كلّ إسناد لحديث فيه « فلان عن فلان » وقد أحاط [أهل] العلم بأنّهما قد كانا فى عصـر واحد ، وجائز أنْ يكون الحديث الّذى روى الراوى عمّن روى عنه قد سمعه منه وشافهه به ، غير أنّه لا نعلم له منه سـماعا ، ولـم نجـد فى شـىءٍ من الروايات أنّهما التقيا قطُّ أو تشافها بحـديث : أنّ الحجّه لا تقوم عنده بكلّ خبرٍ جاء

١- . لاحظ بحثنا : « صـيغ التحمّل والأداء للحديث الشريف » المنشور فى مجلّه علوم الحديث العدد الأوّل ، السنه الأُولى ١۴١٨ ه ؛ ولاحظ : علوم الحديث لابن الصلاح : ص ۶٢ .

٢- . تلخيص الحبير : ج ۵ ص ٢٢٣ .

٣- . المجموع للنووى ؛ شرح التهذيب : ج ١٢ ص ١٣١ و ج ١٩ ص ۴٣۵ ؛ وسنن ابن ماجه القزوينى : ج ١ ص ٢٩٠ و ج ٢ ص ٧٨٩ وغيرهما ؛ ومجمع الزوائد : ج ١ ص ۴٢ و ١٠٣ و ٢١٢ وغيرها .

هذا المجیء(۱) .

ثمّ ترجم مسلم فی کتابه لِبابٍ ب : « صحّه الاحتجاج بالحدیث المعنعن » ، قال فیه : هذا القول فی الطعن فی الأسانید قول مخترَع مستحدَث غیر مسبوقٍ صاحبُه إلیه ، ولا مساعِدَ له من أهل العلم علیه ، وذلک أنّ القول الشائع المتّفق علیه بین أهل العلم بالأخبار والروایات قدیما وحدیثا : إنّ کلّ رجلٍ ثقهٍ روی عن مثله حدیثا ، وجائزٌ ممکنٌ له لقاؤه والسماع منه ، لکونهما جمیعا کانا فی عصرٍ واحدٍ ، وإنْ لم یأتِ فی خبر قطُّ أنّهما اجتمعا ، ولا تشافها بکلامٍ ، فالروایهُ ثابتهٌ ، والحجّه بها لازمهٌ ، إلّا أنْ یکون هناک دلالهٌ بیّنه أنّ هذا الراوی لم یَلْقَ مَنْ روی عنه أو لم یسمع منه شیئا ، فأمّا ، والأمر مبهم علی الإمکان الّذی فسّرناه ، فالروایه علی السماع أبدا(۲) .

وقال الحاکم (ت ۴۰۵ ه) : الأحادیث المعنعنه ولیس فیها تدلیس وهی متّصله بإجماع أئمّه أهل النقل ، علی تورُّع رواتها من أنواع التدلیس(۳) .

وکذا استظهر بعض الأُصولیّین الاتّصال فی المعنعن ، قال الشیرازی : « إذا قال : حدّثنی فلان عن فلان » فالظاهر أنّه متّصل ، واستدلّ علی ذلک بأنّه لو کان بینهما واسطه لبیّن ذلک . وردّ حجّه القول بالإرسال استنادا إلی استعمال الروایه عن المتّصل وغیره ، بأنّ الأصل عدم الوسائط ، فوجب أن یُحمل الأمر علیه(۴) ، والظاهر أنّه استدلّ بالأصلَین المذکورَین :

۱- . صحیح مسلم : ص ۲۲ .

۲- . المصدر السابق : ج ۱ ص ۲۳ .

۳- . معرفه علوم الحدیث : ص ۳۴ النوع ۱۱ .

۴- . التبصره فی أُصول الفقه للفیروز آبادی الشیرازی : ص ۳۳۶ .

فالأوّل : حمل فِعل الراوى على الصحّه .

والثانى : أصاله عدم الواسطه .

فقد ظهر حصول الإجماع قبل الخطيب وبعده ، على الحكم باتّصال المعنعن ، وهذا ممّا يوهن دعواه كثره استعمال « عن » فى التدليس ، كما لا يخفى . وبالرغم من هذا كلّه ، أصبح احتمال الانقطاع فى المعنعن من أهمّ العقبات المطروحه فيه ، كما سيأتى فى فصل الإشكالات عليه .

۵ – العنعنهُ وطرق التحمّل والأداء

قال ابن الصلاح : وكثر فى عصرنا وما قاربه بين المنتسبين إلى الحديث استعمال « عَنْ » فى الإجازه ، فإذا قال أحدهم : « قرأتُ على فلان عن فلان » أو نحو ذلك ، فظُنّ به أنّه رواه عنه بالإجازه ، ولا يخرجه ذلك عن قبيل الاتّصال ، على ما لا يخفى(۱) .

وهذا صريح فى أنّ ارتباط « عن » بالإجازه من الطرق ، إنّما هو اصطلاح خاصّ بالمتأخّرين عن القرن السابع ؛ لأنّ ولاده ابن الصلاح كانت سنه ۵۷۷ ، وألّف كتابه سنه ۶۳۴ ، وتوفّى سنه ۶۴۳ ، فقوله : « فى عصرنا وما قاربه » لا يتقدّم على القرن السابع كثيرا .

ومع هذا ، فإنّ العباره المذكوره تدلّ على حكمه بالاتّصال ، مع حكمه بكون الطريق هى الإجازه ، والوجه فيه : أنّ الإجازه فى عصره كانت قد استقرّت بشكلٍ نهائىّ ، واتّخذتْ مقامها السامى بين المحدّثين ، وهى على

۱- . علوم الحديث : ص ۶۲ .

ما قرّرنا فی کتابنا إجازه الحدیث من أوثق طرق التحمّل فی أداء مهمّتها ، وهی تصحیح نسبه کتب الحدیث وغیره مع الضبط التامّ ، وقد وُضعت ثالثه الطرق بعد السماع والقراءه ، بل فی المحدّثین مَن قارنها بالسماع ، کما فُصّل فی محلّه .

بل إنّ ابن الصلاح جعل الحکم بالاتّصال دائرا مدار وجود الإجازه ، فیما نقله عنه جلال الدین السیوطی أنّه قال وهو یتحدّث عن اتّصال المعنعن : ولا أری هذا الحکم یستمرّ بعد المتقدّمین ، فیما وجد من المصنّفین فی تصانیفهم ممّا ذکروه عن مشایخهم قائلین فیه : « ذکر فلان » أو « قال فلان » أی فلیس له حکم الاتّصال ما لم یکن له من شیخه إجازه(۱) .

هذا ، وأمّا ما یرتبط بتراثنا الإمامیّ :

فقد ذکر الإمام عزّ الدین والد البهائی معقّبا کلام ابن الصلاح : وأمّا عندنا ، فالذی یظهر أنّه یُستعمل فی الأعمّ منها ومن القراءه والسماع(۲) .

وقال الداماد معقّبا ابن الصلاح ، کذلک : ولعلّ ذلک فی عصره ، وفی اصطلاحات أصحابه واستعمالاتهم ، وأمّا عندنا وفی أعصارنا وفی استعمالات أصحابنا ، فأکثر ما یُراد بالعنعنه : الاتّصال(۳) .

أقول :

وأمّا بالنسبه إلی المتقدّمین وهم مَنْ قَبل الخمسمئه(۴) ، فقد عرفت

۱- . تدریب الراوی : ج ۱ ص ۲۱۵ .

۲- . وصول الأخیار : ص ۱۰۱ .

۳- . الرواشح السماویه : ص ۱۲۸ .

۴- . کما سیأتی عن الصنعانی فی توضیح الأفکار : ج ۱ ص ۳۳۶ .

إجماعهم على أنّ « عَنْ » إنّما يُراد بها الاتّصال قطعا ، من دون تفريق فيه بينَ الطرق ، ولو ثبت تخصيص القدماء لفظه « عَنْ » بالإجازه ، فحكمهم بإراده الاتّصال منها دليل على اعتبارهم للإجازه طريقا صحيحه مؤدّيه مثل ما يُراد من السماع وغيره من الطرق المعتبره فى النقل والروايه .

كما إنّ كون « عَنْ » خاصّةً بالإجازه ، يقتضى كون الإجازه من أقدم الطرق وأهمّها ، حيث إنّ العنعنه مستعمله حتّى فى نهايات الأسانيد ، ومع أسماء المعصومين ، وأصحابهم الكرام ، ولا ريب أنّ استعمالهم لها دليل على اعتمادهم عليها واعتبارهم لها من الطرق الوافيه بغرض الروايه ، لا العكس كما يحاول أن يوهمه بعض المتطفّلين على موائد الفقه والحديث ، وسيأتى ذِكر شُبهته فى فصل « الإشكالات على العنعنه » .

۶ – متعلّق العنعنه وفعلها

ثمّ إنّ لفظه « عَنْ » وهى حرف جرّ ، لا بُدّ أن تتعلّق نحويّا بفعل أو شبهه ، فى الكلام ، مذكور أو مقدّر ، وبما أنّ الظاهر فى الأحاديث المعنعنه خلوّها من متعلّق ظاهر ، فلا بُدّ من تقديره . وقد قال العلائى : وإذا ظهر الفعل فى أوّل الكلام كانَ قرينةً فى حمل جميع المحذوفات المقدّره فى السند عليه ، فإذا قال الراوى فى أوّل السند : « حدّثنا » أو « أخبرنا فلان » ، حُمِلَ جميع ما

بعده من « العنعنه » على ذلك ؛ لأنّ المحذوف يتقدّر منه أقلّ ممكنٍ بحسب الضروره الداعيه إليه ، ويكتفى بالقرينه المشعره به(۱) .

۱- . جامع التحصيل : ص ۱۱۷ .

وهـذا كلام متينٌ ، وهو مقتضـى الحكمه فى كلام الراوى ، يقتضـيه أيضا أمرُ حمل فِعل المسـلم على الصـحّه الّـذى اسـتند إليه العلماء فى الحكم باتّصال المعنعن كما سبق .

٧ – موقع العنعنه بين صِيَغ الأداء وألفاظه

يظهر من تتبّع كلماتهم أنّ موقع « عَنْ » قد اختلف مع مرور الأزمان .

١ – فالشافعى (ت ٢٠۴ ه) يقول : كان قول الرجل : « سمعت فلانا يقول : سمعت فلانا » وقوله : « حدّثنى فلانٌ عن فلان » سواءً عنـدهم ، لا يحـدِّث واحـدٌ منهم عمّن لقى إلّا ما سـمع منه ، ممّن عناه بهذه الطريق قبلنا منه : « حدّثنى فلان عن فلان »(١) ، فلم يفرّق بين « سمعت » و « عن » فى الأداء .

٢ – قال أبو زُرْعه : سألت أحمد بن حنبل (ت ٢۶١ ه) عن حديث أسـباط الشيبانى ، عن إبراهيم ، قال : « سمعت ابن عبّاس » ؟ قـال أحمـد : « عن ابن عبّاس » . فقلتُ : إنّ أسـباطا هكـذا يقول : « سـمعت » ؟ ! فقـال : قـد علمتُ ، لكن إذا قلتُ : « عن » فقد خلّصـتُهُ وخلّصتُ نفسى ؛ أو نحو هذا المعنى(٢) . فقـد أبـدل أحمـد « سـمعت » ب« عن » بل يظهر منه أنّ « عن » عنده أحوط . ومن الواضح أنّ ما ذكره لا يتمّ إلّا إذا كانت « عن » تؤدّى مؤدّى « سمعتُ » عنده .

٣ – وقد مرّ فى كلام مسلم فى مقدّمه صحيحه أنّه حمل روايه العنعنه على

١– . الرساله : ص ٣٧٩ .

٢– . طبقات الحنابله : ج ١ ص ٢٠٣ .

السماع أبدا(۱) .

۴ – وقال الدربندیّ : عنعنه المعاصر محمولةٌ علی السماع(۲) .

۵ – وحملها بعضهم علی السماع بشرطین(۳) . فلو تحقّق الشرطان ولو بالأصل کان سماعا .

۶ – وجعلها العلائی من الألفاظ المحتمله للسماع ، وتطلق فی التدلیس(۴) . فإذا انتفی التدلیس ولو بالأصل ، کان سماعا .

۷ – وصرّح الشهید الثانی (ت ۹۶۵ ه) بأنّ « عن » مشترک بین السماع والإجازه(۵) . وغرضه بلا ریب ما هو المتعارف عند المتأخّرین ، لِما عرفت فی الفقره الخامسه من هذا البحث .

۸ – ونقل الشهید الثانی عن بعضهم أنّه استعمل فی الإجازه الواقعه فی روایه مَنْ فوقَ الشیخ المُسْمِع بکلمه « عنْ » ، فیقول أحدهم إذا سمع علی شیخ بإجازته عن شیخه : « قرأت علی فلان عن فلان » لیتمیّز عن السماع الصریح ، وإن کان « عن » مشترکا بین السماع والإجازه(۶) . وهذا جارٍ علی عرف المتأخّرین ، کما سبق .

۹ – وقال والد البهائی (ت ۹۸۴ ه) : إنّ « عن » یُستعمل فی الأعمّ من

۱– . صحیح مسلم : ج ۱ ص ۲۳ .

۲– . القوامیس : ورقه ۲۶ .

۳– . توثیق السُنّه : ص ۱۹۶ رقم ۳۶۲ .

۴– . جامع التحصیل : ص ۱۱۶ .

۵– . شرح البدایه : ص ۱۰۷ .

۶– . المصدر السابق : ص ۱۰۷ ، وقد صوّبنا من النصّ کلمه « المستمع » إلی « المُسْمِع » ، إذ المفروض أنّ الشیخ قد أسمع فی المقام ولیس مستمعا ، فلاحظ .

الإجازه ومن القراءه والسماع(۱) . وإطلاق هذا الكلام يقتضى كونه نقلاً عمّا تعارف بين المتأخّرين .

ويلاحظ أنّ « عَنْ » فى القديم كانت تُقرَن ب « سمعتُ » الّتى هى صيغه الأداء عن « السماع » ، وهو أقوى الطرق وأعلاها بالإجماع ، وهذا يدلّ على مكانه « عَنْ » ودلالتها اللغويّه والاصطلاحيّه بوضوح .

وأمّا ما آل إليه أمر « عَنْ » فهو مجرّد اصطلاح متأخّر ، مع أنّه لا أثر له على الأسانيد « المعنعنه » ؛ لثبوت الحكم بالاتّصال فيها بإجماع المتقدّمين والمتأخّرين ، كما صرّح ابن الصلاح بذلك ، وعباره الشهيد الثانى ووالد البهائى ناظرتان إلى تعقّب ابن الصلاح ، كما عرفنا فى الفقره السابقه .

ومن هنا نعرف أنّ من أفحش الأغلاط التشكيك فى الأحاديث المعنعنه ؛ لاحتمال أداء « عَنْ » فيها لخصوص طريقه « الإجازه » ، كما صنعه بعضُ المغفّلين فى عصرنا ، وسيأتى نقل تشكيكه والردّ عليه فى فصل « الإشكالات على العنعنه » .

۸ – أحوال « عَنْ » فى الأسانيد

قال الصنعانى : إنّ للفظ « عن » ثلاثه أحوال :

الأوّل : إنّها بمنزله « حدّثنا » و « أخبرنا » .

الثانى : إنّها ليست بتلك المنزله ، إذا صدرت من مدلّسٍ .

وهاتان الحالتان ، مختصّتان بالمتقدّمين .

۱- . وصول الأخيار : ص ۱۰۱ .

وأمّا المتأخّرون وهم مَنْ بعدَ الخمسمئه وهَلُمَّ جَرّا فاصطلحوا عليها للإجازه ، وهذه هى الحاله الثالثه . إلّا أنّ الفرق بينها وبين الحاله الأُولى

مبنيٌّ على الفرق فيما بين السماع والإجازه ؛ لكون السماع أرجح .

وبقى حاله أُخرى لهذه اللفظه ، وهى خفيّه جدّا ، لم يُنبّه أحدٌ عليها فى علوم الحديث ، مع شدّه الحاجه إليها ، وهى : أنّها ترد ، ولا يتعلّق بها حكم باتّصال ولا انقطاع ، بل يكون المراد بها سياق قصّه ، سواء أدركها الناقلُ أم لم يدركها ! ويكون هناك شىء محذوف ، فيُقدّر(١) .

أقول :

وقد صرّح بهذه الحاله أيضا ابن عبد البرّ فى التمهيد ، والسخاوى فى الفتح(٢) . فلو كان ذلك مذكورا فى أثناء الإسناد فإنّ فى عدّها حالهً مستقلّهً تأمُّلاً ؛ وذلك لأنّ كلام الناقل المذكور لا يخلو إمّا أنْ يكون نقلاً مباشرا عمّن قاله ، فهو متّصلٌ ، وإمّا أنْ يكون بواسطه غير مذكوره ، فهو منقطعٌ ، والناقل مدلّسٌ ، وإمّا أنْ يكون السند مذكورا فى محلّ آخر ، فهو معلَّقٌ ، وإنْ لم يُذكَر أصلاً ، فهو مُرسَلٌ . فليس ما ذكره خارجا عن هذه الحالات .

وإنْ لم يكن فى الإسناد ، فلا ربط له بمباحث علوم الحديث . فاستشهاد المشكّكين فى الحديث المعنعن بمثل هذه الحاله ، وهى من أهمّ أدلّتهم ، غير صحيح على قول العلائى ؛ لأنّ المفروض عدم تعلّق حكم الاتّصال ولا حكم الانقطاع بمثل سياق القصّه ؛ لأنّ الاتّصال والانقطاع من أحكام الإسناد ، وعلى فرضه لا إسناد هنا .

١- . توضيح الأفكار : ج ١ ص ٣٣٦ .

٢- . فتح المغيث : ج ١ ص ١٥٩ .

۹ – استعمال « عن » فی البلاغات

وحاله أُخری لاستعمال « عن » هی الرابعه ، لم یذکرها العلائی ولا غیره ، وهی المستعمله مع قول الراوی : « بلغنی عن فلان » . وقد وقع هذا فی تراث العامّه بکثره ، وورد فی تراثنا قلیلاً جدّا ، وموارده علی قلّتها ظاهره فی الانقطاع ، مثل ما أُسند إلی ابن سیّابه ، قال : بلغنا عن أبی جعفر علیه السلام(۱) . والراوی لم یلق أبا جعفر علیه السلامکما یظهر من کتب الرجال . وما نُقل عن نصر بن قابوس فی قوله لأبی الحسن الماضی علیه السلام ، وهو الإمام الکاظم علیه السلام : بلغنی عن أبیک(۲) ، ویقصد بقوله : « أبیک » جدّه الإمام الحسین علیه السلام ، فلیلاحظ .

ویمکن أن یُفهم عدم إراده الاتّصال من أنّ الراویَین هنا بصدد الاحتجاج والاستدلال ، لا النقل والروایه . نعم ، ورد فی بعض أحادیث الإمام الباقر أبی جعفر علیه السلام قوله : « بلغنی أنّ النبیّ صلی الله علیه و آله وسلمقال »(۳) . أو : « بلغنی أنّ رسول اللّه صلی الله علیه و آله وسلم کان یقول »(۴) .

وهو حدیث مؤنّن ، ولیس بمعنعن ، وهو یفید تحقیق بلوغ المرویّ إلی الراوی الّذی هو الإمام علیه السلام . مع أنّ البحث عن روایات الأئمّه : یختلف ، لِما ثبت فی حقّهم مِن کون ما یروونه کلّه متّصلاً بالرسول صلی الله علیه و آله وسلم ، وإن کان بظاهر الإرسال ، لِما ثبت عنهم من القاعده العامّه فی أنّ حدیثهم حدیث آبائهم عن

۱- . المحاسن للبرقی : ج ۱ ص ۲۹۶ .

۲- . المؤمن للأهوازی : ص ۴۷ .

۳- . المحاسن : ج ۱ ص ۶۰ .

۴- . المحاسن : ج ۱ ص ۶۰ .

جدّهم صلّى اللّه عليهم أجمعين ، وقد أثبتناه فى موضع آخر(۱) .

كما وردت كلمه « بلغ » متعدّيه بالباء فى قول الراوى « بلغ به أبا عبد اللّه عليه السلام »(۲) و « بلغ به زراره »(۳) ، ولا ريب أنّ المقصود معناها اللغوى بمعنى « رفع » ونحوه ، وأكثر ما استعمله من العامّه هو مالك بن أنس صاحب الموطّأ ، حتّى اشتهرت موارده ب « بلاغات مالك » . ويقال فى التعبير عنه عند الأداء : « قال فيما بلغه » أو « رواه بلاغا » .

والفعل « بَلَغَ » بمعنى وَصَلَ ، وفاعله الحديث البالغ إلى الراوى ، والمجرور ب « عن » هو المبلَّغ عنه ، وأمّا المبلِّغ فهو غير مذكور فى ظاهر اللفظ ، فيكون الحرف « عن » بمعنى « التجاوز » على ما هو الأصل فيه ، والمعنى : أنّ الحديث تجاوز فلانا وبَلَغنى ، والواسطه فى النقل عنه إلى الراوى غير مذكوره .

هذا ما استظهره المحدّثون من البلاغ ، وحملوا عليه بلاغات مالك بالخصوص ، والدليل على هذا الاستظهار أُمور :

۱ – قال الماردينى : ما ذكره أبو عبيده بلاغ لم يُذكر مَنْ بلّغه ليُنظر فى أمره(۴) .

۲ – تعبيرهم عن المرسَل وغير المتّصل ب « البلاغ » . قال البيهقى فى حديثٍ رواه أبو بكر بن حزم : لم يسمعه من ابن مسعود الأنصارى ، وإنّما هو

۱- . راجع بحث « أسند عنه » المنشور فى مجلّه تراثنا العدد الثالث ، السنه الأُولى .

۲- . المحاسن : ج ۲ ص ۶۲۲ .

۳- . المصدر السابق : ص ۴۶۵ .

۴- . الجوهر النقى : ج ۸ ص ۳۱ .

بلاغ بلغه ، وقد روى ذلك فى حديث آخر مرسَل(۱) .

وقال أيضا فى حديثٍ لابن سيرين وقتّاده عن ابن عبّاس : هذا بلاغ بلغهما ، فإنّهما لم يلقيا ابن عبّاس(۲) .

ونقله الماردينى عن البيهقى فى الخلافيّات ، فى حقّ ابن سيرين عن ابن عبّاس .

۳ - حكمهم على ما أورده مالك بلاغا ، بالإرسال تارةً وبالانقطاع أُخرى وبالإعضال ثالثه :

* فقد نفوا أن يكون الموطّأ من كتب الصحاح كما ادّعاه بعضهم(۳) استنادا إلى ما فيه من « المراسيل » الّتى هى بلاغاته(۴) .

* جزم الشافعى إمام المذهب فى روايه رواها مالك بلاغا ، بأنّ طرقه ليس فيها شىء موصول(۵) .

وقال ابن الصلاح فى بلاغ له : فهذا منقطع ؛ لأنّ الزهرى لم يسمع من ابن عبّاس(۶) .

وقال الأندلسى : هذا الحديث عند مالك بلاغ لم يُسنده(۷) .

۱- . السنن الكبرى : ج۱ ص ۳۶۲ .

۲- . المصدر السابق : ص ۲۶۶ ؛ والجوهر النقى : ج ۱ ص ۲۶۶ .

۳- . لاحظ مقدّمه ينابيع المودّه للقندوزى ، طبع النجف - الحيدريه ، بقلم السيّد الخرسان .

۴- . الباعث الحثيث : ص ۳۱ - ۳۲ ؛ علوم الحديث لصبحى الصالح : ص ۳۰۴ .

۵- . لاحظ : فتح العزيز : ج ۹ ص ۱۵۰ - ۱۵۱ ؛ والنووى فى المجموع : ج ۱۳ ص ۵۲ .

۶- . علوم الحديث : ص۴ .

۷- . معجم ما استعجم : ج ۴ ص ۱۱۹۰ .

* وحكموا على بعض بلاغاته بالإعضال(۱) .

* محاوله بعضهم أنّ يجد للبلاغات طرقا أُخرى يثبت بها الاتّصال ، كما سيأتى ، فإنّ هذا يدلّ على عدم اتّصال البلاغ فى نفسه .

ومن هنا فإنّ البلاغ فى نفسه إنّما هو من نسق المرسَل أو المنقطع أو المعضل ، وكلّ واحد من هذه يُعدّ قسيما « للصحيح » عند العامّه ، وهو يشترط فيه الاتّصال ، وكلّ واحد منها أسوأ حالاً من الآخر(۲) ، وهذا هو الأصل والقدر المتيقّن الّذى يمكن أن يقال فى حقّ البلاغات . ولقد تجرّأ ابن حزم على الإفصاح عن هذه الحقيقه فى بعض الموارد ، فقال فى (بلاغ) نقله عن الموطّأ : هذا « بلاغ » لا يصحّ(۳) ، وقال فى مورد آخر : هو عن ابن

عمر « بلاغ » كاذب(۴) ، كما استضعف البيهقى وغيره بعض ما روى بالبلاغ(۵) .

وللدهلوى كتاب المصفّى باللغه الفارسيه ، شرح فيه الموطّأ ، فجرّد فيه الأحاديث ، وحذف أقوال مالك وبعض بلاغاته(۶) .

وممّا يدلّ على أنّ البلاغ فى نفسه مؤدٍّ إلى التوقّف ، هو ما ذكره ابن حجر فى ترجمه (محمّد بن الحسن بن محمّد رضى الدين الأسعد) بقوله : كان بعض أُصوله (بلاغات) فيها نظر(۷) . والتفريق بين هذا الرجل ، وبين رجل

۱- . علوم الحديث لابن الصلاح : ص ۶۰ - ۶۱ .

۲- . علوم الحديث لصبحى الصالح : ص ۱۷۲ - ۱۷۳ ، ولاحظ : منهج النقد : ص ۲۵۱ .

۳- . المحلّى : ج ۳ ص ۸۸ .

۴- . المصدر السابق : ج۸ ص ۴۴۴ .

۵- . السنن الكبرى : ج ۴ ص ۲۲۲ ؛ والجوهر النقى : ج ۴ ص ۲۲۳ .

۶- . فهرس الفهارس : ص ۱۱۲۱ .

۷- . لسان الميزان : ج ۵ ص ۱۲۷ رقم ۴۲۸ .

مثل مالك ، لمجرّد التشخُّص من التجوّه المذموم قطعا .

وقد بُذِلتْ محاولات يائسه ، للخروج من الحكم على بلاغات مالك بالانقطاع ، أو الضعف :

منها : محاوله إيصال الأحاديث المرويّه بالبلاغ من طرق أُخرى ، فقد أجهد ابن عبد البرّ نفسه فى التمهيد فوصل بلاغات مالك جميعا خلا أربعه أحاديث لم يصل أسانيدها(١) ، لكنّ ابن الصلاح وصل الأربعه الباقيه فى جزء خاصّ(٢) . وألّف العلاّمه المحدّث أحمد بن محمّد بن الصدّيق الغمارى كتاب البيان والتفصيل لوصل ما فى الموطّأ من البلاغات والمراسيل(٣) .

أقول :

إنّ تبيّن اتّصال الأحاديث من طرق أُخرى إنّما يفيد اعتبار المتون ، ولا يدلّ على كون البلاغات نفسها متّصلةً ، والفرق بين الأمرين واضح ، فإنّ صحّه المتن لا يستلزم اتّصال البلاغ ، مضافا إلى أنّ نفس المحاوله دليل على « انقطاع البلاغ » ، فلو كان فى نفسه متّصلاً ، لم يحتج إلى الطرق الأُخرى ، مضافا إلى أنّ تلك المحاوله إنّما تفيد من يحتاج إليها ، لكونه لا يقول بحجّيه المرسَل والمنقطع ، كابن عبد البرّ ، وليس مفيدا حتّى لمالك

١- . الموطّأ المقدّمه : ١ / دال ، وممّا لم يوجد لها أصل ما ذكره ابن حجر فى لسان الميزان : ج ٣ ص ٣١ رقم ١٠٦ ترجمه سعيد المهرى و ج ۴ ص ٣٣۶ رقم ٩٥٣ ترجمه عمر بن نعيم .

٢- . منهج النقد : ص ٢٥١ ؛ ولاحظ : الموطّأ : ١ / هاء ؛ وانظر : فهرس الفهارس : ص ٥٢٣ ، وقد بالغ فيه حيث قال : « وتوهّم بعض العلماء أنّ قول الحافظ أبى عمر بن عبد البرّ يدلّ على عدم صحّتها ، وليس كذلك ! إذ الانفراد لا يقتضى عدم الصحّه ، لا سيّما من مثل مالك » ؟ !

٣- . فتح الملك العلى المطبوع مع علىّ بن أبى طالب عليه السلام إمام العارفين : ص ١١٩ رقم ٣٢ .

نفسه ، إذ هو يذهب إلى حجّيّه المرسَل(۱) .

فالمحاوله لإثبات اتّصالها عنـد مالك يائسه ! وكذلك محاوله من قال : « إنّ بلاغات الثقات من أهل القرون الثلاثه مقبوله مطلقا ، كمالك وأبى حنيفه والشافعى ومحمّد بن الحسن وأبى يوسف ، وأمثالهم »(۲) .

فمع كون الدعوى خارجه عن البحث ؛ لأنّ قبول الحديث وعدمه شىء ، وكونه منقطعا شىء آخر ، فهذه الدعوى تعود إلى قبول المنقطع ، ولا تثبت اتّصال البلاغ ، فهى دعوى باطله ، لا يرتضـيها من قيلت فى حقّه ، فقد عرفنا أنّ الشافعى وهو ممّن ذُكر اسـمه لم يقبل بعض البلاغات ، وحكم بعدم كونه موصولاً ، فهذا أشبه بتفسير الشىء بما لا يرضى به صاحبه .

ومنها : محاوله إخراج البلاغات من الحـديث الضـعيف وإدخالها فى الحديث الصـحيح ، كما قال الزرقانى فى شـرح الموطّأ : إنّ بلاغ مالك ليس من الضعيف ؛ لأنّه تُتُبِّعَ كلّه فوُجِدَ مسندا من غير طريقه(۳) ، فهذا يشبه محاوله إيصال البلاغات الّتى أجهد ابن عبـد البرّ به نفسه ، وقد أجبنا عنه ، مع أنّ وجدان الطرق المسـنده من غير طريق مالك ، لا تنفع فى الحكم على طريقه ، فهب أنّ طرقا أُخرى مسنده صحيحه ، لكنّ مالكا كيف يتّكل على البلاغات أنفسها الّتى لم تصله إلّا بالطرق الضعيفه ؟ !

وقد أوغل أخيرا الأُستاذ محمّد فؤاد عبد الباقى فى التعصّب لمالك

۱- . لاحظ : علوم الحديث لابن الصلاح : ص ۵۵ .

۲- . قواعد فى علوم الحديث للتهانوى : ص ۱۶۳ .

۳- . المصدر السابق : ۱۶۴ .

وبلاغاته فيما علّقه على قول مالك : « وقد بلغنى أنّ رسول اللّه صلى الله عليه و آله وسلم أراد العكوف . . . » ، فقال : هو الحديث الّذى أسنده أوّلاً ـ صحيحا . فمن هنا ونحوه يُعلَم أنّه لا يطلق « البلاغ » إلّا على الصحيح ، ولذا قال الأئمّه : « بلاغات مالك صحيحه »(۱) .

أقول :

أمّا هذا البلاغ فهو مرسَل مقطوع ، قطعا ؛ لأنّ بين مالك وبين رسول اللّه صلى الله عليه و آله وسلموسائط ليست مذكوره فى سند هذا البلاغ ، فهو ليس مسندا هنا ، حتّى لو قيل بكون البلاغات المعنعنه متّصله .

وأمّا الحديث الأوّل المسنَد فهو ليس بلاغا ، وتطابُق البلاغ هنا مع المسند الأوّل فى المعنى والمتن ، لا يدلّ بوجهٍ على اتّصال سند البلاغ الّذى جاء بلا ـ طريق مسند إلى المتن ، مع أنّك قد عرفت أنّ صحّه المتن من طرق أُخرى لا ـ تعنى صحّه البلاغ المرسَل أو المنقطع أو المعضل ، ولا يصحّ تسميته « صحيحا » لذاته ، وقد عرفت أنّ وجود هذه البلاغات المرسَله فى الموطّأ هو الّذى سبّب الإعراض عن عدّ الموطّأ من الصحاح .

وأمّا ما نسبه إلى الأئمّه ، فقد عرفت أنّ منهم مَن حكم بإرسال بلاغات مالك ، أو انقطاعها ، بل إعضالها ، ومنهم الشافعىّ إمام المذهب ، وابن حزم ، فالنسبه المذكوره بلا ريب باطله .

ومن الطريف أنّ ابن الصلاح قال فى نهايه بحثه عن الحديث الضعيف

۱- . الموطّأ : ج ۱ ص ۳۱۷ .

مـا نصّه : إذا أردت روايه الحـديث الضـعيف بغير إسـنادٍ فلاـ تقل فيه : « قال رسول اللّه صـلى الله عليه و آله وسـلم . . . » ، وإنّما تقول فيه : « رُوى عن رسول اللّه صـلى الله عليه و آله وسـلم . . . » ، أو : « بلغنـا عنه . . . » ، أو : « ورد عنه » ، أو : « جـاء عنه . . . »(۱) .

فليكن عمل مالك على هـذا فى بلاغاته . كما قـد قيل : إنّه أخـذها من ابن إدريس(۲) الّـذى لم يجر له ذِكر فى أسانيد بلاغاته إطلاقا !

۱- . علوم الحديث : ص ۱۰۳ - ۱۰۴ .

۲- . تهذيب التهذيب : ج۵ ص ۱۴۵ .

الفصل الثانی : تاریخ العنعنه

اشاره

ص: ۵۹

الملاحظ فی کتب الحدیث الأساسیّه ، وجود العنعنه فی أسانیدها بشکل کثیر ومطّرد ، ومع أسماء المعصومین : النبیّ الأکرم صلی الله علیه و آله وسلم والأئمّه الکرام علیهم السلام ، وحتّی مع أسماء الملائکه ، ومع اسم ربّ العزّه تبارک وتعالی . وأمّا مع أسماء الصحابه والتابعین فی القرون الأُولی فکثیر شائع .

وقد یعتقد أنّ استعمال ألفاظ الأداء الأُخری ک « سمعتُ » و « حدّثنا » و « أخبرنا » وأمثالها ، توجد بِقِلّهٍ ملحوظه فی تلک الطبقات ، بینما هی مستعملهٌ فی الطبقات اللاّحقه بکثره ووفره .

۱ – الموارد عند القدماء

ومهما یکن فإنّ الترکیز علی لفظه « عَن » فی مقابل الألفاظ الأُخری ، موجود فی نصوص عریقه فی القِدَم ، سواء فی الأسانید ، أم فی المناقشات حولها بین المحدّثین أو الأُصولیّین ، إلیک منها :

۱ – قیل لحفص بن غیاث بن طلق القاضی (ت ۱۹۴ ه) الراوی المعروف : ما لکم حدیثکم عن الأعمش ، إنّما هو « عن فلان ، عن فلان » ، لیس فیه « حدّثنا » ولا « سمعتُ » ؟ ! فقال : حدّثنا الأعمش ، قال : سمعت أبا

عمّار ، عن حذيفه يقول لنا : يكون أقوامٌ يقرأون القرآن يقيمونه إقامه القِدْح ، لا يَدَعون منه أَلِفا ، ولا واوا ، ولا يُجاوز إيمانُهم حناجرهم(۱) .

وهذا النصّ يدلّ على أُمور :

أوّلاً : على التفات المعترضين إلى استعمال العنعنه ، ووضعهم لها فى مقابل « حدّثنا » و « سمعت » وهى العنايه بالألفاظ فى مراحلها الأُولى ، هذا مع الإعراض عن معانيها ومداليلها ، وأنّ ذلك إنّما يكون من اهتمامات الّذين لهم العنايه الفائقه بألفاظ الروايه من دون عنايه بمعانى الحديث ودرايته وفهمه ، بل بمجرّد تشكيله الظاهرىّ اللفظىّ ، وهى بدايات الظاهريه والحشويه الممقوته .

ثانيا : على أنّ حفصا استنكر تلك العنايه بشدّه ، حتّى طبّق عليهم حديث حذيفه الشديد اللهجه ، ممّا يدلّ على أنّ الالتزام بالألفاظ والتشديد عليها ومحاسبه الراوى من أجلها ، لم يكن أمرا مستقرّا حتّى ذلك العصر ، بالرغم من أنّ وضعها قد سبق تلك المرحله ، كما أثبتنا ذلك فى البحث عن الصيغ(۲) .

۲ - ولأبى عمرو الأوزاعى (ت ۱۵۷ ه) رأى فى استعمال « عَنْ » ، حيث سُئل عن « المناوله » والقول فيها ب « حدّثنا » أو « أخبرنا » ؟ فقال : إنْ كنتُ حدّثتُك فقل « حدّثنا » . قيل : فأقول : « أخبرنا » ؟ قال : لا . قيل : فكيف أقول ؟ قال : قل : « عن أبى عمرو » ، أو « قال أبو عمرو »(۳) .

۱- . تاريخ بغداد : ج ۸ ص ۱۹۹ ؛ وانظر : فتح المغيث : ج ۲ ص ۱۱۸ .

۲- . لاحظ مجلّه علوم الحديث العدد الأوّل ، ص ۹۳ .

۳- . جامع بيان العلم : ج ۲ ص ۱۷۹ .

فالأوزاعی وهو من المتشدّدین فی الالتزام بصیغ الأداء المعیّنه یؤکّد علی استعمال « العنعنه » فی طریقه « المناوله » ، وهی أن یعطی الشیخ لتلمیذه کتابا معیّنا قد عرف صحّه نسبته وصحّه ضبطه ، وقد تُقْرَنُ بالإجازه ، فتکون من أخصّ أنواع الإجازه وأقواها ، بل لم یعتبر بعض المحدّثین الإجازه إلّا إذا کانت مقرونهً بالمناوله(۱) .

إلّا أنّ الأوزاعی لیس ممّن یُتّبع رأیُهُ فی باب الحدیث ؛ لکونه فقیها ولیس محدّثا(۲) .

۳ - إنّ المفهوم من ترجمه البخاری (ت ۲۵۶ ه) فی کتابه الجامع ، فی کتاب العلم الباب « قول المحدّث : حدّثنا وأخبرنا وأنبأنا وقال لنا » ، وإیراده تحته استعمال العلماء لمختلف ألفاظ الأداء ، وممّا جاء فیه :

قال أبو العالیه عن ابن عبّاس ، عن النبیّ صلی الله علیه و آله وسلم فیما یروی عن ربّه ، وقال أبو هریره عن النبیّ صلی الله علیه و آله وسلم یرویه عن ربّکم(۳) .

فالمفهوم من صنیع البخاری بإیراده هذه الأمثله هو التزامه بالأداء بالعنعنه فی جمیع الطرق وعدم اختصاصها عنده بالإجازه ، بقرینه استعماله

لکلمه « عَنْ » مع اسم النبیّ صلی الله علیه و آله وسلم ومع اسم الربّ جلّ وعلا ، مع أنّ البخاری إنّما التزم فی صدر الباب بالتسویه بین الألفاظ ، ممّا یدلّ علی تسامحه فی الأداء بها من دون تفرقه بین الطرق المختلفه . وقد نقل عن

۱- . لاحظ قسم المناوله من « الطرق الثمان لتحمّل الحدیث وأدائه » .

۲- . لاحظ : تنویر الحوالک : ج ۱ ص ۳ ؛ ومختصر تاریخ دمشق : ج ۱۴ ص ۳۲ .

۳- . صحیح البخاری : ج ۱ ص ۳۲ باب ۴ من کتاب العلم .

ابن عيينه أنّه كان « حدّثنا وأخبرنا وأنبأنا وسمعتُ » عنده واحدا(۱) ، وإن كان البخارى قد اشترط فى استعمال « عن » العلم باللقاء وعدم التدليس ، كما مرّ .

۴ - وأمّا مسلم بن الحجّاج القشيرى (ت ۲۶۱ ه) فقد بحث مفصّلاً عن « الحديث المعنعن » ودافع عن الاحتجاج به بقوّه ، وردّ على المتشدّدين المانعين عن العمل به إلاّ بشروط ، واعتبرهم أُناسا « سيّئى الرويّه » وجعل قولهم « مخترَعا مستحدَثا غير مسبوق ، ولا مساعدا عليه »(۲) .

وقد ذكروا أنّ المشترِط المتشدِّد الّذى عناه مسلم ، وردّ عليه ، هو البخارى وعلىّ بن المدينى ، وقد نقل الصنعانى إجماع الناظرين على أنّ مسلما أراد البخارى بذلك(۳) . وصرّح الذهبى بذلك فقال : إنّ مسلما لحدّهٍ فى خُلُقه ، انحرف أيضا عن البخارىّ ، ولم يذكر له حديثا ، ولا سمّاه فى صحيحه ، بل افتتح الكتاب بالحطّ على من اشترط اللُقىَ لمن روى عنه بصيغه « عن » ، وادّعى الإجماعَ فى أنّ المعاصره كافيه ، ولا يتوقّف فى ذلك على العلم بالتقائهما ، ووبّخ مَن اشترط ذلك ، وإنّما يقول ذلك أبو عبد اللّه البخارى وشيخه علىُّ بن المدينى(۴) .

۱- . المصدر السابق : ج ۱ ص ۲۳ .

۲- . صحيح مسلم : ج ۱ ص ۲۳ وقد سبق نصّ كلامه .

۳- . توضيح الأفكار : ج ۱ ص ۴۴ .

۴- . سير أعلام النبلاء : ج ۱۲ ص ۵۷۳ .

۲ – وعند المتأخّرين

وقد مضى المحدّثون على هذه السيره ، باستعمال « العنعنه » من دون تحرُّج ، ومن دون التخصيص بطريقه معيّنه من طرق التحمّل مساويه لبقيّه الألفاظ ، لأدائها نفس الهدف لغةً واصطلاحا مع الاختصار الملحوظ ، حتّى أحدث المتأخّرون وهم مَنْ بعد الخمسمئه التفريقَ بينها ، فالتُزِم لكلّ واحدٍ من الطُرق بلفظٍ أو أكثر محدّد من ألفاظ الأداء ، لأداء أدوار معيّنه وبأغراض خاصّه ، منها رعايه الحديث بمزيد من الدقّه والضبط والمحافظه ، ومعرفه أحوال الرواه مع المراقبه الأتمّ ، خصوصا بعد الكشف عن عنصر الوضع والدسّ والتزوير ، بعد أن كثرت طرق الأحاديث واختلطت واختلفت .

ولقد بقيت الحاجهُ إلى ألفاظ الأداء ماسّهً ، لأداء الأغراض الثانيه الّتى وُضعت لأجلها(۱) ، إلّا أنّ الحاجه الأساسيه والغرض الأوّل من الألفاظ وهو التوصّل إلى المراد من المتون ، وفقه الحديث ، والاستناد إليه للعمل وتحديد الأحكام ، كان هو الأهمّ دائما ، فلذا لجأوا إلى اختزال طرق الإسناد ، بالاختصارات لألفاظ الأداء تارهً ، وبالتعليق للأسانيد على غيرها أُخرى ، وباستعمال « العنعنه » بدل الألفاظ الصريحه ، ثالثهً .

ومن أجل هذا اكتفوا بالعنعنه ، كما هى سيره القدماء ، ولم يتقيّدوا باصطلاح متأخّر محدَث ، بل كما قال أحمد بن حنبل : إذا قلتُ « عن » فقد خلّصتُه وخلّصتُ نفسى(۲) . فقد جعلها أحوط .

۱– . ولقد تحدّثنا عن كلّ ذلك فى بحثنا المشار إليه « صيغ التحمّل والأداء » فلاحظ .

۲– . طبقات الحنابله : ج ۱ ص ۲۰۳ وقد نقلناه .

فلنستعرض التراث الإسلامیّ ، لنقف علی هذه الحقیقه :

۳ – تراثنا الحدیثی ودور العنعنه فیه

اشاره

فإنّ ما بأیدینا من التراث الحدیثیّ الضخم نتّخذه محورا للعمل ، ومجالاً للبحث عن تاریخ العنعنه ، فلنحاول متابعه عیّنات من هذا التراث حَسَبَ تسلسلها التاریخیّ :

۱ – الجعفریّات

وهو مجموع من « ألف حدیثٍ » بسندٍ واحد ، وأحادیثه مسنده بطریق أهل البیت علیهم السلام(۱) . سُمّی بذلک لکونه من روایه الإمام جعفر الصادق علیه السلام ،

وعُرف بعنوان « کتابٌ لأهل البیت علیهم السلام » ؛ لکونه بسندهم أبٍ عن جدّ حتّی یُرفع إلی جدّهم رسول اللّه صلی الله علیه و آله وسلم .

واشتهر باسم « الأشعثیات » ؛ باعتبار تمحور روایته عن المحدّث محمّد بن محمّد بن الأشعث المصری أبی علی الکوفی ، الّذی رواه سنه ۳۱۳ و ۳۱۴ ، ورواه عنه مجموعه من الرواه ، منهم : أبو محمّد ، سهل بن أحمد بن سهل الدیباجی ، وهارون بن موسی التلّعُکبری البغدادی ، وعبد اللّه بن محمّد بن عبد اللّه بن عثمان أبو محمّد بن السقّاء ، وهو راوی النسخه المتداوله منه ، وعبد اللّه بن أحمد بن عدیّ ، وأبو الحسن علیّ بن جعفر بن حمّاد بن رزین الصیّاد ، بالبحرین(۲) .

۱- . عدا بعض الأحادیث ، وسنذکر مواضعها .

۲- . لاحظ : بحار الأنوار : ج ۱۰۷ ص ۱۳۲ فی الإجازه الکبیره لبنی زهره الّتی أصدرها لهم العلاّمه الحلّی ؛ ولاحظ : نوابغ الرواه من طبقات أعلام الشیعه : ص ۱۳۷ و ۱۵۲ و ۱۵۷ و ۱۷۶ و ۳۲۸ وترجمه ابن الأشعث فی ص ۳۰۲ .

وابن الأشعث روى الكتاب عن : موسى بن إسماعيل بن الإمام الكاظم موسى بن جعفر عليهماالسلام . ولابن الأشعث متابع وهو فى ما رواه الصدوق القمّى بسنده عن محمّد بن يحيى الخزّاز ، قال : حدّثنى موسى بن إسماعيل . وموسى هذا يروى عن أبيه إسماعيل ، عن أبيه الإمام موسى الكاظم عليه السلام عن أبيه الإمام جعفر الصادق عليه السلام(۱) .

وعُنِىَ الخاصّه بروايه هذا الكتاب ، وتداولوا نسخه ، وجاء ذِكره فى الفهارس والمشيخات والإجازات ، وسمّاه كثير منهم ب « الجعفريات » كما مرّ . وبهذا الاسم أيضا عُرف عند الطائفه الإسماعيليه ، كما رأيت فى بعض مؤلّفات القاضى النعمان المصرى صاحب دعائم الإسلام . كما أسند العامّه فى مؤلّفاتهم إلى بعض أحاديثه(۲) ، وسُمّى عندهم باسم « كتابٌ لأهل البيت » .

تبدأ النسخه المطبوعه بالسند التالى :

أخبرنا القاضى أمين القضاء أبو عبد اللّه محمّد بن على بن محمّد « قراءةً

۱- . جاء السند عن غير أهل البيت عليهم السلام فى ص ۱۰۱ - ۱۰۲ ، و ص ۱۱۶ من المطبوعه ، حديث المفقود ، و ص ۱۴۶ باب حدّ اللوطىّ أحاديث عديده ، و ص ۲۰۶ باب نقل الموتى عن مصارعهم ، عدّه أحاديث ، و ص ۲۱۱ و ۲۱۳ - ۲۱۴ ، فلاحظ .

۲- . لاحظ : الجامع لأخلاق الراوى : ج ۱ ص ۳۲۰ ح ۳۹۱ و ج ۲ ص ۳۹۴ ؛ وأدب الإملاء للسمعانى : ص ۴۱ - ۴۲ ؛ والطبّ النبوىّ : ص ۳۶۳ ؛ والفقيه والمتفقّه للخطيب : ج ۲ ص ۱۹۴ ؛ ونقل عن الدار قطنى باسم « العلويّات » فى سؤالات السهمى للدار قطنى : ص ۵۲ ، وقال ابن حجر : وقفتُ على بعض الكتاب المذكور وسمّاه « السنن » ورتّبه على الأبواب ، وكلّه بسندٍ واحد ، وأورد الدار قطنى فى « غرائب مالك » من روايته [يعنى ابن الأشعث] حديثا ، وقال : كان ضعيفا ، ونقل عدّه من رواياته . لسان الميزان : ج ۵ ص ۳۶۲ .

علیه ، وأنا حاضرٌ أسمع » ، قیل له : حدّثکم والدکم أبو الحسن علی بن محمّد بن محمّد ، والشیخ أبو نعیم محمّد بن إبراهیم بن محمّد بن خلف الحجازی ، قالا : أخبرنا الشیخ أبو الحسن ، أحمد بن المظفّر العطّار ، قال : أخبرنا أبو محمّد ، عبد اللّه بن محمّد بن عبد اللّه بن عثمان المعروف بابن السقّاء ، قال : أخبرنا أبو علیّ ، محمّد بن محمّد بن الأشعث الکوفی ، من کتابه سنه أربع عشره وثلاثمئه ، قال : حدّثنی أبو الحسن ، موسی بن إسماعیل بن موسی بن جعفر بن محمّد بن علیّ بن الحسین بن علیّ بن أبی طالب علیه السلام ، قال : حدّثنا أبی ، عن أبیه ، عن جدّه جعفر بن محمّد ، عن أبیه ، عن جدّه علیّ بن الحسین ، عن أبیه ، عن علیّ بن أبی طالب علیه السلام ، قال : قال رسول اللّه صلی الله علیه و آله وسلم : « الماءُ یُطَهِّرُ ولا یُطهَّر »(۱) .

واختصر هذا السند فیما تلاه من الکتب الفقهیه المتتالیه ، فی أبوابها المختلفه المعنونه فی الکتب ، ففی أوّل باب بعنوان « باب طهاره الماء الجاری » جاء السند هکذا : أخبرنا محمّد ، قال : حدّثنی موسی : حدّثنا أبی ، عن أبیه ، عن جدّه جعفر ، عن أبیه ، عن علیّ علیه السلام . وأضاف فی بعض المواضع فی بدایه هذا السند : « أخبرنا عبد اللّه »(۲) وهو ابن السقّاء الّذی روی فی البدایه عن « محمّد » وهو ابن الأشعث . وفی باب « السُنّه فی حلق الشعر یوم السابع للمولود » ذکر السند السابق ، ثمّ أتبعه بقوله : « وبإسناده عن جعفر بن محمّد ، عن أبیه . . . » إلی آخره(۳) .

۱- . الجعفریات المطبوع مع قرب الإسناد : ص ۱۱ .

۲- . لاحظ : ص ۶۶ من الجعفریات بدایه باب « الرجل یموت ولم یحجّ... » .

۳- . الجعفریات : ص ۱۵۶ و ۲۲۹ .

وعندما یروی فی بعض المواضع النادره عن غیر أهل البیت ، لا یستعمل معهم العنعنه غالبا ، بل یستعمل ألفاظ الأداء الأخری(۱) ، وقد روی الخطیب البغدادی واحدا من أحادیث الکتاب بالسند التالی : أنا عبید اللّه بن أبی الفتح ، أنا سهل بن أحمد الدیباجی ، نا محمّد بن محمّد ابن الأشعث الکوفی بمصر ، نا موسی بن إسماعیل بن موسی بن جعفر بن محمّد ، نا أبی ، عن أبیه ، عن جدّه جعفر ، عن أبیه ، عن آبائه ، عن علیٍّ ، قال : . . .(۲) .

وقد ورد هذا الحدیث بعینه فی الجعفریّات بقوله : وبإسناده عن جعفر بن محمّد ، عن أبیه ، عن جدّه علیّ بن الحسین ، عن أبیه ، عن علیّ بن أبی طالب علیه السلامقال : « لیس من أخلاق المؤمن التملُّق ، ولا الحسد ، إلاّ فی طلب العلم »(۳) .

والإسناد السابق علیه هو : أخبرنا عبد اللّه ، قال : أخبرنا محمّد ، قال : حدّثنا موسی ، حدّثنا أبی ، عن أبیه ، عن جعفر بن محمّد . . .

فیلاحظ : اقتصار ما فی کتابنا علی کلمه « بإسناده » بدلاً عن قطعه من السند ، واختصار الخطیب ألفاظ الأداء ، واکتفاؤه ب « أنا » الّتی هی عباره عن « أخبرنا » و « نا » الّتی هی اختصار « حدّثنا »(۴) . کما یلاحظ فی جمیع ما ورد فی الکتاب وما نقل عنه استعمال العنعنه مع أسماء الأئمّه علیهم السلام ،

۱- . لاحظ الجعفریات : ص ۲۱۱ .

۲- . الجامع لأخلاق الراوی وآداب السامع : ج۱ ص ۳۲۰ ح ۳۹۱ .

۳- . الجعفریات : ص ۲۳۵ باب « البرّ وسخاء النفس وطیب الکلام والصبر علی الأذی » من کتاب جاء فی أوّله : « کتاب غیر مترجم » .

۴- . لاحظ : اختصارات ألفاظ الأداء فی بحث « صیغ التحمّل والأداء » : ص ۱۶۶ .

واستعمال الألفاظ صريحها أو مختصرها مع أسماء المتأخّرين عنهم ، سوى بعض الموارد ، حيث جاء فيها : « عن جعفر ، قال : أخبرنى أبى ، قال : »(۱) .

ومورد آخر : « عن علىّ عليه السلام ، خُبِّرنا عن رسول اللّه صلى الله عليه و آله وسلم »(۲) .

واتّفاق ما نقله الخطيب مع ما فى النسخه المتداوله فى هذه الجهه دليل على ثبوت ذلك فى أصل الكتاب . ثمّ إنّ الصدوق قد أسند إلى موسى بن إسماعيل بن الكاظم عليه السلام ، قال : ثنا أبى ، عن أبيه ، عن جدّه جعفر عليه السلام . وسند الصدوق هو : الحسن بن عبد اللّه العسكرى ، ثنا محمّد بن أحمد بن حمدان القشيرى ، ثنا أحمد بن عيسى الكلابى ، ثنا موسى ، عن إسماعيل . . .(۳) .

وقد ورد كثير من أحاديث هذا الكتاب « الجعفريات » بروايه سهلٍ عند المحدّث الأقدم الإمام جعفر بن أحمد القمّى الرازى فى كتابه القيّم جامع الأحاديث بصوره العنعنه(۴) ، وبطريق محمّد بن عبد اللّه (۵) وبطريق هارون بن موسى(۶) .

۲ – مسند الإمام موسى بن جعفر الكاظم عليه السلام

هو كتاب رواه أبو عمران ، موسى بن إبراهيم المروزى البغدادى ، يحتوى على مجموعه أحاديث مرفوعه مسنده ، سمعها الراوى من الإمام عليه السلام عندما

۱- . الجعفريات : ص ۱۱۳ .

۲- . المصدر السابق : ص ۶۳ كتاب المناسك ، باب التلبيه .

۳- . الموسوعه الرجاليه للبروجردى : ج۵ ص ۳۷۴ .

۴- . المصدر السابق : ص ۷۸ .

۵- . المصدر السابق : ص ۷۹ و ۹۹ و ۱۰۴ .

۶- . المصدر السابق : ص ۷۸ .

كان الإمام عليه السلامفی السجن فی بغداد . وتوجد نسخه منه(۱) تحتوی علی ۵۹ حدیثا ، تبدأ بالسند التالی :

حدّثکم أبو عبد اللّه محمّد بن خلف بن إبراهیم بن عبد السلام المروزی ، قال : أنا موسی بن إبراهیم المروزی ، قال : أنا موسی بن جعفر ، عن جعفر بن محمّد ، عن أبیه محمّد بن علی ، عن أبیه علیّ بن الحسین ، عن أبیه الحسین

بن علیّ ، عن أبیه علیّ بن أبی طالب علیه السلام ، قال : قال : حدّثنا رسول اللّه صلی الله علیه و آله وسلم(۲) .

ولکنّ السندَ قد ورد مختصرا فیما تلا الحدیث الأوّل من الروایات ، هکذا : « حدثنا محمّد بن خلف ، نا موسی بن إبراهیم ، نا موسی بن جعفر ، عن جعفر بن محمّد ، عن أبیه ، عن جدّه ، قال : قال رسول اللّه صلی الله علیه و آله وسلم . . . » . ویلاحظ أنّ العنعنه بدأت مع أسماء الأئمّه علیهم السلام !

وکذلک روی الخطیب البغدادی بعض روایات المروزی موسی بن إبراهیم عن الإمام الکاظم علیه السلام ، وجاء اللفظ عنده هکذا :

حدّثنا محمّد بن خلف بن عبد السلام المروزی ، حدّثنا موسی بن إبراهیم المروزی ، حدّثنا موسی بن جعفر ، عن أبیه ، عن جدّه ، قال : قال رسول اللّه صلی الله علیه و آله وسلم : « مَنْ قال حین یسمع المؤذّن یؤذّنُ : مَرْحبا بالقائلین

۱- . وقد عثر علیه لأوّل مرّه أخی العلاّمه السیّد محمّد حسین الحسینی الجلالی ، ونسخته الفریده محفوظه فی المکتبه الظاهریه برقم ۳۴ ، وطبعه فی النجف ، وطهران ، وأمریکا ، وبیروت ، وقد سطا علیه بعض أدعیاء العلم وتحقیق التراث ، من دون خبره ولا سابقه عمل فیه ! وطُبع فی مؤسّسه الوفاء ، فی بیروت ، عام ۱۴۰۱ ه ! !

۲- . مسند الإمام موسی بن جعفر علیه السلام ، الحدیث الأوّل .

عدلاً . . . الحديث(۱) . وكذلك روى ابن حجر العسقلانى منه حديثا ، والسند فيه مثل ما أورده الخطيب(۲) .

أمّا المحدّثون الشيعه فقد نقلوا أحاديث هذا المسنَد ، كالمحدّث الأقدم الحافظ الشيخ جعفر بن أحمد القمّى ، المعروف بابن الرازى ، فقد أورد مجموعه كبيره من رواياته فى كتابه جامع الأحاديث ، والسند إليه :

حدّثنا عبد العزيز بن محمّد ، قال : حدّثنى عبد العزيز بن يونس الموصلى ، عن إبراهيم بن الحسين ، عن محمّد بن خلف ، عن موسى بن إبراهيم ، عن الكاظم ، عن أبيه ، عن آبائه عليهم السلام ، قال : قال رسول اللّه صلى الله عليه و آله وسلم : . . .(۳) .

وأيضا بهذا السند : حدّثنا محمّد بن عبد اللّه ، قال : حدّثنا محمّد بن الحسن بن الأزهر ، عن محمّد بن خلف ، عن موسى بن إبراهيم ، عن موسى بن جعفر ، عن أبيه ، عن جدّه ، عن آبائه عليهم السلام قال : قال رسول اللّه صلى الله عليه و آله وسلم : . . .(۴) . وبأسانيد أُخرى(۵) .

فنجد فى هذه النقول : سريان « العنعنه » إلى الجامع للمسند موسى المروزى ، بل إلى راويه محمّد بن خلف أحيانا ، وحتّى مَنْ بعده ! وحذف بعض العنعنات المتوسّطه فى بعض النقول ، والاكتفاء بلفظ « عن آبائه » ، وكلّ ذلك دليلٌ على تصرّف الرواه فى الألفاظ ، حَسَبَ القناعه فيما لا يضرّ

۱- . تاريخ بغداد : ج۱۳ ص ۳۸ .

۲- . لسان الميزان : ج۵ ص ۱۵۷ .

۳- . جامع الأحاديث : ص ۱۶۵ .

۴- . المصدر السابق : ص ۶۹ و ۱۲۷ .

۵- . المصدر السابق : ص ۷۱ و ۹۸ و ۱۱۶ .

مثل ذلک التصرّف . وجواز ذلک واضحٌ ، خصوصا مع الاحتفاظ بأصل الکتاب المرویّ ، کما فی المسند الّذی نبحث عنه ، ومثله سائر الکتب والأُصول والمؤلّفات .

واعلم أنّ النسخه المحفوظه ، والّتی طُبعت باسم « مسند الإمام موسی بن جعفر علیه السلام » إنّما تحتوی علی بعض ما کان یحتوی أصلُها ، بقرینه وجود روایات کثیره بنفس السند فی التراث عند الخاصّه والعامّه ، وقد استدرک محقّق الکتاب السیّد الجلالی ، بعض ذلک فی المطبوعه ، وأشرت أنا فی بحث « المصطلح الرجالی : أسند عنه »(۱) إلی مجموعه أُخری ، کما أنّ التتبّع الجادّ سیوقفنا علی مجموعه أکبر .

۳ – مسائل علیّ بن جعفر عن أخیه الإمام الکاظم علیه السلام

هو من الکتب المعروفه لدی الطائفه الشیعیّه الکریمه ، وهو معتمدٌ علیه عندهم ، حکموا بصحّته ، وطرُقُ مشایخهم إلیه کثیره جدّا(۲) ، وقد رواه من أصحاب الفهارس الشیخ النجاشیّ بقوله : أخبرنا القاضی أبو عبد اللّه ، قال :

حدّثنا أحمد بن محمّد بن سعید ، قال : حدّثنا جعفر بن عبد اللّه المحمّدی ، قال : حدّثنا علیّ بن أسباط بن سالم ، قال : حدّثنا علیّ بن جعفر بن محمّد ،

۱- . المصطلح الرجالی أسند عنه : ص ۱۳۰ .

۲- . لاحظ ما کتبناه عن المؤلّف والکتاب والطرق إلیه فی رسالتنا « أبو الحسن العریضی ، ترجمه حیاته ونشاطه العلمی » وهی مطبوعه فی مقدّمه کتابه مسائل علیّ بن جعفر الّذی أصدره المؤتمر العالمی للإمام الرضا علیه السلام فی مدینه مشهد المقدّسه سنه ۱۴۰۹ ه ، بتحقیق مؤسّسه آل البیت علیهم السلاملإحیاء التراث / قم .

قال : سألت أبا الحسن موسى .

وقال النجاشی أیضا : وأخبرنا أبو عبد اللّه بن شاذان ، قال : حدّثنا أحمد بن محمّد بن یحیی ، قال : حدّثنا عبد اللّه بن جعفر ، قال : حدّثنا عبد اللّه بن الحسن بن علیّ بن جعفر ، قال : حدّثنا علیّ بن جعفر(۱) .

وقد روی الحمیری وهو عبد اللّه بن جعفر ، المذکور فی السند الثانی هذا الکتاب بکامله فی کتابه العظیم قرب الإسناد ، وسنده إلیه هکذا : حدّثنا عبد اللّه بن الحسن العلویّ ، عن جدّه علیّ بن جعفر(۲) .

کما إنّ المحدّثین قاطبه نقلوا ما یهمّهم من هذا الکتاب ، فهذا المحدّث الحافظ الإمام الکلینی روی فی کتاب الحجّ من الکافی العظیم ، حدیثا من المسائل ، بهذا السند : محمّد بن یحیی ، عن أحمد بن محمّد ، عن العَمْرَکی ، عن علیّ بن جعفر . . .(۳) .

والصدوق أیضا یروی بهذا السند : أبی ، قال : حدّثنا محمّد بن یحیی العطّار ، عن العَمْرَکی(۴) .

وروی الکلینی أیضا ، بسند النجاشی الأوّل ، إلی علیّ بن أسباط إلی آخر السند ، لکن لا بالألفاظ ، بل بالعنعنه ، فقال : عدّه من أصحابنا ، عن سهل بن زیاد ، عن علیّ بن أسباط ، عن علیّ بن جعفر ، عن أبی إبراهیم علیه السلام(۵) .

۱- . رجال النجاشی : ص ۲۵۲ رقم ۹۶۲ .

۲- . قرب الإسناد : ص ۱۷۶ .

۳- . الکافی : ج۴ ص ۳۶۷ ح ۱۰ ، وقد أشکل فی سنده بوجود « أحمد بن محمّد » فلاحظ ؛ منتقی الجمان : ج۳ ص ۱۹۳ فلاحظ السند التالی الّذی نقله الصدوق .

۴- . علل الشرائع : ص ۴۴۵ باب ۱۹۵ .

۵- . الکافی : ج۵ ص ۱۳۵ ح ۲ ؛ وانظر : ج۷ ص ۲۲۶ ح ۳۲ ، وأبو إبراهیم هو الإمام الکاظم علیه السلام .

وكذلك ذكر الشيخ الطوسىّ ، فقال : سهل بن زياد ، عن علىّ بن أسباط ، عن علىّ بن جعفر ، قال : أخبرنى أخى موسى عليه السلام ، قال : . . .(١) .

وبالعنعنه جاء السند إلى علىّ بن جعفر فى مشيخه الصدوق(٢) وفهرست الطوسى(٣) .

أمّا سندُ المطبوعه فهو كما جاء فى بدايتها : « حدّثنا أبو جعفر بن يزيد بن النضر الخراسانى من كتابه فى جمادى الآخره ، سنه إحدى وثمانين ومئتين ، قال : حدّثنا علىّ بن الحسن بن علىّ بن عمربن علىّ بن الحسين بن علىّ بن أبى طالب عليهم السلام ، عن علىّ بن جعفر بن محمّد ، عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام »(٤) .

فالملاحظ وجود الألفاظ فى بعض طرق الكتاب ، ومع هذا فإنّ الطرق الأُخرى تختلف بين ما وردت فيها الألفاظ فى جميع الطبقات أو بعضها ، وبين ما اقتصر فيه على العنعنه . أمّا المصادر المتأخّره الناقله ، فقد اقتصرت على العنعنه غالبا .

وقد اشترك العامّه فى مثل هذا التصرّف ، وإليك مثالاً من رواياتهم عن علىّ بن جعفر ممّا وقع فيه ذلك :

قالوا : حدّثنا نصر بن علىّ ، أخبرنا علىّ بن جعفر بن محمّد ، حدّثنا أخى ،

١- . تهذيب الأحكام : ج ١٠ ص ٨٤ ح ٣٣١ .

٢- . المشيخه : ص ٤ .

٣- . الفهرست : ص ٨٧ رقم ٣٦٧ .

٤- . مسائل علىّ بن جعفر : ص ١٠٣ ؛ ولاحظ : أبو الحسن العريضى : ص ٧٨ - ٧٩ حيث نقلنا مثل هذا السند عن نسخه بحار الأنوار : ج ١٠ ص ٢٤٩ .

موسی

بن جعفر ، حدّثنی أبی ، جعفر ، حدّثنی أبی ، محمّد ، حدّثنی أبی ، علیّ بن الحسین ، حدّثنی أبی ، الحسین بن علیّ ، حدّثنی أبی ، علیّ بن أبی طالب ، قال : أخذ النبیّ صلی الله علیه و آله وسلم بید الحسن والحسین فقال : « مَنْ أحبّنی وأحبّ هذین وأباهما وأُمّهما ، کان معی فی درجتی یوم القیامه »(۱) .

ولکن رواه الترمذی (ت ۲۹۷ ه) فی سننه المعروف بالجامع الصحیح ، قال : حدّثنا نصر بن علیّ الجهضمی ، حدّثنا علیّ بن جعفر بن محمّد بن علیّ ، أخبرنی أخی موسی بن جعفر بن محمّد ، عن أبیه جعفر بن محمّد ، عن أبیه محمّد بن علیّ ، عن أبیه علیّ بن الحسین ، عن أبیه ، عن جدّه علیّ بن أبی طالب(۲) .

وهکذا رواه الدولابی معنعنا(۳) .

ورواه الشیخ الصدوق بلفظ : . . . حدّثنا نصر بن علیّ الجهضمی ، قال : حدّثنا علیّ بن جعفر بن محمّد ، قال : حدّثنی أخی موسی بن جعفر ، عن أبیه ، عن جدّه علیّ بن أبی طالب . . .(۴) .

أمّا ابن قولویه (ت ۳۶۷ ه) فقد رواه بعنعنهٍ أکثر واختصار فی السند ، فقال : حدّثنا نصر بن علیّ ، قال : حدّثنا علیّ بن جعفر ، عن أخیه موسی بن جعفر ، قال : أخذ رسول اللّه صلی الله علیه و آله وسلم بید . . .(۵) .

۱- . مناقب الإمام علیّ بن أبی طالب علیه السلام لابن المغازلی : ص ۳۷ رقم ۴۱۷ .

۲- . الجامع الصحیح : ج۵ ص ۶۴۱ رقم ۲۷۳۳ .

۳- . الذرّیه الطاهره : ص ۱۶۷ رقم ۲۲۵ .

۴- . أمالی الصدوق : ص ۱۹۰ رقم ۱۱ .

۵- . کامل الزیارات : ص ۵۳ الباب ۱۴ ح ۱۳ .

إنّ اعتماد الألفاظ للأداء تارةً ، وفی بیان الطرق والأسانید وکتب الفهارس والمشیخات المعتمده لهذا الغرض ، وترکها فی المجامع الحدیثیه الموضوعه لذِکر المتون ، والاکتفاء فی أسانیدها بالعنعنه ، یدلّ هذا التصرّف من هؤلاء الأعلام ، علی أنّ العنعنه عندهم بدیلٌ عن الألفاظ ، وأنّها تعبیر وافٍ بقوّه عمّا تؤدّیه سائرُ ألفاظ الأداء ، بلا ریب .

۴ – صحیفه الإمام الرضا علیه السلام

من مسانید أهل البیت علیهم السلام المشهوره ، والّتی رواها الخاصّه والعامّه بأسانید متضافره وفیره کثیره جدّا ، وقع فی طریقها المئات من أعلام المسلمین من الفریقین(۱) . والسند إلی الکتاب فی النسخه المطبوعه هو :

أخبرنا أبو بکر ، محمّد بن عبد اللّه بن محمّد ، حَفَدَه العبّاس بن حمزه النیسابوریّ ، سنه سبع وثلاثین وثلاثمئه ، قال : حدّثنا أبو القاسم ، عبد اللّه بن أحمد بن عامر الطائی ، بالبصره ، قال : حدّثنی أبی ، سنه ستّین ومئتین ، قال : . . .

ومن هذا یبدأ السند بسلسله الذَهَب ، المحتوی علی أسماء الأئمّه الأطهار علیهم السلام ، وهو :

حدّثنی علیّ بن موسی الرضا علیه السلام سنه أربع وتسعین ومئه ، قال : حدّثنی أبی ، موسی بن جعفر ، قال : حدّثنی أبی ، جعفر بن محمّد ، قال : حدّثنی أبی ،

۱– . لاحظ الأسانید والرواه لهذه الصحیفه فی مختلف الطبقات وعلی مرّ العصور حتّی عصرنا هذا ، فی مقدّمه طبعه مدرسه الإمام المهدیّ علیه السلام فی قمّ سنه ۱۴۰۸ ه ، وقد استدرکنا علیه بطرقٍ مهمّه وأسانید کثیره .

محمّد

بن علیّ ، قال : حدّثنی أبی ، علیّ بن الحسین ، قال : حدّثنی أبی ، الحسین بن علیّ ، قال : حدّثنی أبی ، علیّ بن أبی طالب علیه السلام ، قال : قال رسول اللّه صلی الله علیه و آله وسلم : « یقول اللّه عزّ وجلّ : لا إله إلاّ اللّه حصنی ، فمن دخل حصنی أمِنَ مِنْ عذابی »(۱) .

وعن هذا الکتاب وهذا السند ، قال موفّق الدین بن قدامه المقدسی (ت ۶۲۰ ه) بعد ذِکر الأئمّه علیهم السلام ، الباقر إلی الرضا علیهماالسلام ما نصّه : کلّهم أئمّه مرضیّون ، وفضائلهم کثیره مشهوره ، وفی بعض روایاتهم عن آبائهم نسخه یرویها علیّ بن موسی ، عن أبیه موسی بن جعفر ، عن أبیه جعفر ، عن أبیه محمّد بن علیّ ، عن الحسین بن علیّ ، عن أبیه ، عن النبیّ صلی الله علیه و آله وسلم .

قال بعض أهل العلم : « لو قرئ هذا الإسناد علی مجنونٍ لبرئ »(۲) .

أقول :

نُسب هذا القول إلی أحمد بن حنبل(۳) ، ونُسب إلیه قوله لأبی الصلت الهروی أحد رواه الصحیفه : « یا أبا الصلت ، لو قرئ هذا الإسناد علی المجانین لأفاقوا »(۴) ، ونُسب إلی أبی الصلت قوله : هذا سعوط المجانین ! هذا عطر الرجال ذوی الألباب(۵) .

۱- . صحیفه الإمام الرضا علیه السلام : ص ۷۸ - ۷۹ رقم ۱ .

۲- . التبیین فی أنساب القرشیّین : ص ۱۳۳ ؛ ولاحظ : تذکره الخواصّ لسبط ابن الجوزی .

۳- . لاحظ : الصواعق المحرقه : ص ۱۲۲ ؛ ونور الأبصار : ص ۱۴۳ .

۴- . أمالی الشیخ المفید : ۲۷۵ ؛ وأمالی الشیخ الطوسی : ۲۵ ؛ ونُسب الکلام إلی أبی الصلت نفسه فی سنن ابن ماجه : ج۱ ص ۲۶ ح ۲۵ ؛ وإلی بعض السلف فی حلیه الأولیاء لأبی نُعیم : ج۳ ص ۱۹۲ .

۵- . أمالی الطوسی : ص ۴۴۹ .

وقد روى الحديث السيّد الشجرىّ فى أماليه ، فقال : وبه قال : أخبرنا أبو يعلى ، الخليل بن عبد اللّه بن أحمد ، الحافظ ، إملاءً من حفظه ، ولفظه ، قال : حدّثنا أبو الحسن ، أحمد بن محمّد بن عمر الزاهد ، ومحمّد بن عبد اللّه بن محمّد الحافظ ، جميعا ، بنيسابور ، قالا : حدّثنا أحمد بن محمّد بن هاشم البلاذرى الحافظ ، قال : حدّثنى الحسن بن علىّ بن محمّد ، إمام عصره عند الإماميه ، بمكّه ، قال : حدّثنى أبى ، علىّ بن محمّد ، المفتى ، قال : حدّثنى أبى ، محمّد بن علىّ ، السيّد المحجوب ، قال : حدّثنى أبى ، علىّ بن موسى ، الرضا(۱) ، قال : حدّثنى أبى ، جعفر بن محمّد ، الصادق ، قال : حدّثنى أبى ، محمّد بن علىّ ، الباقر ، قال : حدّثنى أبى ، علىّ بن الحسين ، زين العابدين ، قال : حدّثنى أبى ، الحسين بن علىّ ، سيّد الشهداء ، قال : حدّثنى أبى ، علىّ بن أبى طالب ، سيّد الأوصياء عليهم السلام ، قال : حدّثنى محمّد صلى الله عليه و آله وسلم ، قال : « حدّثنى جبرئيل ، سيّد الملائكه عليهم السلام عن اللّه ربّ الأرباب تعالى ، قال : إنّى أنا اللّه لا إله إلاّ أنا ، فمن قالها دخل حصنى ، ومن دخل حصنى أمِنَ مِن عذابى »(۲) .

وقد روى الصدوق هذا الحديث فى العيون عن عبد السلام أبى الصلت الهروى ، وبلفظ « حدّثنى » إلى علىّ بن أبى طالب عليه السلام ، قال : سمعتُ النبىّ صلّى اللّه عليه يقول : سمعتُ جبرئيل يقول : قال اللّه جلّ جلاله : . . . الحديث(۳) .

۱- . فى المصدر : « الرضى » وهذا إملاء علماء اليمن ، يكتبون الكلمه بألف مقصوره .

۲- . الأمالى الخميسيه : ج۱ ص ۴۱ ؛ ولاحظ : عيون أخبار الرضا عليه السلام : ج۲ ص ۱۳۵ ح ۳ ؛ ورواه الحموى فى فرائد السمطين : ج۲ ص ۱۸۹ ح ۴۶۶ .

۳- . عيون أخبار الرضا عليه السلام : ج۲ ص ۱۳۴ ح ۱ ب ۳۷ .

ورواه ثالثا ، بلفظ حديث البلاذرى السابق .

ورواه رابعا ، بسنده عن إسحاق بن راهوَيْه ، قال : لمّا وافى أبو الحسن الرضا عليه السلامنيسابور ، وأراد أن يخرجَ منها إلى المأمون ، اجتمع عليه أصحاب الحديث فقالوا له : يابن رسول اللّه ، ترحَلُ عنّا ولا تحدّثنا بحديثٍ فنستفيده منك ؟ ! وكان قد قَعَدَ فى العماريه ، فأطلعَ رأسه ، وقال : سمعتُ أبى ، موسى بن جعفر يقول : سمعتُ أبى ، جعفر بن محمّد يقول : سمعتُ أبى ، محمّد بن علىّ يقول : سمعتُ أبى ، علىّ بن الحسين يقول : سمعتُ أبى ، الحسين بن علىّ يقول : سمعتُ أبى ، أمير المؤمنين علىّ بن أبى طالب عليه السلام يقول : سمعتُ النبىّ صلى الله عليه و آله وسلم يقول : [سمعتُ جبرئيل يقول : (۱)] . سمعتُ اللّه عزّ وجلّ ، يقول : . . .(۲) .

وروى مثله نسقا : الطبرىّ الإمامىّ(۳) .

وبسند الصحيفه ، نقل الخطيب البغدادى بعض أحاديث الصحيفه ، مع لفظ الأداء « حدّثنى » فى جميع الوسائط(۴) .

ومع اتّفاق الناقلين لهذا الحديث على إيراده بألفاظ الأداء « حدّثنى » أو « سمعتُ » فى طول السند ، إلّا أنّ المنقول عن الحاكم النيسابورى فى تاريخ نيسابور أنّه رواه بالعنعنه ، وأنّ الإمام الرضا عليه السلام قال : حدّثنى أبى موسى الكاظم ، عن أبيه جعفر الصادق ، عن أبيه محمّد الباقر ، عن أبيه

۱- . ما بين المعقوفتين ليس فى روايه الصدوق .

۲- . عيون أخبار الرضا عليه السلام : ج۲ ص ۱۳۵ ح ۴ .

۳- . بشاره المصطفى لشيعه المرتضى : ص ۲۶۹ .

۴- . الفقيه والمتفقّه : ج۲ ص ۳۲ و ۱۵۵ ، وهذا المورد الثانى هو الحديث السابع من أحاديث الصحيفه .

زين العابدين ، عن أبيه شهيد كربلاء ، عن أبيه عليّ المرتضى ، قال : حدّثنى حبيبى وقرّه عينى رسول اللّه صلى الله عليه و آله وسلمقال : حدّثنى جبرئيل عليه السلام ، قال : حدّثنى ربّ العزّه سبحانه وتعالى ، قال : « لا إله إلاّ اللّه حصنى . . . » الحديث(۱) .

ثمّ إنّ الموجود فى الصحيفه بعد الحديث الأوّل هو قوله : « وبإسناده » ، وأورد باقى أحاديث الصحيفه وهى ۲۰۴ حديثا مكتفيا فى أدائها بهذا اللفظ ، وهذا يدلّ على أنّ جميع أسانيد الصحيفه وارده بهذا السند المحتوى على ألفاظ الأداء « حدّثنى » أو « سمعتُ » .

إلاّ أنّ المؤلّفين الّذين نقلوا كثيرا من أحاديث الصحيفه فى كتبهم أبدلوا ألفاظ الأداء ب « العنعنه » .

فالحديث الثالث فى الصحيفه : وهو : « الإيمان إقرار باللسان ، ومعرفه بالقلب ، وعمل بالأركان » ورد كذلك بالألفاظ فيها(۲) وفى غيرها(۳) ، إلاّ أنّ الصدوق أورده بالعنعنه(۴) .

والحديث الثالث والعشرون : ومتنه : « إنّ اللّه تعالى لَيغضب لغضب فاطمه ، ويرضى لرضاها » .

رواه الطبرى الإمامىّ بسند الصحيفه ، وبلفظ « حدّثنى »(۵) ، وكذلك

۱- . نقله الرافعى فى التدوين فى تاريخ قزوين : ج۲ ص ۲۱۴ ترجمه أحمد بن علىّ بن عبد الرحيم الرازى .
۲- . صحيفه الإمام الرضا عليه السلام : ص ۸۱ ح ۳ .
۳- . عيون أخبار الرضا عليه السلام : ج۲ ص ۲۲۶ ۲۲۸ ح ۱ و ۲ و ۳ و ۶ .
۴- . المصدر السابق : ج۲ ص ۲۲۶ - ۲۲۸ ح ۱ و ۲ و ۳ و ۶ ؛ ولاحظ : أمالى الطوسى : ص ۱۴۸ - ۱۴۹ ح ۱۰۰۱ - ۱۰۰۴ .
۵- . بشاره المصطفى : ص ۲۰۸ بدايه الجزء السابع .

الحموی الشافعیّ(۱) ، والخوارزمیّ الحنفیّ(۲) ، بینما رواه أبو حمزه الثُمالیّ عن الإمام الباقر علیه السلاممعنعنا عن رسول اللّه صلی الله علیه و آله وسلم(۳) .

والحدیث ۱۱۴ من الصحیفه : رواه الشهید الأوّل بسند الغازیّ ، عن الإمام الرضا علیه السلاممعنعنا عن النبیّ صلی الله علیه و آله وسلم(۴) ، ومثله ابن زهره الحلبی فی أربعینه ، مقتصرا علی قوله : « عن الرضا ، عن رسول اللّه صلی الله علیه و آله وسلم »(۵) .

وهکذا یتبیّن أنّ العدول من ألفاظ الأداء إلی العنعنه ، کان أمرا متعارفا ، وأنّ الأمر لا یتفاوت من هذه الناحیه ، فالعنعنه تؤدّی وظیفه الألفاظ الأُخری ، سواء .

۵ – الأُصول الأربعمئه

هی الصحف ، والأجزاء ، والرسائل ، والکتب الّتی ألّفها المحدِّثون القدماء من رواه عصر الحضور ، فجمعوا فیها « النصوص المأثوره عن المعصومین علیهم السلام » فحسب ، کلٌّ کما بلغه کمّا وکیفا ، وقد اعتَمَدَتْها الطائفه بعد التحریر والتمییز والتحدید ، مصادر حدیثیّه موثوقه للمعرفه الدینیه فی مجالات العقیده والأخلاق والشریعه ، وسمّوها : « الأُصول الأربعمئه » .

وعَدَدُها کما یبدو من العنوان أربعمئه مؤلَّف لأربعمئه مؤلِّف(۶) . وقد

۱- . فرائد السمطین : ج۲ ص ۴۶ ح ۳۷۸ .

۲- . مقتل الحسین علیه السلام : ج۱ ص ۵۱ – ۵۲ .

۳- . أمالی المفید : ص ۹۴ – ۹۵ رقم ۴ .

۴- . الأربعون حدیثا للشهید الأوّل : ص ۱۹ .

۵- . المصدر السابق فی حقوق الإخوان : ص ۴۰ .

۶- . اقرأ بحثا مستوعبا عن « الأُصول الأربعمئه » کتبه العلاّمه المحقّق السیّد محمّد حسین الحسینی الجلالی ، وقد طبع أوّلاً فی دائره المعارف الشیعیه ، للسیّد حسن الأمین ، الجزء الخامس من الطبعه الأُولی ، وطبع ثانیا مستقلاً فی طهران .

أصبحت هی الأساس لمؤلّفی الجوامع والکتب المتأخّره ، والّتی بنیت علی التصنیف العلمی للأحادیث وترتیبها حسب الکتب والأبواب ، وبالخصوص الکتب الأربعه الّتی هی أُمّهات کتب الحدیث عند الشیعه الإمامیّه ، کما سیأتی الحدیث عنها .

وقد استُغنی علی أثر ذلک الدرج عن أعیان هذه الأُصول ، فتُرکتْ وقلّت العنایه بها ، أو هی أُتلِفتْ علی أثر الطغیان والتعدّی المستمرّ علی التراث الإسلامی بالإماثه والإحراق والدفن ! ! فلم یبق لأکثرها عینٌ ، سوی القلّه .

وقد طبع المحقّق الورع الشیخ حسن المصطفوی مجموعه منها باسم « الأُصول الستّه عشر » فی طهران عام ۱۳۷۱ ، وعلیها اعتمدنا فی هذه الدراسه .

فالصفه العامّه فی أسانید هذه الأُصول أنّها مؤدّاه بالعنعنه ، وهذا هو دلیلٌ واضح علی شیوع استعمال العنعنه عند القدماء ، وعدم التحسُّس منها ، أو تخصیصها بموارد وقیود خاصّه ، ومع ذلک فقد وقفنا خلالها علی موارد جاءت فیها ألفاظ الأداء الأُخری بدلاً عن العنعنه ، نذکر منها :

۱ – ففی « أصل زید النرسی » نجد :

زید ، قال : سمعت أبا عبد اللّه یقول(۱) .

زید : سألت أبا عبد اللّه علیه السلام(۲) .

۱– . الأُصول الستّه عشر : ص ۵۳ و ۵۵ و ۵۸ .

۲– . المصدر السابق : ص ۵۵ و ۵۷ .

و : زيد ، قال : سمعت أبا الحسن موسى بن جعفر عليه السلام يحدّث عن آبائه(۱) ، أو : يقول(۲) ، أو : يحدّث عن أبيه(۳) .

لكنّه يقول أيضا كثيرا : زيد ، عن أبى عبد اللّه عليه السلام(۴) .

و : زيد ، عن أبى الحسن موسى عليه السلام(۵) .

وكذلك يستعمل الأُسلوبين مع الرواه ، ففيه :

زيد ، قال : حدّثنى علىّ بن مزيد بيّاع السابرى ، قال : رأيت أبا عبد اللّه عليه السلام(۶) .

وقال : سمعتُ علىّ بن مزيد ، قال : سمعتُ أبا عبد اللّه عليه السلام يقول(۷) .

وفيه : زيد ، عن على بن مزيد صاحب السابرى(۸) .

وفيه : زيد ، قال : حدّثنى عُبيد بن زراره ، قال : سمعت أبا عبد اللّه عليه السلام يقول(۹) .

بينما روى نفس هذا الحديث الحسينُ بن سعيد ، عن محمّد بن أبى عمير ، عن زيد النرسى ، عن عُبيد بن زُراره ، قال : سمعتُ أبا عبد اللّه عليه السلام(۱۰) .

۱- . المصدر السابق : ص ۴۶ .

۲- . المصدر السابق : ص ۵۰ و ۵۳ و ۵۵ .

۳- . المصدر السابق : ص ۵۵ .

۴- . المصدر السابق : ص ۴۵ و ۴۹ و ۵۰ و ۵۱ و ۵۶ .

۵- . المصدر السابق : ص ۵۲ و ۵۴ و ۵۶ .

۶- . المصدر السابق : ص ۴۸ .

۷- . المصدر السابق : ص ۴۹ .

۸- . المصدر السابق : ص ۴۸ و ۵۵ .

۹- . المصدر السابق : ص ۴۷ .

۱۰- . الزهد للأهوازى : ص ۹۰ ح ۲۴۲ .

بل فی کتاب زید نفسه فی موضعٍ آخر : زید ، عن عُبید بن زراره ، عن أبی عبد اللّه علیه السلام(۱) .

۶ – کتب أُخری

ومن تلک الأُصول والکتب القدیمه ما احتفظَ بنماذجه الفقیهُ الشیخ ابن إدریس العجلی الحلّی (ت ۵۹۸ ه) فی آخر کتابه العظیم السرائر الحاوی للفتاوی باسم المستطرفات(۲) ، وهی تمثّل نماذج رائعه من تراثنا الحدیثی الغالی ، عندما کان منثورا فی الأجزاء .

منها نوادر البزنطی ، وهو أحمد بن محمّد بن أبی نصر ، أبو جعفر ، صاحب الإمام الرضا والإمام الجواد علیهماالسلام ، وکان عظیم المنزله عندهما ، مات عام ۲۳۱ ه . وقد جاء فی کتابه :

قال أحمد : حدّثنی عبد الکریم ، عن أبی عبد اللّه علیه السلام ، قال(۳) .

وقال أحمد : وحدّثنی به عبد الکریم ، عن ابن أبی یعفور ، عن أبی عبد اللّه علیه السلام .

وجاء فیه(۴) أیضا : وعنه ، عن عبد الکریم ، عن أبی بصیر ، قال : سألت أبا عبد اللّه علیه السلام(۵) .

۱- . الأُصول الستّه عشر : ص ۵۲ .

۲- . طُبعت المستطرفات مع کتاب السرائر فی آخره فی جمیع طبعاته ، وطبعت مستقلّه مع التخریج فی مدرسه الإمام المهدیّ علیه السلام ، فی قم ، وعلی هذه اعتمدنا فی عملنا .

۳- . مستطرفات السرائر : ص ۲۵ ح ۱ .

۴- . المصدر السابق : ص ۲۵ ح ۳ .

۵- . المصدر السابق : ص ۲۷ ح ۹ .

وعنه ، عن عبد الكريم ، عن محمّد بن ميسّر(۱) .

بل وردت الروايه مبدوءةً باسم « عبد الكريم » بلا لفظٍ(۲) .

ويلاحظ أنّ الراوى العظيم أبان بن تَغْلِب بن رباح ، أبا سعيد الجريرى البكرى ، اللغوى المقرئ ، وهو من أصحاب الأئمّه السجّاد والباقر والصادق عليهم السلام ، الثقه الفقيه الجليل ، الّذى قال له الباقر عليه السلام : « اجلس فى مسجد المدينه وأفْتِ الناس ، فإنّى أُحبُّ أنْ يُرى فى شيعتى مثلك »(۳) ، هو ممّن أبدى المحافظه على ذِكر « ألفاظ الأداء وصيغه » ، من قبيل : « حدّثنى وحدّثنا ، وأخبرنى وأخبرنا » ، كما يبدو من أوائل ما رواه فى المتبقّى من كتابه الّذى هو « أصل » من الأُصول الأربعمئه(۴) .

ومن هنا يُمكن أنْ نقدّر أنّ الأُصول وهى أوثق ما أُثر من التراث الحديثى قد بُنيت على التسويه بين « العنعنه » والألفاظ الأُخرى .

۷ – الكتب الأربعه

هى الجوامع الحديثيه الكبرى ، الخالده من بين العشرات من أخواتها ، والسرّ فى خلودها : اعتماد الطائفه بالإجماع على مؤلّفيها أوّلاً ، وعلى أعمالهم العظيمه هذه من حيث التصنيف والتبويب والجمع والاستيعاب ثانيا . فقد بذلوا عنايه فائقه فى جمع ما حوته « الأُصول الأربعمئه » جمعاء من

۱- . المصدر السابق : ص ۲۷ ح ۱۰ .

۲- . المصدر السابق : ص ۳۱ ح ۲۹ .

۳- . الفهرست للطوسى : ص ۴۰ رقم ۵۱ .

۴- . مستطرفات السرائر : ص ۳۹ – ۴۲ .

الروايات والأحاديث المرتبطه بمجالات العقائد والأخلاق والشريعه ، ممّا وقع الاتّفاق عليه بين الطائفه الحقّه ، والتزموا بالإجماع العملى بها ، فلم يُعْهَد شىءٌ عنهم ، إلاّ أودعوه فى هذه الكتب الأربعه الشريفه .

وقد أبدعوا تفنّنا وفقها وعلما فى تصنيف تلك الروايات على ترتيب الكتب ، ثمّ على الأبواب الّتى حافظوا عليها كما هى فى الأُصول ، فصانوها من الضياع والتشتّت والتفرّق ، كما راقبوا فى نقلها كلّ أدوات الحيطه والضبط والإتقان ، وأثبتوا كلّ ما له دخلٌ فى المعنى من الاختلافات حسبما تلقّوه من المشايخ ، بالطرق الأمينه للروايه والنقل .

وبذلك عملوا هذه الكتب الأربعه الّتى أصبحت بحقّ مراجع أمينهً للمعرفه الإسلاميه بكلّ فروعها ، كما سهّلوا على المراجعين أمر العثور على مقاصدهم فى مظانّها ، ووفّروا الوقت على الطالبين لحديثٍ منها .

وقبل أن ندخل فى البحث الّذى نتابعه فى هذه الكتب ، لا بُدّ من حديثٍ موجز عن هذه الكتب العظيمه ومؤلّفيها العظماء :

فأوّلها تأليفا ومقاما هو كتاب الكافى الشريف ، للإمام أبى جعفر ، محمّد بن يعقوب الكلينى الرازى البغدادى (ت ٣٢٩ ه) . وهو من أجلّ كتب الإسلام ، وقد اعتمد عليه العلماء كافّهً ، فقهاء وغيرهم ، منذ تأليفه ، وتداولوه بالروايه والضبط والحفظ والصيانه ، والدرس والبحث والعنايه ، فهو من أضبط ما فى الإسلام من الكتب المصنّفه والجوامع الحديثيّه المؤلّفه ، الجامعه لنصوص الحديث الشريف .

ثمّ كتاب مَنْ لا يحضره الفقيه لشيخ المحدّثين الإمام الشيخ أبى جعفر ،

محمّد بن علیّ بن الحسین بن بابویه القمّی ، الشهیر بالصدوق (ت ۳۸۱ ه) . وهو یُعَدّ ثانیا بالنسبه إلی الکافی فی القِدَم والأهمّیّه ، ومیّزا بما التزم فیه مؤلّفه العظیم من المنهج المبتکَر ، وما بذل فیه من جهدٍ عظیم فی الضبط والتقویم ، والتصنیف والتبویب .

ثمّ کتاب تهذیب الأحکام لشیخ الطائفه الإمام الشیخ أبی جعفر ، محمّد بن الحسن بن علیّ ، الطوسی البغدادی (ت ۴۶۰ ه) . الّذی خصّصه لجمع أحادیث أحکام الشریعه المقدّسه ، وجدّ فی ضبط الأسانید والمتون ، والجمع بین المختلفات وتنقیح الدلالات ، بما لم یُسبق إلیه ، وقد تمیّز مع ذلک باحتوائه علی جمیع ما احتمل أن یکون دخیلاً فی الحکم ممّا قد تجاوزه السابقون لاعتبارات شتّی ، من قبیل الإعراض عنه أو عدم وضوح معناه أو مخالفته للأصحّ ، فحاول إثبات ذلک کلّه ، وحاول الجمع بین ما ظاهره المخالفه ، مهما أمکن .

وهو أعظم کتب الإمامیّه فی مجال أحادیث الأحکام ، وآخر الأُصول الأربعه تألیفا وجمعا . وقد جمع محاولاته العظیمه فی باب الجمع بین الأخبار فی کتابٍ مستقلٍّ باسم الاستبصار لِما اختلف من الأخبار ، استخرجه من کتابه الکبیر تهذیب الأحکام ، وأضاف علیه فوائد قیّمه ممّا جعله رابعا للکتب الحدیثیّه الأُصول .

وأمّا أصحاب هذه الکتب ، فقد کانوا فی القمّه الرفیعه فی المعرفه بالحدیث الشریف وعلومه ، وإلیک طرفا من التعریف بهم :

أمّا الشیخ الکلینیّ الرازیّ البغدادیّ :

فقد قال فيه النجاشىّ : شيخ أصحابنا فى وقته بالرىّ ووجههم ، وكان أوثق الناس فى الحديث وأثبتهم ، صنّف الكتاب الكبير المعروف بالكلينىّ ويُسمّى الكافى فى عشرين سنه(١) .

وقال الشيخ الطوسىّ : يُكنّى أبا جعفر الأعور ، جليل القدر ، عالم بالأخبار ، له مصنّفات يشتمل عليها الكتاب المعروف بالكافى ، مات سنه تسع وعشرين وثلاثمئه فى شعبان ، ببغداد(٢) .

وقال الطوسى أيضا : الكلينى ، يكنّى أبا جعفر ، ثقه ، عارف بالأخبار ، له كتب ، منها كتاب الكافى يشتمل على ثلاثين كتابا(٣) .

وقال السيّد بحر العلوم : ثقه الإسلام ، وشيخ مشايخ الأعلام ، ومروّج المذهب فى غَيبه الإمام عليه السلام ، ذكره أصحابنا . . . واتّفقوا على فضله وعظم منزلته(٤) .

وقال الشيخ المفيد عن كتاب الكافى : هو من أجلّ كتب الشيعه وأكثرها فائده(٥) .

وقال السيّد محمّد صادق بحر العلوم : هو أصحّ الكتب الأربعه المعتمد عليها فى الأحكام الفقهيه عند الشيعه ، وضبطت أخباره فى ١٦١٩٩ حديثا(٦) .

١- . رجال النجاشى : ص ٣٧٧ رقم ١٠٢٦ .

٢- . رجال الطوسى : ص ٤٩٥ ٤٩٦ رقم ٢٧ .

٣- . الفهرست للطوسى : ص ١٦١ رقم ٦٠٣ .

۴- . رجال السيّد بحر العلوم : ج٣ ص ٣٢٥ .

۵- . راجع : الشيخ الكلينى للسيّد العميدى : ص ١۵۴ .

۶- . انظر : هامش الفهرست للطوسى : ص ١۶١ .

وقال السيّد الداماد : إنّ كتاب الكافى لشيخ الدين وأمين الإسلام ، نبِيْهِ الفِرقه ، ووجيه الطائفه ، رئيس المحدّثين ، حجّه الفقه والعلم والحقّ واليقين(۱) .

وقال الدكتور حسين على محفوظ : قد اتّفق أهل الإمامه من جمهور الشيعه على تفضيل هذا الكتاب ، والأخذ به والثقه بخبره ، والاكتفاء بأحكامه ، وهم مجمِعون على الإقرار بارتفاع درجته وعلوّ قدره ، على أنّه القطب الّذى عليه مدار روايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان إلى اليوم ، وعدّوه « أجمل وأفضل »(۲) من سائر أُصول الحديث ، وقد ظلّ حجّه المتفقّهين عصورا طويلةً ، ولا يزال موصول الإسناد والروايه ، مع تغيّر الزمان وتبدّل الدهور(۳) .

وأمّا الشيخ الصَدُوق القمّى الرازىّ :

قال النجاشى : أبو جعفر القمّىّ ، نزيل الرىّ ، شيخنا وفقيهنا ووجه الطائفه بخراسان(۴) .

وقال الشيخ الطوسى : جليل القدر ، حَفَظه ، بصير بالفقه والأخبار والرجال .

وقال الطوسى(۵) أيضا : جليل القدر ، يكنّى أبا جعفر ، كان جليلاً حافظا

۱- . الرواشح السماويه : ص ۴ .
۲- . هذه الكلمه نقلها الدكتور عن ابن طاووس ؛ لاحظ : كشف المحجّه : ص ۱۵۹ .
۳- . جاءت كلمه الدكتور محفوظ هذه فى مقدّمته القيّمه لكتاب الكافى الأُصول : ج۱ ص ۲۶ .
۴- . رجال النجاشى : ص ۳۸۹ رقم ۱۰۴۹ .
۵- . الرجال للطوسى : ص ۴۳۹ رقم ۶۲۷۵ .

للأحاديث ، بصيرا بالرجال ، ناقدا للأخبار ، لم يُرَ فی القمّيّين مثله فی حفظه وكثره علمه(۱) .

وقال المحقّق التسترى : الصدوق ، رئيس المحدّثين ، ومحيى معالم الدين ، الحاوى لمجامع الفضائل والمكارم . . . الشيخ الحفظه ، ووجه الطائفه المستحفظه ، عماد الدين ، أبو جعفر(۲) .

وقال السيّد بحر العلوم : أبو جعفر ، شيخ من مشايخ الشيعه ، وركنٌ من أركان الشريعه ، رئيس المحدّثين ، والصدوق فی ما يرويه عن الصادقين عليهم السلام(۳) .

أجمع الأصحاب على نقل أقواله ، واعتبار مذاهبه فی الإجماع والنزاع ، وقبول قوله فی التوثيق والتعديل ، والتعويل على كتبه خصوصا كتاب من لا يحضره الفقيه ، فإنّه أحد الكتب الأربعه الّتی هی فی الاشتهار والاعتبار كالشمس فی رائعه النهار ، وأحاديثه معدوده فی الصحاح من غير خلاف ولا توقُّفٍ من أحد .

ومن الأصحاب مَنْ يذهب إلى ترجيح أحاديث الفقيه على غيره من الكتب الأربعه ؛ نظرا إلى زياده حفظ الصدوق وحسن ضبطه وتثبُّته فی الروايه ، وتأخّر كتابه عن الكافی ، وضمانه فيه صحّه ما يورده ، وأنّه لم يقصد فيه قصد المصنّفين فی إيراد جميع ما يروونه ، وإنّما يورد فيه ما يُفتی به

۱- . الفهرست للطوسی : ص ۱۸۴ رقم ۷۰۹ .

۲- . مقابس الأنوار : ص ۷ .

۳- . رجال السيّد بحر العلوم : ج۳ ص ۲۹۲ .

ویحکم بصحّته ، ویعتقدُ أنّه حجّه بینه وبین ربّه(۱) .

وأمّا الشیخ أبو جعفر الطوسیّ :

قال النجاشی : أبو جعفر ، جلیل فی أصحابنا ، ثقهٌ ، عین(۲) .

وقال السیّد بحر العلوم : شیخ الطائفه المحقّه ، ورافع أعلام الشریعه الحقّه ، إمام الفرقه بعد الأئمّه المعصومین ، وعماد الشیعه الإمامیه فی کلّ ما یتعلّق بالمذهب والدین ، محقّق الأُصول والفروع ، ومهذّب فنون المعقول والمسموع ، شیخ الطائفه علی الإطلاق ، ورئیسها الّذی تُلوی له الأعناق ، صنّف فی جمیع علوم الإسلام ، وکان القدوه فی کلّ ذلک والإمام(۳) .

وقال السیّد أیضا : وأمّا الحدیث ، فإلیه تشدّ الرحال ، وبه یبلغ رجاله غایه الآمال ، وله من الکتب الأربعه الّتی هی أعظم کتب الحدیث منزلهً ، وأکثرها منفعهً کتاب التهذیب وکتاب الاستبصار ، ولهما المزیّه الظاهره باستقصاء ما یتعلّق بالفروع من الأخبار ، خصوصا التهذیب ، فإنّه کافٍ للفقیه فیما یبتغیه ، من روایات الأحکام ، مغنیا عمّا سواه فی الغالب ، ولا یُغنی عنه غیره فی هذا المرام ، مضافا إلی ما اشتمل علیه الکتابان من الفقه والاستدلال ، والتنبیه علی الأُصول والرجال ، والتوفیق بین الأخبار ، والجمع بینها بشاهد النقل والاعتبار(۴) .

۱- . المصدر السابق : ج۳ ص ۲۹۹ - ۳۰۰ .

۲- . رجال النجاشی : ص ۴۰۳ رقم ۱۰۶۸ .

۳- . رجال السیّد بحر العلوم : ج۳ ص ۲۲۸ .

۴- . المصدر السابق : ج۳ ص ۲۲۹ .

منهاج المشايخ الثلاثه فی کتبهم الأربعه فی مجال الألفاظ :

أمّا الشیخ الکلینی : فقد استخدم ألفاظ التحمّل والأداء ، کقوله : « حدّثنی » و « حدّثنا » و « أخبرنی » و « أخبرنا » فی بدایه الکتب الّتی عنون لها فی الکافی .

ففی أوّل حدیث من کتاب العقل والجهل وهو أوّل کتبه قال : أخبرنا أبو جعفر محمّد بن یعقوب ، قال : حدّثنی عدّه من أصحابنا . . .(۱) .

وفی کتاب التوحید فی أوّل باب منه ، وأوّل حدیث من الباب ، قال : أخبرنا أبو جعفر محمّد بن یعقوب ، قال : حدّثنی علیّ بن إبراهیم بن هاشم . . .(۲) .

وفی أوّل حدیث من أوّل باب من کتاب الحُجّه : قال أبو جعفر محمّد بن یعقوب الکلینی مصنّف هذا الکتاب ؛ : حدّثنا علیّ بن إبراهیم(۳) .

وفی بدایه کتاب الطهاره ، فی أوّل باب منه : قال أبو جعفر محمّد بن یعقوب الکلینی : حدّثنی علیّ بن إبراهیم بن هاشم(۴) .

وفی بدایه کتاب الصلاه ، فی أوّل باب منه : قال محمّد بن یعقوب الکلینی مصنّف هذا الکتاب : حدّثنی محمّد بن یحیی(۵) .

وهکذا یصنع فی بدایات کتب أُخری(۶) ، وهذا یدلّ علی تنبّه الکلینی رحمه الله

۱- . الکافی الأُصول : ج۱ ص ۱۰ ح ۱ .

۲- . المصدر السابق : ج۱ ص ۷۲ ح ۱ .

۳- . المصدر السابق : ج۱ ص ۱۶۸ ح ۱ .

۴- . المصدر السابق الفروع : ج۳ ص ۱ ح ۱ .

۵- . المصدر السابق : ص ۲۶۴ ح ۱ .

۶- . لاحظ : الشیخ الکلینی البغدادی للسیّد العمیدی : ص ۱۹۱ - ۱۹۲ .

إلى هذه الألفاظ ودلالتها واختلاف مواردها ، حيث استعملها باختلافها . ولكنّه مع ذلك استعمل « العنعنه » فى غير هذه البدايات ومن دون استثناء ، مع أنّ العنعنه موجوده فى مصادر الكلينى الّتى استقى منها علمه وحديثه .

مثلاً : روى الكلينى حديثا بهذه الألفاظ : علىّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، وعبد اللّه بن الصلت ، جميعا عن حمّاد بن عيسى ، عن حريز بن عبد اللّه ، عن زراره . . .(۱) ، والحديث مذكور بعين السند ، نقله البرقى فى المحاسن عن أبيه ، عن أبى طالب عبد اللّه بن الصلت ، عن حمّاد بن عيسى ، عن حريز بن عبد اللّه ، عن زراره(۲) . هكذا معنعنا .

لكنّ الكلينى روى حديثا بسنده المعنعن إلى إبراهيم بن محمّد الثقفى ، عن محمّد بن مروان ، عن أبان بن عثمان(۳) ، ورواه البرقى : عن أبيه ، عن أبى إسحاق الثقفى وهو إبراهيم بن محمّد قال : حدّثنا محمّد بن مروان ، عن أبان(۴) .

وروى الكلينى : عن علىّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن القاسم بن محمّد ، عن المنقرى(۵) ، وروى الصدوق ذاك الحديث : عن أبيه ، قال : حدّثنا سعد بن عبد اللّه ، قال : حدّثنا القاسم بن محمّد(۶) . فالقاسم بن محمّد نقل الحديث إلى

۱- . الكافى الأُصول : ج۲ ص ۱۸ ح ۵ باب دعائم الإسلام من كتاب الإيمان والكفر .
۲- . المحاسن : ص ۲۸۶ ح ۴۳۰ ، باب الشرائع ، كتاب مصابيح الظلم .
۳- . الكافى الأُصول : ج۲ ص ۱۷ ح ۱ باب الشرائع ، كتاب الإيمان والكفر .
۴- . المحاسن : ص ۲۸۷ ح ۴۳۱ ، باب الشرائع ، كتاب مصابيح الظلم .
۵- . علل الشرائع : ص ۵۲۳ ح ۱ .
۶- . علل الشرائع : ص ۵۲۳ ح ۱ .

إبراهيم بن هاشم بالعنعنه ، ونقله إلى سعد بن عبد اللّه باللفظ .

وروى الكلينى بسنده المعنعن إلى علىّ بن مرداس ، عن صفوان بن يحيى ، والحسن بن محبوب ، عن هشام بن سالم(۱) ، ورواه الصدوق بسنده بالألفاظ قال : حدّثنا القاسم بن هشام اللؤلؤى ، قال : حدّثنا الحسن بن محبوب(۲) .

إلى غير ذلك من الموارد الّتى استعمل فيها الكلينى العنعنه بينما وردت الروايه بعينها بالألفاظ ، فإذا جمعنا بين هذه الحقائق : نعلم أنّ الكلينى إنّما قصد اعتماد العنعنه فى الأسانيد ، مشيا على القاعده المتّبعه الّتى سنكشف عنها .

وأمّا الصدوق :

فالمقارنه بين أعماله الحديثيّه متيسّره ، لوجود جمله من مؤلّفاته بحمد اللّه ، فنراه يعتمد العنعنه بكثره فى كتابه الكبير ، الّذى هو من الأُصول

الأربعه ، أعنى كتاب من لا يحضرهُ الفقيه ، ونجده يورد نفس الأحاديث بالألفاظ فى سائر كتبه . وإليك مقارنه سريعه بين أعماله :

فهو فى الفقيه اعتمد العنعنه مطلقا ، مع أنّه اقتصر من الأسانيد على أسماء أصحاب الكتب والمؤلّفات ، أو الرواه الناقلين مباشره عن المعصومين عليهم السلام ، لكنّه أورد الأسانيد إليهم فى مكانٍ واحدٍ فى آخر الكتاب ، وهى « المشيخه » الّتى خصّصها لذِكر أسانيده إلى أصحاب الكتب والمؤلّفات الّتى

۱- . الكافى الفروع : ج۴ ص ۸ ح ۲ .
۲- . إكمال الدين : ص ۶۴۵ ح ۷ .

نقل عنها ، أو الرواه الّذين روى عنهم ، وبذلك لا تكون أحاديثه فى متن الكتاب مرسَلِه مطلقا ، بل هى مسندهٌ ، للعلم بأسانيدها المودعه فى المشيخه أو الفهارس الأُخرى الّتى أعدّها الصدوق .

ولابُدّ أنْ نضيف على هذا : أنّ للصدوق أسانيد إلى جميع ما أورده فى الفقيه ، وإن لم يذكرها فى المشيخه ، فإنّ طرقه فى كتبه إلى الرواه والمؤلّفين هى بعينها الطرق إلى ما أورده فى الفقيه .

وللصدوق فى المشيخه أساليب عديده فى إيراد الألفاظ أو الاعتماد على العنعنه ، فقد يورد فى البدايه قوله : « رويته » عند ذِكر شيخه الأوّل ، ويأتى بالعنعنه فى آخر السند ، لكنّه فى الوسط يأتى بالألفاظ ، وهذا أكثر ما يستعمله ، فقد قال : ما كان فيما كتبه الرضا عليه السلام إلى محمّد بن سنان من جواب مسائله فى العلل ، فقد رويته عن علىّ بن أحمد بن موسى الدقّاق ، ومحمّد بن أحمد السنانى ، والحسين بن إبراهيم بن أحمد بن هشام المكتّب ، رضى اللّه عنهم ، قالوا : حدّثنا محمّد بن أبى عبد اللّه الكوفى ، قال : حدّثنا محمّد بن إسماعيل البرمكى ، عن علىّ بن العبّاس ، قال : حدّثنا القاسم بن الربيع الصحّاف ، عن محمّد بن سنان ، عن الرضا عليه السلام(۱) .

وقال : ما كان فيه عن أسماء بنت عُميس فى خبر « ردّ الشمس على أمير المؤمنين عليه السلام فى حياه رسول اللّه صلى الله عليه و آله وسلم » ، فقد رويته عن أحمد بن الحسين القطّان ، قال : حدّثنا أبو الحسين محمّد بن صالح ، قال : حدّثنا عمرو بن

۱- . المشيخه : ص ۱۶ .

خالد المخزومی ، قال : حدّثنا أبو نباته ، عن محمّد بن موسی ، عن عماره بن مهاجر ، عن أَمّ جعفر وأَمّ محمّد ابنتَی محمّد بن جعفر ، عن أسماء بنت عُمیس وهی جدّتهما .

ورویته عن أحمد بن محمّد بن إسحاق ، قال : حدّثنی الحسین بن موسی النحّاس ، قال : حدّثنا عثمان بن أبی شیبه ، قال : حدّثنا عبد اللّه بن موسی ، عن إبراهیم بن الحسن ، عن فاطمه بنت الحسین ، عن أسماء بنت عُمیس .

قال الصدوق : وما کان فیه عن جویریه بن مسهر فی « ردّ الشمس علی أمیر المؤمنین علیه السلامبعد وفاه النبیّ صلی الله علیه و آله وسلم » ، فقد رویته عن أبی ، ومحمّد بن الحسن رضی اللّه عنهما ، قالا : حدّثنا سعد بن عبد اللّه ، عن . . .(۱) ثمّ عنعن .

وقال الصدوق : وما کان فیه عن أبی سعید الخُدْری فی « وصیّه النبیّ صلی الله علیه و آله وسلم لعلیٍّ علیه السلام » الّتی أوّلها : « یا علیّ ! إذا دخلت العروس بیتک » ، فقد رویتُه عن محمّد بن إبراهیم أبی إسحاق الطالقانی رضی الله عنه ، عن أبی سعید الحسن بن علیّ العدویّ ، عن یوسف بن یحیی الأصبهانی أبی یعقوب ، عن أبی علیّ إسماعیل بن حاتم ، قال : حدّثنا أبو جعفر أحمد بن زکریّا بن سعید المکّی ، قال : حدّثنا عمر بن حفص ، عن إسحاق بن نجیح ، عن خصیف ، عن مجاهد ، عن أبی سعید الخدری(۲) .

قال الصدوق : وما کان فیه عن حمّاد بن عمرو ، وأنس بن محمّد ، من « وصیّه النبیّ صلی الله علیه و آله وسلملأمیر المؤمنین علیه السلام » ، فقد رویته عن محمّد بن علیّ الشاه ،

۱- . المصدر السابق : ص ۲۸ - ۲۹ .

۲- . المصدر السابق : ص ۱۱۳ .

بمرو الروذ ، قال : حدّثنا أبو حامد أحمد بن محمّد بن أحمد بن الحسين ، قال : حدّثنا أبو يزيد أحمد بن خالد الخالدى ، قال : حدّثنا محمّد

بن أحمد بن صالح التميمى ، قال : حدّثنا أبى أحمد بن صالح التميمى ، قال : حدّثنا محمّد بن حاتم القطّان ، عن حمّاد بن عمرو ، عن جعفر

بن محمّد ، عن أبيه ، عن جدّه ، عن علىّ بن أبى طالب .

ثمّ رواه بالسند نفسه إلى أحمد بن صالح التميمى ، قال : حدّثنا أنس بن محمّد أبو مالك ، عن أبيه ، عن جعفر . . .(۱) .

وقال الصدوق : وما كان فيه عن إسماعيل بن الفضل مِن ذِكر « الحقوق » عن علىّ بن الحسين سيّد العابدين عليه السلام ، فقد رويته عن علىّ بن أحمد بن موسى رضى الله عنه ، قال : حدّثنا محمّد بن جعفر الكوفى الأسدى ، قال : حدّثنا محمّد بن إسماعيل البرمكى ، قال : حدّثنا عبد اللّه بن أحمد ، قال : حدّثنا إسماعيل بن الفضل ، عن ثابت بن دينار الثمالى ، عن سيّد العابدين علىّ بن الحسين بن علىّ بن أبى طالب عليه السلام(۲) .

وهكذا فى أكثر الطرق . لكنّه فى بعض الموارد يبدأ بالألفاظ ، مثل قوله : حدّثنا محمّد بن الحسن(۳) ، وفى آخر : حدّثنى به محمّد بن موسى المتوكّل(۴) .

وأمّا فى سائر كتبه ومؤلّفاته :

فقد التزم بالألفاظ فى بدايات السند غالبا ، وبالعنعنه فى أواخرها ، شأنه

۱- . المصدر السابق : ص ۱۲۵ .

۲- . المصدر السابق : ص ۱۳۴ .

۳- . المصدر السابق : ص ۸۶ .

۴- . المصدر السابق : ص ۱۲۴ .

فی ذلک شأن المحدّثین القدماء من الفریقین الخاصّه والعامّه ، کما ستعرف . فهو فی أوّل حدیث من أمالیه ، یقول : حدّثنا یحیی بن زید بن العبّاس بن الولید بالکوفه ، قال : حدّثنی عمّی علی بن العبّاس ، قال : حدّثنا إبراهیم بن بشر بن خالد العبدی ، قال : حدّثنا عمرو بن خالد ، [ثنا (۱)] أبو حمزه الثمالی ، عن علیّ بن الحسین علیه السلام(۲) .

ویقول الصدوق فی أوّل حدیث من کتاب الخصال : حدّثنا أبو العبّاس محمّد بن إبراهیم بن إسحاق الطالقانی رضی الله عنه ، قال : حدّثنا محمّد بن سعید بن یحیی البزوری ، قال : حدّثنا إبراهیم بن الهیثم البلدی ، قال : حدّثنا أبی ، عن المعافی بن عمران(۳) ، ثمّ عنعن .

وربّما یجیء بالألفاظ فی أغلب السند ، کما فی قوله : حدّثنا أبی ، قال : حدّثنا علیّ بن إبراهیم بن هاشم ، قال : حدّثنا جعفر بن سلمه ، قال : حدّثنا إبراهیم بن محمّد الثقفی ، قال : حدّثنا عبید اللّه بن موسی العبسی ، قال : حدّثنا مهلهل العبدی ، قال : حدّثنا کُدَیره بن صالح الهجری ، عن أبی ذرّ جندب بن جناده ، قال : سمعتُ رسول اللّه صلی الله علیه و آله وسلم . . .(۴) .

بل قد یأتی بالألفاظ فی جمیع السند ، مثل قوله : حدّثنا محمّد بن عمر الحافظ البغدادی ، قال : حدّثنی أبو محمّد الحسن بن عبد اللّه بن محمّد بن

۱- . کذا فی ترتیب أسانید کتاب الأمالی ، للسیّد البرّوجردی ؛ الموسوعه الرجالیّه : ج۵ ص ۴۶۶ ؛ ولاحظ الأمالی المطبوعه .

۲- . أمالی الصدوق : ص ۱۲ .

۳- . الخصال : ص ۲ ح ۱ .

۴- . الأمالی للصدوق : ص ۱۰۷ ح ۸۰ ، ح ۳ من المجلس ۱۲ .

علیّ

بن العبّاس الرازی ، قال : حدّثنی أبی ، عبد اللّه بن محمّد بن علیّ بن العبّاس بن هارون التمیمی ، قال : حدّثنی سیّدی علیّ بن موسی الرضا علیه السلام ، قال : حدّثنی أبی ، موسی بن جعفر ، قال : حدّثنی أبی ، جعفر بن محمّد ، قال : حدّثنی أبی ، محمّد بن علیّ ، قال : حدّثنی أبی ، علیّ بن الحسین ، قال : حدّثنی أبی ، الحسین بن علیّ ، قال : حدّثنی أخی ، الحسن بن علیّ ، قال : حدّثنی أبی ، علیّ بن أبی طالب علیهم السلام ، قال : قال لی النبیّ صلی الله علیه و آله وسلم : « أنتَ خیر البشر ، ولا یشکّ فیک إلاّ کافر »(۱) .

ومثله قوله : أخبرنی أبو الحسن طاهر بن محمّد بن یونس ، قال : حدّثنا محمّد بن عثمان الهروی ، قال : حدّثنا أحمد بن نجده ، قال : حدّثنا أبو بشر ختن المقرئ ، قال : حدّثنا معمّر بن سلیمان ، قال : إنّی سمعت أنس بن مالک ، یقول : قال رسول اللّه صلی الله علیه و آله وسلم(۲) .

وفی أسانید کتابه الأمالی : ثنا سعد بن عبد اللّه ، ثنا عبد الصمد بن محمّد ، ثنا حنان بن سدیر ، ثنا سدیف المکّی ، ثنی محمّد بن علیّ الباقر علیه السلام(۳) . وفی نفس الوقت نجد فی أمالیه أحادیث رواها بالألفاظ تارةً وبالعنعنه أُخری : ففی أسانیده : أحمد بن محمّد السنانی المکتّب ، ثنا محمّد بن أبی عبد اللّه

الکوفی ، ثنا سهل بن زیاد الآدمی ، ثنا عبد العظیم بن عبد اللّه الحسنی ، عن

۱- . أمالی الصدوق : ص ۱۳۶ ح ۱۳۴ ؛ وهو فی عیون أخبار الرضا علیه السلام : ج۲ ص ۵۹ ح ۲۲۵ .

۲- . الخصال للصدوق : ص ۲۹ ح ۱۰۳ .

۳- . ترتیب أسانید الأمالی للبروجردی الموسوعه الرجالیه : ج۵ ص ۳۵۹ ؛ وانظر : الأمالی : ص ۴۱۲ ح ۵۳۵ .

الإمام علیّ بن محمّد علیه السلام(۱) . بینما فیها أیضا بنفس السند إلی عبد العظیم الحسنی ، ثنا علیّ بن محمّد علیه السلام(۲) .

وأیضا : أحمد بن هارون الفامی ، ثنا محمّد بن عبد اللّه بن جعفر الحمیری ، ثنا أبی ، ثنا هارون بن مسلم ، ثنا مسعده بن صدقه ، عن أبی عبد اللّه علیه السلام .

و . . . ثنا محمّد بن عبد اللّه بن جعفر الحمیری ، عن أبیه ، عن هارون بن مسلم ، عن مسعده بن زیاد ، عن أبی عبد اللّه علیه السلام(۳) .

ثمّ نجد ما رواه الصدوق فی الفقیه ، بإسناده عن معاویه بن عمّار ، عن الصادق علیه السلامهکذا معنعنا(۴) .

ورواه الکلینی هکذا : علیّ بن إبراهیم ، عن أبیه ، عن ابن أبی عمیر ، وصفوان ، عن معاویه بن عمّار(۵) . بینما رواه الصدوق فی معانی الأخبار باللفظ ،قال : أبی رحمه الله ، قال : حدّثنا سعد بن عبد اللّه ، قال : حدّثنا أیّوب بن نوح ، قال : حدّثنا محمّد بن أبی عمیر ، وصفوان جمیعا ، رفعاه إلی أبی عبد اللّه علیه السلام(۶) .

وقول الصدوق « رَفعاه » بمعنی « أسنداه » بواسطهٍ معلومه وهی معاویه بن عمّار ، بقرینه الکافی و الفقیه .

۱- . المصدر السابق : ج۵ ص ۳۵۶ .

۲- . المصدر السابق : ج۵ ص ۳۵۶ .

۳- . المصدر السابق : ج۵ ص ۳۶۵ .

۴- . کتاب من لا یحضره الفقیه : ج۲ ص ۳۰۴ .

۵- . الکافی : ج۴ ص ۳۶۹ .

۶- . معانی الأخبار : ص ۲۲۲ باب معنی المحصور والمصدود .

ومن مجموع تصرّفات الصدوق فی کتبه ، نعلم أنّه قصد إلی إیراد العنعنه ، توصّلاً إلی الهدف الّذی سنُعلن عنه .

وأمّا الشیخ الطوسی :

فقد اعتمد علی العنعنه فی کتابه الکبیر تهذیب الأحکام ثالث الکتب الأربعه ، وکذلک الاستبصار رابعها ، بصوره مطلقهٍ تقریبا ، فلم نجد فیها « ألفاظ الأداء » إلاّ نادرا ، مثل ما رواه بقوله : علیّ بن الحکم ، عن سلیم الفرّاء ، عن الحسن بن مسلم ، قال : حدّثتنی عمّتی ، عن أبی عبد اللّه علیه السلام(۱) .

وهذا الحکم یشمل جمیع ما فی الکتاب بما فی ذلک المشیخه ، عدا ما ذکره فیها بلفظ « فقد أخبرنی » أو « فقد رویته عن » ، وهو المذکور فی بدایات السند إلی کلّ راوٍ وإلی ما له من المصنّفات المعتمده فی الکتاب . لکنّ الشیخ قد أکّد علی وحده عمله مع ما أثبته فی کتابه العظیم الفهرست ، فقال فی نهایه المشیخه ما نصّه : قد وردتْ جمله من الطرق إلی هذه المصنّفات والأُصول ، ولتفصیل ذلک شرح یطول هو مذکور فی الفهارس المصنّفه فی هذا الباب للشیوخ رحمهم الله ، مَنْ أراده أخذه من هناک إنْ شاء اللّه ، وقد ذکرنا نحن مستوفیً فی کتاب فهرست الشیعه(۲) .

وهذا النصّ یدلّ بوضوح علی اتّحاد الطرق المذکوره فی کتب الشیخ فی الحدیث مع المذکوره فی الفهرست له ، بل مع ما ذکره المشایخ الآخرون فی فهارسهم أیضا ، فیما لو اجتمعتْ الطرق ، وهذا یعنی اتّحاد

۱- . لاحظ : الموسوعه الرجالیه للبروجردی : ج۲ ص ۲۸ فی ترتیب أسانید التهذیب ، ومثله فی الاستبصار .

۲- . تهذیب الأحکام : ج۱۰ ص ۸۸ نهایه المشیخه .

جميع الطرق فی الخصوصيّات الحاويه عليها ، ومن ذلک شکل أدائها بالألفاظ أو بالعنعنه .

وعلی هـذا الأساس قُمنا بالمقارنه بين الطرق عنـد المؤلّفين المتعـدّدين إذا کانت إلی حديث واحد ، مع اتّحاد الطريق أو بعضه ، واستشهدنا بذلک فی هذه الدراسه .

وأمّا عمل الشيخ فی الفهرست فقد تنوّع :

فاسـتعمل العنعنه کثيرا فی غير مشايخه المباشرين الّذين استخدم معهم الألفاظ ، مثل « أخبرنا » غالبا . واستعمل الألفاظ أحيانا فی جميع السـند أو أکثره ، مثل قوله فی ترجمه (إسـماعيل بن مهران السکونی) : وکتاب ثواب القرآن : أخبرنا به الحسين بن عبيد اللّه ، قال : حدّثنا أحمد بن جعفر بن سفيان ، قال : حدّثنا أحمد بن إدريس ، عن سلمه بن الخطّاب ، عنه .

وکتاب خطب أمير المؤمنين عليه السـلام وکتاب النوادر : أخبرنا بهما أحمـد بن عبدوس ، قال : حدّثنا علیّ بن محمّد بن الزبير ، قال : حدّثنا علیّ بن الحسن بن فضّال ، عنه .

وکتـاب العلـل : أخبرنـا به عـدّه من أصـحابنا ، عن أبی محمّـد هارون بن موسـی ، قال : حـدّثنا علیّ بن يعقوب الکسائی ، قال : حدّثنا علیّ

بن الحسن بن فضّال ، عنه(۱) .

وقال فی ترجمه (إسـماعيل المخزومی أبی محمّد) : أخبرنا أحمد بن عبدوس ، قال : حدّثنا أبو علیّ محمّد بن أحمد بن الجنيد ، قال : حدّثنا

۱- . الفهرست للطوسی : ص ۳۴ رقم ۳۲ .

أحمد بن محمّد العاصمی ، قال : حدّثنا محمّد بن إسماعیل ، عن أبیه(۱) .

وکذلک فعل فی ترجمه (أبان بن تغلب) حیث أسند إلی کتبه بالألفاظ ، إلّا کتابیه المفرد و الفضائل ، فقد جمع فی طریقهما بین الألفاظ وبین العنعنه ، فلاحظ(۲) .

وفی بعض الموارد استعمل العنعنه فی بدایه السند ، والألفاظ فی نهایته ، مثل ما فی ترجمه (أحمد بن عبدوس الخلنجی) قال : أخبرنا به ابن أبی جیّد ، عن محمّد بن الحسن بن الولید ، قال : حدّثنا الحسن بن متّویه بن السندی ، قال : حدّثنا أحمد بن عبدوس(۳) .

وأوضح ما أثبته دلاله علی ما نرید هو قوله فی ترجمه (أحمد بن محمّد بن محمّد بن سلیمان ، أبی غالب الزراری) : أخبرنا بکتبه ورواياته أبو عبد اللّه الحسین بن عبید اللّه ، عنه .

وأضاف : قال الحسین بن عبید اللّه : قرأتُ سائرها علیه عدّه دفعاتٍ(۴) .

فمع أنّ الحسین قد قرأ کتب الزراری عدّه دفعات فإنّه عَبّر فی السند بکلمه « عنه » .

وقد یأتی بالألفاظ فی وسط السند ، محفوفه بالعنعنه مثل ما فی ترجمه (عمرو بن میمون) قال : له کتاب حدیث الشوری . . . أخبرنا به أحمد بن

۱- . المصدر السابق : ص ۳۵ رقم ۳۵ .

۲- . المصدر السابق : ص ۱۴۱ ۱۴۲ رقم ۶۱ .

۳- . المصدر السابق : ص ۴۸ رقم ۷۴ .

۴- . المصدر السابق : ص ۵۶ رقم ۹۴ .

محمّد بن موسی ، عن أحمد بن محمّد بن سعید ، عن جعفر وإسحاق ابنَی محمّد بن مروان ، قالا : حدّثنا أبونا ، قال : حدّثنا عبید اللّه المسعودی ، عن عمرو بن میمون ، عن جابر ، عن الباقر علیه السلام .

وله کتاب المسائل الّتی أخبر بها أمیر المؤمنین علیه السلام الیهودی ، أخبرنا بها أحمد بن عبدوس ، عن أبی بکر الدوری ، عن محمّد بن جعفر العلوی الحسنی ، قال :

حدّثنا علیّ بن عبدک ، قال : حدّثنا طریف مولی محمّد بن إسماعیل ، عن موسی وعبید اللّه ابنَی یسار ، عن عمرو ، عن ابن أبی إسحاق السبیعی ، عن الحارث الهمدانی ، عن أمیر المؤمنین علیه السلام(۱) .

وللشیخ الطوسی کتب أُخری اعتمد فیها طریقه المحدّثین ، إذ تشتمل علی الألفاظ فی البدایات ، وعلی العنعنه فی النهایات ، مثل کتاب الأمالی ، وهو أوسع کتبه الحدیثیه بعد الأصلین : التهذیب والاستبصار ، وقد أورد فیه حدیثا بالألفاظ فی جمیع السند ، وهو الحدیث المرقّم ۲۰ ، قال : أخبرنا محمّد بن محمّد [وهو الشیخ المفید] ، قال : أخبرنی أبو محمّد عبد اللّه بن محمّد الأبهری ، قال : حدّثنا علیّ بن أحمد بن الصبّاح ، قال : حدّثنا إبراهیم بن عبد اللّه ابن أخی عبد الرزّاق ، قال : حدّثنی عمّی عبد الرزّاق بن همّام ، قال : أخبرنی أبی همّام بن نافع ، قال : أخبرنی مولی عبد الرحمن بن عوف الزُهْری ، قال : قال لی عبد الرحمن : . . . سمعت رسول اللّه صلی الله علیه و آله وسلمیقول : « أنا شجره ، وفاطمه فرعها ، وعلیٌّ لقاحها ، والحسن والحسین ثمرها ، ومحبّوهم من

۱- . المصدر السابق : ص ۱۳۷ رقم ۴۹۳

أَمّتی ورقها »(۱) .

ولکنّه أعاد نفس السند فی موضعٍ آخر بالعنعنه فی آخره(۲) . ولا ریب فی دلاله هذا علی أنّ الطوسیّ إنّما عمد إلی استعمال العنعنه عن قصد ، ولغرض علمیّ ، کما سنبیّنه .

وتجدر الإشاره إلی أنّ من محدّثینا المتأخّرین مَن التزم الألفاظ ، ورکّز علی إیرادها بشدّه ، وهو المحدّث الجلیل الشیخ أبو جعفر ، محمّد بن أبی القاسم بن علیّ الطبری (ق ۶ ه) فی کتابه القیّم بشاره المصطفی لشیعه المرتضی ، وهو یروی مباشره عن أبی علیّ الحسن ابن شیخ الطائفه الطوسی ، الشهیر بالمفید الثانی ، بالقراءه علیه فی جُمادی الأُولی سنه ۵۱۱ ه ، فی مشهد النجف ، کما فی أوّل حدیث من الکتاب(۳) .

فهو یجری علی دَیْدَن القدماء فی الالتزام بالألفاظ فی بدایات الأسانید ، وبالعنعنه فی نهایاتها ، إلاّ أنّه یستعمل الألفاظ أحیانا فی جمیع السند ، کما فی الحدیث ۱۱ ، قال : أخبرنا الشیخ المفید أبو علیّ الحسن بن محمّد الطوسی رضی اللّه عنهما ، قال : حدّثنا السعید الوالد ، قال : أخبرنا أبو عبد اللّه محمّد بن محمّد بن النعمان رحمه الله ، قال : حدّثنی أبو بکر محمّد بن عمر الجعابی ، قال : أخبرنا أبو العبّاس أحمد بن محمّد بن سعید بن عقده ، قال : أخبرنا جعفر بن عبد اللّه ، قال : حدّثنا سعدان بن سعید ، قال : حدّثنا سفیان بن

۱- . أمالی الطوسی : ص ۱۸ ۱۹ ح ۲۰ ؛ ولاحظ : أمالی المفید : ص ۲۴۵ ح ۵ .

۲- . أمالی الطوسی : ص ۶۱۰ ح ۱۲۶۲ .

۳- . بشاره المصطفی : ص ۲ .

إبراهيم الفايدى الفامى ، قال : سمعت جعفر بن محمّد عليه السلاميقول : « بنّا يبدأ البلاءُ ثمّ بكم ، وبنا يبدأ الرخاءُ ثمّ بكم ، والّذى يُحلَف به لَيَنْتصرنّ اللّه ُبكم كما انتصر بالحجاره »(۱) .

وكذلك الحديث ۲۱ ، قال : أخبرنا الشيخ أبو عبد اللّه محمّد بن أحمد بن محمّد بن شهريار الخازن ، بمشهد الكوفه على ساكنه السلام ، فى ربيع الأوّل سنه ستّ عشره وخمسمئه بقراءتى عليه ، قال : حدّثنا أبو منصور ، محمّد بن محمّد بن عبد العزيز المعدّل من لفظه وكتابه ، بمدينه السلام ، فى ذى القعده سنه سبعين وأربعمئه ، قال : حدّثنا العكبرى أبو الحسن بن رزقوَيْه ، قال : حدّثنا أبو عمرو(۲) بن السمّاك ، قال : حدّثنا(۳) علىّ بن محمّد القزوينى ، قال : حدّثنا داوود بن سليمان بن وهب بن أحمد القزوينى الثغرىّ ، سنه ستّ وستّين ومئتين ، قال : حدّثنا علىّ بن موسى الرضا عليه السلام ، قال : حدّثنا أبى ، موسى بن جعفر عليه السلام(۴) ، ثمّ عَنْعَن .

وهذا من أسانيد الصحيفه الرضويه المحتويه على سلسله الذهب .

وفيه أيضا : . . . علىّ بن الحسين بن علىّ الرازى ، فى درب مسلخگاه بالرىّ ، فى ذى القعده سنه ثمان عشره وخمسمئه ، إملاءً من لفظه ، قال : حدّثنا أبو عبد اللّه الحسين بن محمّد بن نصر الحلوانى ، فى داره ، غُرّه ربيع الآخر سنه إحدى عشره وثمانين وأربعمئه بكرخ بغداد ، إملاءً من حفظه ،

۱- . المصدر السابق : ص ۸ .

۲- . فى المطبوعه : « أبو عُمير » ، وفى نسخه : « أبو عمر » ، وسيأتى فى الحديث ۳۲ أنّه « عمر » .

۳- . فى المطبوعه : « حدّثنى » .

۴- . بشاره المصطفى : ص ۱۵ .

قال : حدّثنی الشریف الأجلّ المرتضی علم الهدی ذو المجدین أبو القاسم علیّ بن الحسین الموسوی رضی الله عنه ، فی داره ببغداد فی برکه زلزل ، فی شهر رمضان سنه تسع وعشرین وأربعمئه ، قال : حدّثنی أبی ، الحسین بن موسی ، قال : حدّثنی أبی ، موسی ، قال : حدّثنی أبی ، محمّد بن موسی ، قال : حدّثنی أبی ، موسی بن إبراهیم ، قال : حدّثنی أبی ، إبراهیم بن موسی ، قال : حدّثنی

أبی ، موسی بن جعفر ، قال : حدّثنی أبی ، جعفر بن محمّد ، قال : حدّثنی أبی ، محمّد بن علیّ بن الحسین ، قال : حدّثنی أبی [علیّ بن الحسین ، قال : حدّثنی أبی] الحسین بن علیّ ، قال : حدّثنی جابر بن عبد اللّه الأنصاری ، قال : قال رسول اللّه صلی الله علیه و آله وسلم : « زیّنوا مجالسکم بذِکر علیّ بن أبی طالب علیه السلام »(۱) .

کما یختصّ هذا الکتاب الجلیل ، بمزیّه المحافظه علی خصوصیّات الرواه بشکلٍ کاملٍ ، من الاسم الثلاثی الکامل مع الکنی والألقاب ، وخصوصیّات الروایه : مکانا وزمانا ، وما أشبه فی طبقه مشایخه ، وکثیر ممّن بعدهم .

۸ – نتیجه هذا الاستعراض

بهذا العرض المفصّل تمکّنّا من العلم بأنّ محدّثینا الأعلام إنّما قصدوا إلی استعمال العنعنه ، مع العلم بمدالیل الألفاظ واختلافاتها ، ومع وجودها فی الأسانید فی مواضع أُخری ، إلاّ أنّهم وجدوا العنعنه وافیه بأغراضها بأکمل شکل وأحسنه ، ولذلک لم یجدوا فی الإعراض عنها ، وفی الاکتفاء بالعنعنه

۱- . المصدر السابق : ص ۶۰ – ۶۱ .

حزازةً توجب منع ذلك ، بل قد يوجد فى الالتزام بها مطلقا ، ودائما ، مزيد مؤونةٍ لا ملزِم لها .

وإذا لاحظنا أنّ هؤلاء الأعلام ، وهـذه الأعمال ، تُعَـدّ أهمّ مصادر الحديث ومنابعه ، وأُسسه وأركانه ، فإنّ تصـرّفاتهم باسـتعمال العنعنه بدل الألفاظ يكون دليله « لِمّيّا » على اعتبارها ، وصحّه الاكتفاء بها ، وبطلان ما يوجّه

إليها من الشُبَه !

ثمّ إنّ من المعلوم للمسـلمين كافّه اعتبار الحـديث الشـريف كمصـدر معتمَـد للـدين والشـريعه ، وعلى ذلك تمّ اتّفاق المذاهب الإسـلاميه جمعـاء . وهـا نحن نجـد أسانيـدها كلّهـا محتويه على العنعنه مع بعض الرواه أو كلّهم ، فلو كـانت الشـبهه تحصـل من العنعنه فى هـذا التراث الحـديثى كلّه ، فإنّ مثل هـذه الشـبهه سوف تكون فى مقابله البديهه الحاصـله لأهمّيّه هذا التراث واعتباره وحجّيّته ، فى حـالته تلك ، وهو الواضـح من عنايه الأعلام به وحرصـهم على صـيانته وتناقله وحفظه وتوارثه . فالشـبهه مرفوضـه لأنّها فى مقابله البديهه .

٩ – مع تراث العامّه

وليُعلم أخيرا : أنّ مـا ذكرناه من العَرض لا يختصّ بالتراث الشـيعى خاصّه ، بل التراث الحـديثى عنـد العامّه كـذلك يحتوى على العنعنه بشكل شائع ، كما نجد فى كتبهم المهمّه :

فهذا موطّأ مالك ، يبدأ كتاب الصلاه فيه بباب وقوت الصلاه ، وفيه : قال : حدّثنى يحيى ، عن مالك بن أنس ، عن ابن شهاب ، أنّ عمر

بن عبد العزيز(١) .

١- . الموطّأ : ج١ ص ٣ ح ١ .

وفی الحدیث الثالث : وحدّثنی یحیی ، عن مالک ، عن زید بن أسلم ، عن عطاء بن یسار ، أنّه قال : جاء رجل(۱) .

والحدیث الرابع : وحدّثنی یحیی ، عن مالک ، عن الحسن بن سعید ، عن عمرو بن عبد الرحمن ، عن عائشه(۲) .

بل لا یستعمل مالک غیر العنعنه إلّا قلیلًا .

والبخاری یبدأ صحیحه فی أوّل أبواب کتابه بباب « کیف کان بَدْء الوحی » والحدیث الثانی منه : حدّثنا عبد اللّه بن یوسف ، قال : أخبرنا مالک ، عن هشام بن عروه ، عن أبیه ، عن عائشه(۳) .

وقال فی باب قول النبیّ صلی الله علیه و آله وسلم : « أنا أعلمکم باللّه » : حدّثنا محمّد بن سلام البیکندی ، قال : أخبرنا عبده ، عن هشام ، عن أبیه ، عن عائشه ، قالت :(۴) .

وهکذا سائر الأحادیث .

وأمّا مسلم : فقد عرفنا دفاعه عن العنعنه ، وأوّل حدیث فیه : حدّثنا أبو بکر بن أبی شیبه ، حدّثنا وکیع ، عن شعبه ، عن الحکم ، عن عبد الرحمن بن أبی لیلی ، عن سمره بن جندب ؛ ح وحدّثنا أبو بکر بن أبی شیبه أیضا ، حدّثنا وکیع ، عن شعبه وسفیان ، عن حبیب ، عن میمون بن أبی شبیب ، عن المغیره بن شعبه : قالا : . .(۵) .

۱- . المصدر السابق : ج۱ ص ۴ ح ۳ .
۲- . المصدر السابق : ج۱ ص ۵ ح ۴ .
۳- . صحیح البخاری : ج۱ ص ۲ .
۴- . المصدر السابق : ج۱ ص ۱۱ .
۵- . صحیح مسلم : ج۱ ص ۷ .

وأبو داوود بدأ كتابه السنن بباب التخلّی عند قضاء الحاجه من الطهاره ، وأوّل حديث فيه ، قال : حدّثنا عبد اللّه بن مسلمه بن قعنب القعنبی ، ثنا عبدالعزيز يعنی ابن محمّد ، عن محمّد يعنی ابن عمرو ، عن أبی سلمه ، عن المغيره بن شعبه ، أنّ النبیّ صلی الله عليه و آله وسلم(۱) .

وبدأ ابن ماجه كتابه السنن بباب اتّباع سُنّه رسول اللّه صلی الله عليه و آله وسلم وأوّل حديث فيه ، قال : حدّثنا أبو بكر بن أبی شيبه ، قال : ثنا شريک ، عن الأعمش ، عن أبی صالح ، عن أبی هريره ، قال : . . .(۲) .

وبدأ الترمذی جامعه بأبواب الطهاره ، باب ما جاء « لا تُقبَل صلاه بغير طهور » ، والحديث الأوّل فيه : حدّثنا قتيبه بن سعيد ، حدّثنا أبو عوانه ، عن سِمَاک بن حرب رحمه اللهح وحدّثنا هنّاد ، حدّثنا وكيع ، عن إسرائيل ، عن سِمَاک ، عن مصعب بن سعد ، عن ابن عمر(۳) .

وبدأ النسائی سننه ب « تأويل قوله عزّ وجلّ : « إِذَا قُمْتُمْ إِلَی الصَّلَوهِ » » ، والحديث الأوّل فيه : أخبرنا قتيبه بن سعيد ، قال : حدّثنا سفيان ، عن الزهری ، عن أبی سلمه ، عن أبی هريره(۴) .

وهكذا يجرون علی هذا النسق فی الأسانيد ، فی بداياتها بالألفاظ ، وفی نهاياتها بالعنعنه .

فلا فرق إذن فيما استنتجناه من الاستعراض المذكور بين التراث

۱- . سنن أبی داوود : ج۱ ص ۱ .

۲- . سنن ابن ماجه : ج۱ ص ۳ .

۳- . سنن الترمذی « الجامع الصحيح » : ج۱ ص ۵ .

۴- . سنن النسائی بشرح السيوطی : ج۱ ص ۶ .

الشيعى ، وبين التراث عند العامّه ، بل يمكن القول بأنّا لا نجد فى تراث المسلمين قاطبه من أهل القرون الأربعه الأولى ما يخلو عن العنعنه بشكل شائع وذائع وفى طبقات الرواه الأُولى بالذات .

وبعد عهد المتشدّدين من بعض علماء الحديث فى الالتزام بالألفاظ فى القرون الخامس وحتّى السابع ، عاد العلماء إلى التزام العنعنه بشكل شائع من دون نكير . ومع العلم ببطلان التشدّد ، وعدم كونه أصيلاً ولا مستندا إلى دليل ملزم من الشرع ، بل كونه مجرّد اصطلاح قد زال بزوال أهله فى تلك القرون ، فإنّ إجماع المحدّثين متحقّق من القدماء والمتأخّرين على الاكتفاء بالعنعنه ، ووفائها بالمراد من الألفاظ بشكل تامٍّ .

ص: ١١٢

الفصل الثالث : مشاكل العنعنه وحلولها

ص: ١١٣

ومع أنّ العنعنه تـدلّ على الاتّصال لغةً واصـطلاحا ، وعلى هـذا جرى عمل أعلام المسـلمين من المحـدّثين ، وعليه بنيت أعمالهم العلميّه ، كمـا أثبتنـا ذلـك فى الفصول الماضـيه ، فإنّ العنعنه قـد تعرّضت لإشـكالات وجّهها إليها بعضُ المعاصـرين تبعا لبعض الآراء والنظريّات البائده المخالفه لإجماع أهل الحديث فى المذاهب الإسلاميه كافّه ، وهى محكومه بالشذوذ قطعا .

ولا بُدّ لاستكمال البحث من ذِكر ما أورده أُولئك وهؤلاء ، لمعرفه أوجه الخلل فيه ، والخروج عن عهده البحث ، فنقول :

جُوبه الحـديث المعنعن بـأنّه لاـ يقتضـى الاتّصـال بين الرواه الّـذين نقلوا كلاـم الآخرين بلفظه « عن » ، باعتبار كون لفظه « عن » تسـتعمل فى الكلام المنقول ، أعمّ من كونه بلغ الراوى عن القائل بلا واسـطه أحـد ، كما لو سـمعه منه مباشـرةً ، أو بلغه بواسـطه آخر ، ولم يـذكر اسم الواسـطه ، حيث يصـحّ للراوى أن يقول : « هـذا الكلام عن زيـد » ويقصد بذلك أنّ قائله زيد وهو منقول عنه ، من دون أنْ يكون الراوى قد سمعه منه .

وقـد اسـتعمل بعض الرواه كلمه « عن » فى الإسـناد ، قاصـدا هـذا المعنى الثـانى ، فكان ذلك منهم تمويها عُرف اصـطلاحا ب « التدليس » ، لإيهامه

السماع المباشر من القائل ، بينما هو ينقله عنه مع الواسطه .

ومن أجل تردّد « عن » بين الأمرين ، فقد عدّوا فی المرجّحات بين الأحاديث المختلفه : كون الراوی مصرّحا فی السند بالألفاظ ، فيكون حديثه راجحا على حديث من جاء فی سنده بالعنعنه . قال الحازمی فی وجوه الترجيح بين الأحاديث :

الوجه السادس عشر : أن يكون كِلا الحديثين عراقیّ الإسناد ، غير أنّ أحدهما معنعن ، والثانی مصرّحٌ فيه بالألفاظ الّتی تدلّ على الاتّصال نحو : سمعت وحدّثنا ، فيرجّح القسم الثانی ، لاحتمال التدليس فی العنعنه ، إذ هو عندهم غير مستنكَر(۱) .

وجاء فی بعض فوائد الشيخ البهائی أنّ : من المشكلات لفظه « عن » فی الحديث ، وقد حملوها على الروايه بغير واسطه ، وظنُّ ذلك مشكِل(۲) ، وقد أفصح عن وجه الإشكال فيا أورده بقوله :

فإن قلت : ينبغی حمل هذه الروايه وأمثالها على الإرسال ، إذ ليس فيها تصريح بعدم الواسطه بينه وبين الإمام عليه السلام ، ولفظه عن تحتمل وجود الواسطه وعدمها .

قلت : فتح هذا الباب يؤدّی إلى تجويز الإرسال فی أكثر الأحاديث وارتفاع الوثوق باتّصالها .

والحقّ أنّ لفظه « عن » فی الأحاديث المعنعنه تُشْعِرُ بعدم الواسطه بين

۱- . الاعتبار فی الناسخ والمنسوخ من الآثار للحازمی : ص ۱۵ .

۲- . الوجيزه : ص ۴۳۹ .

الراوی والمرویّ عنه(۱) .

أقول :

وعلّق علی قوله « تُشْعِرُ » بقوله : إذا علم عدم اجتماع الراوی والمرویّ عنه فی عصر واحد .

وأقول : إنّ قوله « تُشْعِرُ » مسنَدٌ إلی لفظه « عن » دون معناها المصطلح ، وهذا خارج عمّا نحن بصدده ، کما لا یخفی . وهذا قریب ممّا صنعه السیّد الداماد فی قوله : « والعنعنه بحسب مفاد اللفظ أعمّ من الاتّصال »(۲) .

وقال السیّد أیضا : إنّ العنعنه تقتضی عدم اتّصال السند بین الراوی والمرویّ عنه ، لِما فی دلاله لفظه عن من المجاوزه ، فمعنی « فلانٌ عن فلان » : أنّ الکلام قد تجاوز الثانی إلی الأوّل ، ولم یثبت اتّصاله بالثانی ، فقد یکون متّصلاً إذا ثبت من غیر طریق هذا اللفظ ، مثل قوله : « أخبرنی » أو « حدّثنی » أو « أنبأنی » أو « قال لی » ومع عدم هذه ، فکلمه عن أعمّ من الاتّصال وعدمه(۳) .

وقال العلائی : اختلف فیها المتقدّمون ، فذهب بعض الأئمّه إلی أنّ ما کان فیه لفظه عن فهو من قبیل المرسَل المنقطع حتّی یثبت اتّصاله من جهه أُخری ، حکاه ابن الصلاح ، ولم یُسمّ قائلهُ ! ونقله الرامهرمزیّ فی « المحدّث الفاصل » عن بعض المتأخّرین من الفقهاء . ووجّه بعضهم هذا القول بأنّ هذه

۱- . الحبل المتین : ص ۳۵ .

۲- . الرواشح السماویه : ص ۱۲۷ .

۳- . المصدر السابق : ص ۱۲۸ .

اللفظه عن لا إشعار لها بشیء من أنواع التحمّل ، وبصحّه وقوعها فیما هو منقطع(۱) .

وقالوا : لو لم یکن المرسَل حُجّهً لم یکن الخبر المعنعن حُجّهً ؛ لأنّ الراوی أیضا أرسله بالعنعنه ولم یصرّح بالسماع عمّن فوقه ، والاحتمال المذکور فی المرسَل قائمٌ فی المعنعن ، واحتمال لقاء المعنعِن شیخَهُ وسماعه منه لیس بدون احتمال ثقه الواسطه المحذوفه فی المرسِل وعدالته(۲) .

وهذا أهمّ ما قیل فی باب الإشکال علی العنعنه . ویتحدّد الإشکال بالأُمور التالیه :

الأوّل : أنّ « عن » تقتضی لغهً تجاوز الکلام عن المتکلّم ، سواء بلغ الناقل مباشرهً أو بلغه مع الواسطه ، فلا یکون صریحا فی الاتّصال من المتکلّم إلی الراوی الناقل . ذکر هذا کلّ من الحازمی والداماد .

الثانی : أنّه لا إشعار فیها بنحوٍ خاصّ من أنحاء التحمّل وطرقه المعتبره ، وصحّه وقوعها فی المنقطع ، فلا یثبت بها التحمّل المعتبر فی السند .

الثالث : کون المعنعَن بحکم المرسَل ، لتوقّفه علی اللقاء ، وثبوته ، وعلی نفی الواسطه ، وهذا غیر محرز ، فإنّ المفروض فیها احتمال وجود واسطه وهی مجهوله الوثاقه ، فلا یمکن الاعتماد علی الحدیث المعنعن ، کالمرسَل .

الرابع : استعمال « عن » فی التدلیس ، فیکون الحدیث من نوع المدلَّس ، وهو ضعیف .

۱- . جامع التحصیل : ص ۱۱۶ .

۲- . المصدر السابق : ص ۷۳ .

والجواب عن هذه الإشكالات على العنعنه ودفعها ، هو :

أمّا عن الأوّل : أعنى دلاله « عن » على التجاوز من المتكلّم فيكون الوصول إلى الراوى محتملاً للمباشره وغيرها ، فبما قد أثبتنا فى الفصل الأوّل فى البحث عن العنعنه لغه من أنّ « عن » فى الأسانيد ، إنّما هى بمعنى « من » وليست للمجاوزه ، وقد مرّ مفصّلاً . وعلى هذا فلا تحتمل غير الاتّصال ، وهذا هو المفهوم من عمل المحدّثين كافّةً .

ولذا قيّد السيّدُ الداماد حكمه بكون العنعنه أعمّ من الاتّصال بقوله : « بحسب مفاد اللفظ »(۱) ويعنى ذلك أنّ هذه الاستفاده مبتنيه على الفهم من ظاهر كلمه « عن » ، دون أصل اللغه ، ولا المعنى العرفى المصطلح . فليلاحظ .

ثمّ على فرض كونها لغةً للمجاوزه ، إلّا أنّها مستعمله فى اصطلاح علماء الحديث للاتّصال ، وهم المعنيّون بالبحث . قال العلائى : وقد جعله ، أى قبول المعنعَن والحكم باتّصاله مسلم : « قولَ كافّه أهل الحديث » ، وأنّ القول باشتراط ثبوت اللقاء « قولٌ مخترَع » ، وطوّلَ الاحتجاج لذلك فى مقدّمه صحيحه . . . وأنّ « عن » لا تُحمل على الانقطاع ، وهو الّذى عليه دهماء أهل الحديث قديما وحديثا(۲) .

أقول : وحتّى الّذين اشترطوا فى الحكم بالاتّصال فى العنعنه شروطا ، فهم كلّهم

۱- . الرواشح السماويه : ص ۱۲۷ .

۲- . جامع التحصيل : ص ۱۱۷ .

يعترفون بعد إحراز الشروط بدلاله « عن » على الاتّصال لغةً ، من دون فرض كونه استعمالاً مجازيا ، فهذا دليل على وضع « عن » لغةً ، للاتّصال ، ولو بنحو الاشتراط اللفظى ، فلاحظ .

فما حكاه ابن الصلاح عمّن « لم يسمّ قائله » من الحكم بالانقطاع حتّى يتبيّن الاتّصال من جهه أُخرى ، قولٌ شاذٌّ مرفوض لغةً واصطلاحا .

وأمّا الّذين اشترطوا للحكم بالاتّصال شروطا إضافيه ، فهو منهم مجرّد اصطلاحٍ متأخِّرٍ ، لا وقع له على الحديث عند الصحابه والتابعين وتابعيهم من أهل القرنين الأوّل والثانى ، وهم أُسس الحديث ومصادره وموارده ، فكيف يكون مؤثّرا فى اللغه الّتى عليها الاعتماد فى مثل هذه الدلالات ؟ ! فإنّ مثل هذه الشروط تحميل على اللغه من غير أهلها ، كما يظهر من نوعيّه الشروط .

فقد اشترط البخارى وابن عدىّ الجرجانى : ثبوت اللقاء بين المعنِعِن والمعنعَن عنه ، ولو مرّه واحده ، وكون الراوى بريئا من التدليس(١) . واشترط السمعانى : طول الصحبه بينهما ، وعدم التدليس(٢) . ونقل ابن عبد البرّ اشتراط العداله ، ونقل إجماع أئمّه الحديث عليه(٣) .

وكلّ هذا تحكّم على اللغه ، وعلى قدماء علماء الإسلام الرواه للحديث . بل المفهوم ابتداءً من « عن » هو الاتّصال ، والنقل المباشر ، وهذا حقيقتها ،

١- . المصدر السابق : ص ١١٦ .

٢- . المصدر السابق : ص ١١٦ .

٣- . التمهيد لابن عبد البرّ : ج١ ص ١٢ ؛ وجامع التحصيل : ص ١١٦ .

وإذا استُعملت فی غیر ذلک ، فلا بُدّ من القرینه الصارفه عن تلک الحقیقه ، مثل بُعد زمان الناقل عن المنقول عنه ، کقول واحد فی عصرنا « رویتُ عن رسول اللّه صلی الله علیه و آله وسلم » ، أو عدم ذِکر الفاعل مع کون الفعل ماضیا کقول القائل : « جاء عن رسول اللّه صلی الله علیه و آله وسلم أنّه قال » ، أو حذف الفاعل وبناء الفعل للمجهول کقول الراوی : « رُوی عن رسول اللّه صلی الله علیه و آله وسلم » .

کما جاء فی الحدیث عن الصدوق : حدّثنا الحسین بن إبراهیم بن ناتانه رحمه الله ، قال : حدّثنا علیّ بن إبراهیم بن هاشم ، عن جعفر بن سلمه الأهوازی ، عن إبراهیم بن محمّد ، قال : حدّثنا أبو الحسین علیّ بن المعلّی الأسدی ، قال : أُنبئت عن الصادق جعفر بن محمّد علیهماالسلام(۱) .

ثمّ لو فُرض کون وضع « عن » للأعمّ لغهً ، وکونها مشترکه بین المتّصل والمنقطع ، إلاّ أنّ الثابت عند الجمهور ، والمصطلح الواقع بینهم ، والمصرّح به للأکثرین ، والمستعمل عندهم فی غالب الأسانید هو الاتّصال ، کما أثبتنا فی الفصل الماضی بعنوان « تراثنا والعنعنه » ، وهو کافٍ قطعا للحکم بصرف المعنی عن الاشتراک إلی الاتّصال فی عُرف أهل الحدیث .

وأمّا الجواب عن الإشکال الثانی فقد عقدنا له الفصل الرابع ، لِما فیه من التفصیل .

والجواب عن الإشکال الثالث ، وهو : کون المعنعَن بحکم المرسَل فی

۱- . أمالی الصدوق : ص ۸۷ ح ۵۷ المجلس ۹ .

جهاله الواسطه إذا لم يثبت الاتّصال ، لتوقّف عدم الإرسال على ثبوت اللقاء ، ولفظهُ « عن » المجرّده لا تُثبته : بأنّ المرسَل هو الحديث الّذى عُلم سقوط الواسطه من سنده ، وأمّا المحكوم بالاتّصال فليس كذلك ، خصوصا إذا قام الاصطلاح على ذلك .

وبعباره أُخرى : الحكم بالإرسال ، متوقّف على إحراز عدم الاتّصال ، وليست « عن » مقطوعه الانفصال ، بل غايه ما يُدّعى تردّدها بين الاتّصال والانقطاع ، والمفروض أنّهم اصطلحوا عليها كلفظ مفيد للاتّصال ، فينتفى عنها حكم الإرسال ، ولو على الظاهر منهم .

ويؤيّد ذلك أنّ الشيخ الطوسى إنّما قال فى توجيه وضعه للمشيخه فى آخر كتاب تهذيب الأحكام ما نصّه : ونحن نذكر الطرق الّتى يُتوصّل بها إلى روايه هذه الأُصول والمصنّفات ، ونذكرها على غايه ما أمكن من الاختصار ، لتخرج الأخبار بذلك عن حدّ المراسيل ، وتلحق بباب المسنَدات(۱) .

ومن الواضح أنّ الأسانيد المثبته فى المشيخه كلّها معنعنه ، كما أوضحناه سابقا . ومثل هذا إرجاعه إلى ما أثبته من الطرق فى كتابه الفهرست الّذى لا يخلو من العنعنه فى أسانيده ، كما شرحناه أيضا .

ومثل هذا يرد على الصدوق ، الّذى حذف الأسانيد من متن كتاب الفقيه وأثبتها فى المشيخه ، وهى أيضا معنعنه ، فلو كانت العنعنه لا تعطى معنى

۱- . تهذيب الأحكام : ج ۱۰ ؛ المشيخه : ص ۵ .

الاتّصال ، لَما أفاد وضع المشيخه شيئا من الأغراض الّتى أعلنّا عنها .

والحاصل : إنّ هذا الإشكال مبنىّ على الخلط بين مصطلحَى المرسَل والمعنعَن .

وقد أجاب العلائىّ عن هذا الإشكال بقوله : إنّ الراوى الّذى يُطلق لفظه « عن » إمّا أن يكون لم يُعرَف بتدليس ، أو عُرِف به ، فإن لم يُعرف بتدليسٍ ، وكان لقاؤه لشيخه ممكنا ، أو ثبت لقاؤه على اختلاف القولين لمسلم والبخارى ، فلفظه « عن » محموله على الاتّصال ، وليس للانقطاع وجهٌ ولا للواسطه احتمالٌ ؛ لأنّ الظاهر سماعهُ لذلك من شيخه ، والأصل السلامهُ من وصمه التدليس ، فلا يُقاس المرسَل على هذا ، مع ظهور الفرق بينهما .

وإنْ كان الراوى معروفا بالتدليس ، فما رواه عن شيخه بلفظ « عن » أو غيرها ، ممّا يُصرّح فيه بالسماع منه ، حكمه حكم المرسَل ، فمن قبل المرسَل مطلقا يقبله ، ومن ردّه يردّ هذا أيضا ، ولا فرق(١) .

وقال العلائى أيضا : إذا شاع استعمالها [أى : عن] فى الاتّصال وحملها عليه وهو الّذى نقله جماعه من الأئمّه عن كافّه العلماء كانت حقيقتها الاتّصال ، وإذا وردت فى المرسَل كانت مجازا ؛ لأنّ المجاز خير من الاشتراك عند تعذّر الحقيقه(٢) .

وأمّا الجواب عن الإشكال الرابع وهو الحكم على المعنعن بالتدليس : فبأنّ الحكم بالتدليس فرع ثبوت عدم اتّصال السند المعنعَن ، فلو حكم

١- . جامع التحصيل : ص ٨٠ .

٢- . المصدر السابق : ص ١١٧ - ١١٨ .

بالاتّصال ولو اعتمادا على الأصل أو الظاهر من الاصطلاح كفى فى نفى التدليس عن الراوى .

والحاصل : إنّا إذا دفعنا الإشكالات السابقه ، وتوصّلنا إلى أنّ المعنعَن متّصل لغةً وعرفا واصطلاحا ، لم يكن مستعمِلُه محكوما بالتدليس بمجرّد استعماله لفظه « عن » إلاّ ، إذا ثبت كونه مدلّسا من جهه أُخرى غير هذه ، وحينئذٍ يُحكم عليه بالتدليس ، حتّى لو استعمل الألفاظَ الصريحه ، ولم يستعمل « عن » كما أشار إليه العلائى فى آخر ما نقلنا عنه .

ص: ۱۲۴

الفصل الرابع : العَنْعَنه والطُرُق

ص: ١٢٥

يبتنى الثانى من وجوه الإشكال على العنعنه ، على أنّ لفظه « عن » لا تختصّ بأداء طريق معيّنةً ، فهى تستعمل مع كلّ الطرق ، أو أكثرها ومنها الإجازه ، بل قد خصّيها بعض المحدّثين بالإجازه . وبما أنّ الإجازه من الطرق غير معتبره ، فهى لا تصلح لإيصال الحديث من الشيخ إلى الراوى ، فالطرق المعنعنه غير مؤدّيهٍ للمتون إلى الرواه ، لاحتمال الإجازه فيها ، وهى غير معتبره .

وممّا قيل فى هذا : إنّ العنعنه إذا كانت أعمّ من الطرق وتحتمل أن تكون للإجازه ، الّتى هى مجرّد قول الشيخ : « أجزتُ لكَ أنْ تروى جميع كتب الأصحاب ، من دون أن تكون هذه الكتب مقروءةً علَيَّ ، أو مسموعةً منّى » ، أى من دون أن تكون هذه المتون واصلةً إلىّ ، فالطرق المعنعنه لا تُفيد ؛ لأنّه لم يحرز لنا أنّ المتون واصله إلى الرواه(۱) .

ولا بُدّ أن نحدّد النقاط الّتى يبتنى عليها هذا الإشكال ، وهى :

۱ – دعوى أنّ لفظه « عن » عامّه للطرق ، فلا تدلّ على شىء معيّن ،

۱– . هذا ما نُقل عن قائل الكلام ، وقد أصلحنا ما فيه من العجمه ، ليكون مفهوما لقرّائنا الكرام .

ويشمل ذلك الإجازه غير المعتبره عنده .

٢ – دعوى أنّ الإجازه لا تدلّ على الاتّصال ، ولا يُحرز بها وصول الحديث من الشيخ إلى الراوى .

فالنتيجه أنّ الحديث المعنعن لا يحرز معه الوصول ، فلا يمكن الاعتماد عليه . وللإجابه عن ذلك ، نقول :

أوّلاً : إنّ البحث عن العنعنه والإشكال فيها ، إنّما هو أمر قديم وليس لأمر الطرق فيه دخلٌ أصلاً ، وإنّما الإشكال من جهه دلالتها على « التجاوز » وكونه أعمّ من المباشر وغيره كما فصّلنا فى البحوث السابقه . وعرفت فى الفصل الأوّل : أنّ « عن » لغةً وعُرفا ، إنّما هى دالّه على السماع المباشر ، فى الأسانيد .

وثانيا : قد عرفت أنّ كلمه الجرّ « عن » متعلّقه فى ظاهر الكلام بالفعل المحذوف من جنس المذكور قبلها ، فالكلام إذَنْ على نسق واحد ، وهو كما يفهمه العُرف العامّ ، من الاتّصال ، وقد مضى هذا أيضا . وعلى هذا الأساس جرى جمهور علماء الإسلام من الحكم باتّصال المعنعَن ، بما عرفت أنّ إثاره الإشكال عليه ، إنّما هو من قبيل « الشبهه فى مقابل البديهه » .

وثالثا : إنّ الالتزام بتوزيع الألفاظ على الطرق ، وتخصيص كلّ لفظ بطريق ، حتّى تكون « عن » للإجازه ، إنّما هو اصطلاح متأخّر ، ولا دليل على كونه ملزما من أصل عقلىّ أو فرع شرعىّ ، كما فصّلنا ذلك فى بحثنا الموسّع عن صِيَغ التحمّل والأداء ، وقد مرّ شىء من ذلك فى فصل « تاريخ العنعنه » هنا .

ولا بأس بإيراد بعض الكلمات الصريحه فی هذا المعنی :

قال ابن عبـد البرّ : لا اعتبار بالحروف والألفاظ ، وإنّما هو باللقاء والمجالسه والسـماع والمشاهده . . . لإجماعهم علی أنّ الإسـناد المتّصل بالصحابی ، سواء أتی فیه ب « عن » ، أم ب « أنّ » ، أم ب « قال » ، أم « سمعت » ، فکلّه متّصل(۱) .

وقال : إنّ الألفاظ بعد تحقّق اللقاء لا عبره بها(۲) .

وقال الخطیب البغدادی : الألفاظ لیست إلّا عباره عن التحدیث ، فهی سواء فی الدلاله(۳) .

وقال الـدکتور عتر فی أداء السـماع : یسوغ فیه کلّ ألفاظ الأداء مثل « حدّثنا » و « أخبرنا » و « خبّرنا » و « أنبأنا » و « عن » و « قال » و « حکی » و « أنّ فلانا قال » ، فإنّها تُطلَق علی أماره السـماع من المحدّث ، کما صـرّح به القاضـی عیاض وغیره(۴) ، ثمّ درج علی هـذا الإطلاق أکثر رواه الحدیث المتقدّمین ، ثمّ وَجَدَ النقّاد بعد انتشار التدوین والتلقّی بالإجازه ونحوها وجدوا فیها توسّـعا یؤدّی إلی اشتباه السماع بغیره ، لذلک رجّحوا الأداء بلفظ یدلّ علی السماع(۵) .

وقوله : « وجد النقّاد توسّعا » و « رجّحوا » ، یدلّ علی أنّ هذه التفرقه بین

۱- . مقباس الهدایه : ج ۵ ص ۱۸۶ .

۲- . علوم الحدیث لابن الصلاح : ص ۶۲ ؛ ومنهج النقد : ص ۳۵۳ .

۳- . الکفایه : ص ۲۸۸ .

۴- . الإلماع : ص ۱۳۵ ؛ الاعتبار للحازمی : ص ۱۵ .

۵- . منهج النقد : ص ۲۲۴ .

الألفاظ أمر مستحدَث لا أصل له فی الشرع ولا فی عُرف قدماء المحدّثین ، فلا ملزِم له أصلاً ، فضلاً عن أن یُبْنی علیه ردّ کتب الحدیث الشریف ، بل هو أمر استحسانی ولیس بواجب حتّی عندهم(۱) .

فکیف یُبنی علی مثل هذا الالتزام الّذی لا مُلزِم له من عقل أو شرع أو عُرف فی نفی الحدیث المعنعن ، وإسقاط اعتبار کتب الحدیث الشریف ؟ ! إنّه عمل مخالف لأبسط قواعد العلم والوجدان .

ورابعا : إنّ الطرق الثمان لتحمّل الحدیث وأدائه الّتی منها الإجازه إنّما هی معتبرهٌ عند المحدّثین بملاک واحد ، وهو « البلوغ » من الشیخ إلی الراوی ، کما أثبتنا ذلک مفصّلاً فی کتابنا عن « الطرق الثمان » .

والإجازه بالإجماع ، واحده من تلک الطرق ، فلا بُدّ أنْ تکون محرزه للبلوغ المذکور ، وإلّا کیف أدخلوها فیها ؟ ! بل جعلها الأکثرون ثالثه الطرق بعد السماع والقراءه ممّا یدلّ علی أهمّیّتها فی أداء البلوغ المذکور ، بشکل أقوی من سائرها ، وهی المناوله والکتابه والإعلام والوصیّه والوجاده .

وإذا اشترکت الطرق فی أداء الهدف المنشود ، لم یفرّق بینها فی الألفاظ . قال القاضی عیاض : إذا روی معنی النقل والإذن فیه ، وأنّه لا فرق بین القراءه والسماع والعرض والمناوله للحدیث فی جهه الإقرار والاعتراف بصحّته وفهم الحدیث به ، وجب استواء العباره عنه بما شاء(۲) .

وإذا کانت الإجازه فی القوّه والاعتبار ، والدلاله علی ضبط الحدیث ،

۱- . لاحظ : قواعد التحدیث للقاسمی : ص ۲۰۸ .

۲- . الإلماع : ص ۱۲۸ .

بأفضل شكل بمنزله واحده مع سائر الطرق ، فهى إذن مساويه لها فى أدائها دور بلوغ المتن ووصوله عن الشيخ المحدِّث إلى الراوى .

وخامسا : إنّ ما ذكره عن الإجازه ، يدلّ على جهل مفرط بواقعها وأمرها فى الحديث ، وذلك لأنّ كبار أهل الدرايه والعلم بالحديث وعلومه ، قد جعلوا الإجازه من أهمّ الطرق ، وبمنزله السماع . قال الخطيب : إنّ الإجازه بمنزله السماع وتاليته ، يُعدّ هو الأوّل وهى الثانيه(١) . وهذا يدلّ على تقدّم الإجازه على « القراءه » فى الاعتبار .

وقال الفقيه أبو محمّد بن عتّاب الأندلسى ، عن أبيه : لا غنىً فى السماع عن الإجازه ؛ لأنّه قد يغلط القارئ ، فيجيز له ما فاته . نقله ابن الصلاح ، وجعل الإجازه لذلك مع السماع مستحبّةً(٢) .

وقال الدربندى : ولا غنىً فى كلّ سماع عن الإجازه(٣) .

وقال العراقى فى الألفيه :

وينبغى للشيخ أنْ يُجيزَ مَعْ

إسماعِه جَبْرا لنقصٍ إنْ وقَعْ

قال ابنُ عتّابٍ : ولا غناءَ عَنْ

إجازهٍ مع السماعِ تُقْتَرَنْ(٤)

بل سمّى مالكٌ الإجازهَ سماعا ، حيث قال : السماع عندنا على ثلاثه أضرُبٍ : الأوّل : قراءتك على الشيخ ، الثانى : قراءته عليك ، الثالث : أن يدفع

١- . الجامع لأخلاق الراوى : ج ٢ ص ١٩٨ رقم ١۴۶۶ .

٢- . مقدّمه ابن الصلاح : ص ٢٥٨ ؛ علوم الحديث له : ص ١۴۶ ١۴٧ ؛ ونقله القاضى فى الإلماع : ص ٩٢ .

٣- . القواميس ، قسم الدرايه : ص ٣۴ .

۴- . لاحظ : فهرس الفهارس للكتّانى : ص ٧۶٥ ؛ ولاحظ مقال صيغ التحمّل والأداء : ص ١٣٧ .

إليك كتابا قد عرفه فيقول : « إروه عنّى »(۱) .

وقال السلفى : إنّه قد سمع فى بغداد أبا جعفر بن يحيى الحكّاك التميمى (ت ۴۸۵ ه) وهو ثقه حافظ يروى عن أبى نصر الوائلى (ت ۴۴۴ ه) حكما له « يضع المناوله بمنزله السماع »(۲) .

وحدّث الخطيب قال : حدّث أبو علىّ الهروى ، عن عمرو بن الحسن الشيبانى القاضى ، فسُئِل عنه ؟ فقال : صدوق ، قيل : إنّ أصحابنا ببغداد يتكلّمون فيه ؟ ! فقال : ما سمعنا أحدا يقول فيه أكثر من أنّه « يرى الإجازه سماعا » وكان لا يُحدّث إلّا من أُصوله ، والشيبانى توفّى سنه ۳۳۹ ه(۳) .

وقال الشيخ الطوسى رحمه الله : إذا كان أحد الراويَين يروى سماعا وقراءه ، والآخر يروى إجازةً ، فينبغى أن يقدّم روايه السامع على روايه المستجيز ، اللّهمّ إلّا أنْ يروىَ المستجيز بإجازته أصلاً معروفا أو مصنّفا مشهورا ، فيسقط حينئذٍ الترجيح(۴) .

وقد عرفت أنّ الشيخ الطوسى صرّح فى مشيخه كتاب تهذيب الأحكام أنّه يذكر الطرق إلى روايه الأُصول والمصنّفات الّتى استخرج منها أحاديث الكتاب مع كون الطرق كلّها معنعنه ، وقد سبق توضيحنا لهذا . بل جعل بعضهم « الإجازه » أفضل من « السماع » فقال : الإجازه على الوجه الصحيح

۱- . الإلماع : ص ۷۲ .

۲- . كتيّب مخطوط للسلفى : ص ۲۹۰ .

۳- . تاريخ بغداد : ج ۱۱ ص ۲۳۸ .

۴- . العدّه للشيخ الطوسى : ص ۳۴ .

خيرٌ وأقوى بكثير من السماع الردىء(١) .

وقال أحمد بن حنبل : إذا أعطيتُك كتابى وقلت لك « إروه عنّى » وهو من حديثى ، فما تُبالى سمعتَه أو لم تسمعه(٢) .

فالإجازه إذن ليست كما ذكرها ذلك القائل المتفاطن فى كلامه الزائف !

نعم ، بهذا تهاوت الإجازه عن مقامها السامى الّذى كان لها عند القدماء العلماء ، وأخذ ينظر إليها أهل العصر المتأخّرون بنظر الازدراء ، فأصبحت فى رؤاهم خاويةً على عروشها ، وفاقده لعناصر قوّتها واعتبارها ، بل أصبحت مهزلةً لأمثال هذا القائل من الصبيان المتشيّخين ، الّذين نزّلوا بالدروس والمصطلحات إلى مستوياتهم الهابطه ، من دون ورعٍ يحجزهم ، ولا حياءٍ يردعهم .

وسادسا : إنّ المتداوَل فى كتب الحديث ، وكتب المصطلح ، والمُشاهَد فى الأسانيد ، هو أنّ بين الإجازه وبين « عن » عموما من وجه ، فقد يجتمعان ، وقد تنفرد الإجازه عنها فتستعمل فيها ألفاظ الأداء الأُخرى ، وقد تنفرد « عن » فتستعمل فى غير الإجازه من الطرق . فإذا استعملت الإجازه مع الألفاظ الأُخرى ، فهل يمكن القول بضعفها أيضا ؟ وهذا ما لا يلتزم به أحد .

وإذا استعملت العنعنه فى غير الإجازه من الطرق ، فكذلك لم يقُل أحدٌ بضعف الحديث . وهذا يدلّ على أنّ الضعف ليس فى الإجازه وحدها ، ولا فى العنعنه وحدها .

١- . الإلماع : ص ٩٢ .

٢- . طبقات الحنابله لأبى يعلى : ج ١ ص ٥٧ .

وأمّا دعوى أنّ الضعف يختصّ بمورد الاجتماع ، وهو أداء الإجازه بالعنعنه فقط ، فهذه دعوى جُزافيّه لم يقُلْ بها أحد من علماء الحديث ، لا قديما ولا حديثا ، ولم نَرَ له موجبا ولا منشأً ، فإنّ الأمرين اللذين لا ضعف فيهما لا يوجب اجتماعهما ضعفا .

ويدلّ على ذلك أنّ العنعنه الّتى أصبحت خاصّه بالإجازه فى عُرف المتأخّرين ، قد حكموا عليها بالاتّصال . قال العراقى فى ألفيّته :

وكثُرَ استعمالُ « عن » فى ذا الزمَنْ

إجازةً وهو بوَصلٍ ما قَمِنْ(١)

أقول :

وهذا الاحتمال قد ذكرناه نحن ، مقدّمةً للردّ عليه ، وهو ممّا لم يرد فى كلام ذلك القائل .

أمّا استعمال الألفاظ غير العنعنه مع الإجازه :

فقد قال ابن الأثير : أمّا « أنبأنا » فإنّ أصحاب الحديث يُطلقونها على الإجازه والمناوله ، دون القراءه والسماع اصطلاحا ، وإلّا فلا فرق بين الإنباء والإخبار ؛ لأنّهما بمعنىً واحد .

وقال الحاكم : « أنبأنا » إنّما يكون فى ما يجيزه المحدّث للراوى شفاها ، دون المكاتبه . وجوّز قوم « حدّثنا » و « أخبرنا » فى الإجازه(٢) .

وقال العلائى فى الألفاظ الدالّه على السماع : ويلحق بها « أنبأنا »

١- . ألفيه الحديث : ص ١٣ رقم ١۴۶ .
٢- . جامع الأُصول : ج ١ ص ۴٣٩ .

و « نبّأنا » ، وإنْ كان غلب استعمالها عند المتأخّرين فی الإجازه(۱) . وكان الأوزاعی يخصّ الإجازه بقوله : « خبّرنا » بالتشديد(۲) .

وقال الدربندی : إنّ جمعا قد جوّزوا إطلاق « حدّثنا » و « أخبرنا » فی الروايه بالمناوله ، وهو مقتضی قول من جعلها سماعا ، وقد حكی عن جمع جوازه فی الإجازه المجرّده . . . وعن بعضهم تخصيصها ب « خبّرنا » والقراءه ب « أخبرنا » ، وقيل : إنّه اصطلح قومٌ من المتأخّرين علی إطلاق « أنبأنا » فی الإجازه(۳) .

وقال العاملی : يجوز للسامع أن يقول : « حدّثنا وأخبرنا وأنبأنا ونبّأنا » هذا فی الصدر الأوّل ، ثمّ شاع تخصيص « أخبرنا » بالقراءه ، و « أنبأنا

ونبّأنا » بالإجازه(۴) .

وحكی عن جمع من أعلام المحدّثين : إطلاقُ « حدّثنا » و « أخبرنا » فی الإجازه :

قال ابن الصلاح عن الحافظ أبی نُعيم الأصفهانی ، صاحب التصانيف

الكثيره فی الحديث ، وكان يطلق « أخبرنا » فيما يرويه إجازهً ، أنّه قال : إذا قلتُ « حدّثنا » فهو سماعی ، وإذا قلتُ « أخبرنا » علی الإطلاق ، فهو إجازهٌ ، من غير أنْ أذكر فيه : « إجازهً أو كتابهً أو كتبَ إلیَّ أو أذِن لی

۱- . جامع التحصيل : ص ۱۱۴ .

۲- . الإلماع : ص ۱۲۸ ۱۳۲ ؛ علوم الحديث لابن الصلاح : ص ۱۷۱ ؛ الباعث الحثيث لابن كثير : ص ۱۱۹ ؛ منهج النقد : ص ۲۲۵ ؛ توثيق السنّه : رقم ۳۸ .

۳- . القواميس : ص ۲۹ ؛ ونقله بلفظه الصدرُ فی نهايه الدرايه : ص ۱۷۹ .

۴- . وصول الأخيار : ص ۱۳۲ .

فی الروایه عنه » .

وقال : کان أبو عبد اللّه المرزبانی الأخباری صاحب التصانیف فی علم الخبر یروی أکثر ما فی کتبه إجازةً من غیر سماع ، ویقول فی الإجازه : « أخبرنا » ولا یُبَیّنها(۱) .

وقال أیضا : ورد عن قومٍ من الرواه التعبیر عن الإجازه بقول : « أخبرنا فلان أنّ فلانا حدّثه أو أخبره » ، بلغنا ذلک عن الإمام أبی سلیمان الخطّابی أنّه اختاره أو حکاه(۲) .

وقال القاضی عیاض : وذهب جماعه إلی إطلاق « حدّثنا » و« أخبرنا » فی الإجازه ، وحکی ذلک عن ابن جُریج وجماعه من المتقدّمین ، وقد أشرنا إلی مَنْ سوّی بینها [أی الإجازه] ، وبین القراءه والسماع ، علی ما تقدّم ، وحکی أبو العبّاس بن بکر المالکی فی کتاب « الوِجازه » أنّه مذهب مالک وأهل المدینه ، وقد ذهب إلی تجویز ذلک من أرباب الأُصول : الجوینی(۳) .

وقال عیسی بن مسکین قاضی القیروان وفقیه المغرب (۲۱۴ ۲۹۵ ه) : الإجازه رأس مالٍ کبیر ، وجاز أنْ تقول : « حدّثنی فلان » و « أخبرنی فلان »(۴) .

وقیل لمالک بعد أن استجیز فی موطّئه فأجاز : کیف أقول « حدّثنا مالک »

۱- . مقدّمه ابن الصلاح : ص ۲۸۴ - ۲۸۵ ؛ علوم الحدیث : ص ۱۷۰ .

۲- . مقدّمه ابن الصلاح : ص ۲۸۶ ؛ علوم الحدیث : ص ۱۷۲ ؛ والإلماع : ص ۱۲۹ .

۳- . الإلماع : ص ۱۲۸ .

۴- . المصدر السابق : ص ۹۱ ، والفهرسه لابن خیر : ص ۱۶ .

أو « أخبرنا مالك » ؟ فقال : قُلْ أيّهما شئت(۱) .

وقال الحكم بن نافع أبو اليمان : قال لى أحمد بن حنبل : كيف سمعت الكتب من شعيب بن أبى حمزه ؟ قلت : قرأتُ عليه بعضه ، وبعضه قرأه علَىَّ ، وبعضه إجازه ، وبعضه مناولةً . قال : قُلْ فى كلّه : « أخبرنا شعيب »(۲) .

فظهر أنّ إطلاق الألفاظ ، حتّى « حدّثنا » و « أخبرنا » فى الإجازه ، أمرٌ جوّزه القدماء ، وجرى كثير من كبارهم عليه من دون حرج ، وإنّما تحرّج من ذلك بعض المتأخّرين على أثر اصطلاح أحدثوه ، لكنّه لم يكن ملزِما لغيرهم ، فلذا خالفه كبار المحدّثين والرواه ، كأبى نُعيم الأصفهانى ، والمرزبانى ، كما مرّ ، ومن غير المعروفين كالسمرقندىّ أحمد بن محمّد بن إبراهيم ، والجيزى إسحاق بن راشد(۳) .

فظهر أنّ ما صنعه بعض الرجاليّين من عيب مَنْ فعل ذلك من المحدّثين ، كالمرزبانى وأبى نُعيم ، وكذلك ابن بُطّه المؤدّب ، الّذى قال فيه النجاشى : يتساهل فى الحديث ويعلّق الأسانيد بالإجازات(۴) بناءً على إراده هذا المعنى ، ليس عيبا فى الحقيقه ، وإنّما هو إشكال مبنىٌّ على التشديد فى الالتزام بالألفاظ حسب المصطلح المتأخِّر الحدوث ، وقد عرفتَ أنّه لا ملزِم

۱- . الإلماع : ص ۹۰ .

۲- . طبقات الحنابله : ج ۱ ص ۴۹ .

۳- . لاحظ : الإلماع : ص ۱۱۹ ؛ ومنهج النقد : ص ۲۲۶ نقلاً عن تعريف أهل التقديس : ص ۴ .

۴- . رجال النجاشى : ص ۲۶۳ .

له حتّى تكون مخالفته عَيْبا .

وقد ذكرنا الجواب عن مثل هذا الإشكال فى بحث « صِيَغ التحمّل والأداء » بتفصيلٍ أكثر ، فلاحظ .

وأمّا استعمال « عن » فى سائر الطرق غير الإجازه :

فقد عرفنا فى الفصل الثانى أنّ العنعنه مستعمله فى التراث الإسلامى كلّه ، وفى مصادر الحديث الأُولى ومؤلّفاته المبكّره ، وبشكل واسع وشائع ، ومن المعلوم أنّ أمر الإجازه لم يكن بتلك السعه وذلك الشيوع ؛ فلا بُدّ أنْ تكون « عن » مستعملةً مع الطرق الأُخرى ، حيث كانت أكثر الطرق شيوعا هى السماع والقراءه ، خصوصا إذا لاحظنا أنّ العنعنه تكثر مع أسماء الرواه فى نهايات الأسانيد ، حيث تتّصل بالصحابه والتابعين وتابعيهم ، بشكل واضح .

فالإجازه ، وإنْ كانت عريقةً فى القِدَم على ما أثبتناه فى دراستنا الموسّعه عنها ، إلاّ أنّها وبالقطع واليقين لم تكن الغالبه ولا الشائعه ، بحيث تُحمل عليها العنعنه فى أكثر الأسانيد الموجوده فى التراث الحديثى ، مع أنّ من المسلّم به عند علماء الدرايه ، ومؤرّخى علوم الحديث أنّ تخصيص « عن » بالإجازه على القول بالتشدّد فى الألفاظ إنّما هو اصطلاح متأخّر ، كما عرفنا .

والحاصل : إنّ العنعنه المستعمله فى عامّه كتب الحديث ، لم تكن إلاّ مع غير الإجازه من طرق الحديث والروايه .

مضافا إلى ما يوجد من التصريح باستعمال « عن » بدل « سمعت » الّتى

هی خاصّه بطریقه السماع ، فیما رواه أبو زُرْعه ، قال : سألتُ أحمد عن حدیث « أسباط الشیبانی ، عن إبراهیم ، قال : سمعتُ ابن عبّاس » ؟ قال أحمد : « عن ابن عبّاس » . فقلت : إنّ أسباطا هکذا یقول : « سمعتُ » فقال أحمد : قد علمتُ ، ولکن إذا قلتُ « عن » فقد خلّصتُه وخلّصتُ نفسی ؛ أو نحو هذا المعنی(۱) .

کما أنّ الشافعیّ ساوی بین « عن » و « سمعت » فی رسالته(۲) .

وقد مرّ بنا ما ذکره الشیخ الطوسی فی ترجمه « أبی غالب الزراری » من قوله : أخبرنا بکتبه ورواياته أبو عبد اللّه الحسین بن عبید اللّه ، عنه » . وأضاف : وقال الحسین : قرأت سائرها علیه عدّه دفعات(۳) .

فمع التصریح بکون روایات الحسین عن أبی غالب الزراری بطریقه القراءه لجمیع الکتب والروایات ، ولعدّه دفعات ، فإنّ الشیخ الطوسی عبّر فی طریقه بکلمه : « عنه » مطلقا ، ولم یُقیّدها بقوله : « قراءةً علیه » . ولا ریب أنّ هذا یدلّ علی استعمال « عن » مع التحمّل بطریقه القراءه علی الشیخ .

وقد ساوی الأوزاعیّ بین « عن » و « قال »(۴) . مع أنّ « قال » لا تُستعمل فی الإجازه ، ولا یجری فیها ما ذکره المستشکِل المتشیّخ .

ونعود فنقول فی تلخیص هذا الردّ علیه : إنّ العنعنه لم تختصّ بالإجازه ،

۱- . طبقات الحنابله : ج ۱ ص ۲۰۳ .

۲- . الرساله للشافعی : ص ۳۷۸ - ۳۷۹ .

۳- . الفهرست للطوسی : ص ۵۶ رقم ۵۹۴ .

۴- . جامع بیان العلم : ج۲ ص ۱۷۹ .

ولا الإجازه تختصّ بالعنعنه ، فإذا كانت العنعنه صحيحه فى غير الإجازه من طرق التحمّل ، ولا إشكال فى السند من حيث كونه معنعنا ؛ فهى كذلك مع الإجازه ، وإذا كانت الإجازه معتبره إذا لم تكن معنعنه ، فلا إشكال فيها لو اقترنت بالعنعنه . فإنّ كلاًّ منهما لوحده لا إشكال فيه ، فاجتماعهما لا يولّد إشكالاً ، كما مرّ .

وأظنّ أنّ المتشيّخ المذكور لقط ما سمعه من الإشكال على العنعنه من جهه ، والإشكال على الإجازه من جههٍ أُخرى ، وخلط بين الإشكالين ، فصبَّ جام جهله على « الحديث المعنعن » كما عرفت ، وعرفت الجواب والردّ عليه مفصّلاً .

ونقول لهذا المخلّط أخيرا :

إنّا نجد « العنعنه » مستعمله حتّى مع أسماء المعصومين عليهم السلام كلاًّ عن الآخر ، عن النبىّ صلى الله عليه و آله وسلم ، عن الملائكه ؛ وأحيانا عن اللوح ، عن القلم ، وفى كثير من الروايات « عن اللّه جلّ وعلا » .

ومن الواضح لكلّ ذى عين ولو واحده أنّ العنعنه حينئذٍ لا يمكن حملها على الإجازه أصلاً ، فضلاً عن الإجازه الباطله ، بل لا بُدّ من حملها على الطرق المعتبره الأُخرى ، وبوحده السياق والنسق يُحكم على العنعنات المتأخّره ، بمثل ذلك .

ولو فرض أنّ هذا المتطفّل حاول حملها على الإجازه مع الأسماء الكريمه ، فهذا أدلّ دليلٍ على اعتبار الإجازه وكونها من الطرق المقدّسه ، وبوحده النسق يُحكم بحكمها هذا على العنعنات الأُخرى ، هذا إذا كانت

العنعنات المذكوره من استعمال المعصومين عليهم السلام أنفسهم ، وأمّا إذا كانت العنعنه من استعمال الرواه ، فنفس هذا دليل على شيوع تداولها واعتبارها منذ الصدر الأوّل ، ومن دون مُعارض ، وبوحده النسق تثبت حجّيّتها فيما بعد ذلك أيضا .

فأينَ ما لفّقه ذلك المخلّط ؟ ! وكيف يجرؤ على تصوّره فى العنعنات المنتثره فى التراث الحديثى ؟ ! ومع الأسماء الكريمه ؟ ! !

ص: ١۴١

الخاتمه : ملاحظات حول العنعنه

الملاحظه الأُولى

قال السيوطى : وجدتُ فى بعض الأخبار ورود « عن » فيما لم يمكن سماعه عن الشيخ وإنْ كان الراوى سمع منه الكثير ، كما رواه أبو إسحاق السبيعى عن عبد اللّه بن خبّاب بن الأرتّ : أنّه خرج عليه الحروريه فقتلوه حتّى جرى دمه فى النهر ، فهذا لا يمكن أن يكون أبو إسحاق سمعه من ابن خبّاب كما هو ظاهر العباره ؛ لأنّه هو المقتول .

قال السيوطى : قلتُ : السماع إنّما يكون معتبرا فى القول ، وأمّا الفعل فالمعتبر فيه المشاهده ، وهذا واضح(۱) .

أقول :

أبو إسحاق السبيعى هو عمرو بن عبد اللّه ، قيل : وُلد عام ۳۹ ه ، وقيل بعد

۱- . تدريب الراوى : ج۱ ص ۱۳۳ - ۱۳۴ .

ذلک ، فمشاهده القضیّه المنقوله منتفیه فی حقّه قطعا ، مع أنّه اتّهموه بالتدلیس وأنّه معروف به(۱) .

وقد صرّح علماء الفنّ بأنّ عنعنه المدلّس لا تدلّ علی الاتّصال ، فلا یعتبر ذلک حتّی لو أمکن اللقاء ! فکیف لو لم یمکن ؟ !

الملاحظه الثانیه

قال الدکتور عتر : قد یُستشکل بما وقع فی الحدیث علی شرط الاتّصال ثمّ تبیّن أنّه لیس بمتّصل ، کحدیث مالک عن نافع عن ابن عمر : أنّ رسول اللّه صلی الله علیه و آله وسلمأدرک عمر بن الخطّاب وهو یسیر فی رکبٍ ، یحلف بأبیه ، فقال : « ألا إنّ اللّه ینهاکم أن تحلفوا بآبائکم ، من کانَ حالفا فلیحلف باللّه ، أو لیصمت » .

وفی روایه أُخری عن سالم ، قال : قال ابن عمر : سمعتُ عمر یقول : قال لی رسول اللّه صلی الله علیه و آله وسلم : « إنّ اللّه ینهاکم أن تحلفوا بآبائکم . . . »(۲) .

قال عتر : ظاهر الروایه الأُولی یوجب أن یکون من مسند ابن عمر ، فهذا الحدیث مشترک متردّد لتعلّقه بالنبیّ صلی الله علیه و آله وسلم وبعمر ، فقد أدرکهما ابن عمر وصحبهما ، فصلحت « أنّ » للروایه عنهما . ولو کان الإدراک قاصرا علی أحدهما لتعیّن الاتّصال عن طریقه ، وهذا ملحظ دقیق جدّا ینبغی التنبّه له ، والحذر من الغلط بسببه(۳) .

۱- . لاحظ : تهذیب التهذیب : ج ۸ ص ۶۶ ۶۷ ؛ والاختصاص للمفید : ص ۸۳ .

۲- . منهج النقد : ص ۳۵۳ عن صحیح البخاری : ج ۸ ص ۱۳۲ واللفظ له ؛ وصحیح مسلم : ص ۸۰۰۵ .

۳- . منهج النقد : ص ۳۵۲ - ۳۵۳ .

أقول :

ومثله يجرى فى العنعنه لو عُلِمَ توسّطُ راوٍ بين الشيخ والراوى المتحمّل عنه ، كما فى المثال التالى : « روى أحمد بن محمّد بن عيسى ، عن عبد اللّه بن المغيره » فى الموارد التاليه من التهذيب :

١ - كتاب الديات ، باب القود بين الرجال والنساء .

٢ - كتاب النكاح ، باب المهور والأُجور .

٣ - كتاب الصلاه ، باب أحكام الجماعه (ج ٣ ص ٤٧ رقم ١۶۴) .

۴ - كتاب الصلاه ، باب أوقات الصلاه (ج ٢ ص ٣۶ رقم ١١۴) .

۵ - كتاب الصيد ، باب الصيد والذكاه .

وروى المورد الأوّل فى الاستبصار ، إلّا أنّ فيه : أحمد بن محمّد بن عيسى ، عن أبيه ، عن عبد اللّه بن المغيره(١) .

وقد روى أحمد ، عن ابن المغيره ، بواسطه الرجال الآتيه أسماؤهم :

بواسطه الحسن بن علىّ ، فى التهذيب ، كتاب الطهاره ، باب صفه الوضوء ، الزيادات .

وبواسطه ابن أبى عمير ، فى التهذيب ، كتاب المكاسب ، باب المكاسب ، وكتاب الطلاق ، باب حكم الظهار . وفى الكافى ،كتاب المعيشه ، باب الحثّ على الطلب .

وبواسطه محمّد بن الحسن بن علّان ، فى التهذيب ، كتاب الحجّ ، باب

١- . الموسوعه الرجاليه للسيّد البروجردى : ج ٢ ص ۵٩ .

الزيادات .

وبواسطه البرقى ، وأبيه ، فى التهذيب ، كتاب الطلاق ، باب أحكام الطلاق ، وكذا فى مواضع عديده أُخرى(۱) .

وبواسطه محمّد بن يحيى ، فى التهذيب ، كتاب الجهاد ، باب مَنْ يجب معه الجهاد ، كيفيه جهاد المشركين(۲) .

فهو يروى عن ابن المغيره مباشره ، ومع الواسطه .

لكنّ الكشّى صرّح بقوله : قال نصر بن الصباح : وما روى أحمد قطُّ عن عبد اللّه بن المغيره ، ولا عن الحسن بن خرّزاد(۳) .

وقال النجاشى فى ترجمته : قال ابن نوح : وما روى أحمد عن ابن المغيره ، ولا عن الحسن بن خرّزاد(۴) .

ومع تصريح أعلام الفنّ بعدم روايته المباشره عن ابن المغيره ، وقرينيّه قلّه رواياته عنه بلا واسطه ، فالأمر فى « إعلال » أسانيد تلك الروايات واضح ، فلا وجه لمحاوله التسترى مِن جعل ذلك دليلاً على الفرق بين قولهم : « فلانٌ عن فلان » ، وقولهم : « روى فلان عن فلان » ، وأنّ الأوّل يستلزم الروايه بلا واسطه ، والثانى : فأعمّ(۵) ، فإنّ ظاهر العبارتين هو الروايه بلا واسطه ، والثانى أصرح فى ذلك من الأوّل ؛ لوجود الفعل « روى » ، وإنّما عرف عدم الاتّصال فى روايات أحمد عن ابن المغيره ، فى تلك الموارد

۱- . المصدر السابق : ج ۲ ص ۶۸ .

۲- . المصدر السابق : ج ۲ ص ۷۲ .

۳- . اختيار معرفه الناقلين : ص ۵۱۲ رقم ۹۸۹ .

۴- . رجال النجاشى : ص ۸۲ رقم ۱۹۸ .

۵- . قاموس الرجال : ج ۱ ص ۱۴ الفصل ۵ .

القليله ، من أمر خارج ، وهو تصريحهم بذلك من جهه ، ووجود الواسطه فى أكثر الطرق من جهه أخرى ، لا من مجرّد عباره « العنعنه » سواء مع الفعل « روى » أم بدونه .

والحاصل : إنّ ظهور كلمه « عن » فى الاتّصال ممّا لا ينبغى الشكّ فيه ، وإنّما تصرف إلى غيره عند وجود ما يدلّ على عدم الاتّصال ، فيكون مجازا .

قال العلائى : إذا ساغ استعمال « عن » فى الاتّصال وحملها عليه وهو الّذى نقله جماعه من الأئمّه عن كافّه العلماء ، كانت حقيقتها الاتّصال ، وإذا وردت فى المرسَل وفى الانقطاع كانت مجازا(۱) .

وتخرج الموارد القليله من التعليل بالالتزام بأنّ كلمه « بن » فى الموارد الأُولى « أحمد بن محمّد بن عيسى » هى مصحّفه كلمه « عن » ، فالصواب : « أحمد ، عن محمّد بن عيسى ، عن عبد اللّه بن المغيره » .

الملاحظه الثالثه

ما هو السرّ فى اعتماد القدماء من مشايخ الحديث على « العنعنه » بصوره واسعه ، وإهمالهم للألفاظ الأُخرى ؟ لا ريب أنّ واضعى الألفاظ لم يلتزموا بحرفيّتها ، حتّى المتشدّد منهم ، بل عمدوا إلى اختصارها ؛ لثقلها بالتكرّر ، خصوصا مع التنوّع ، وقد شرحنا ذلك فى بحث « الصِيَغ » .

وأمّا أعلام المحدّثين عندنا فقد عمدوا إلى استبدالها كلّها بكلمه « عن » الّتى هى كامله الدلاله وبالاستقلال على تمام المقصود من تلك الألفاظ مع

۱- . جامع التحصيل : ص ۱۱۷ - ۱۱۸ .

وجازه لفظها ، فاكتفوا بها من دون إشعار بالاختصار ، ولا ريب أنّ هذا أَوْلى ممّا عمله غيرهم من الحذف تارةً ، أو اختصارها بالرموز .

فإذا كان الهدف الأساسى من الألفاظ هو التعبير عن اللقاء وتحمّل الحديث ووصول الروايه من الشيخ إلى الراوى ، وبلوغ الحديث ، وكان كلّ هذا يتأدّى بكلمه « عن » من دون اختصار ، فهو أَوْلى بلا ريب من حذف اللفظ مطلقا من دون رمز ، أو تبديله برمز . مع أنّ الغرض من إيراد الطرق فى كتب الحديث وكتب الاستدلال هو الاعتماد على ما تُوصله من المتون وتؤدّيه من المعانى ، فالانشغال بالمصطلحات المستجدّه يبعد المسافه على طلّاب العلم ، الّذين يريدون فقه الحديث للتوصّل إلى العمل به .

وأمّا خصوصيّات الألفاظ وفوائدها ، فقد قدّروا لها مجالاً للاستعمال بقدرها ، وفى مواضع خاصّه ، كما فى الكتب الموضوعه لبيان الطرق فقط ، كالفهارس والمعاجم ، حيث التزموا فيها بالألفاظ بمزيد من العنايه ؛ لأنّ الغرض استيفاؤها من دون ذِكر المتون ، كما هو واضح .

وأخيرا :

فإنّ الصدر الأوّل من المحدّثين والرواه وكذلك القدماء لم يلتزموا بهذه الألفاظ المصطلحه ، ولم يستعملوا فى القرنين الأوّلَين سوى لفظه « عن » كما عرفنا . فالأمانه العلميه تقتضى الاحتفاظ بما جاء فينصوصهم ، والتبعيّه لهم فى ذلك .

وأمّا ما أُحدث فى النصف الثانى من القرن الثانى ، من وضع هذه الألفاظ لمقاصد معيّنه ، فهو وإنْ كان حسنا ، إلّا أنّه ليس واجب الالتزام ، كما عرفت . ولايوجب حزازه على ما سبق وروده فى الأحاديث من استعمال

العنعنه .

كما أنّ فی کثیر من تطبیقاته تکلّفا واضحا ، مثل ما ورد عن سفیان بن عُیَیْنه ، قال : « نا عمرو بن دینار » یرید « حدّثنا » ، فلمّا قیل له : قل « حدّثنا عمرو » ! قال : لا ـ أقول ؛ لأنّی لم أسمع من قوله « حدّثنا » ثلاثه أحرف وهی : « ح د ث » لکثره الزحام ، فأقتصرُ علی « نا » النون والألف(۱) .

فهو یصرّح بعدم إرادته الاختصار ، وإنّما یتقیّد بلفظ ما سمع ، مع علمه بأنّ المراد هو « حدّثنا » وأنّه هو الواقع من الشیخ ، فهذا بلا ریب وَرَعٌ مُظْلِمٌ ، لا یطلبه أهل الفضل والعلم والفقه ، ولیس یلیق إلاّ بمن یتمشدق بهذه الزخارف . ولو کان أهل التشدّد فی الاصطلاح یستحسنون هذا ویجوّزونه باعتباره اختصارا غیر مضرٍّ ، فأَوْلی لهم أن یجوّزوا التلفّظ بکلمه « عن » الّتی تؤدّی الروایه بکامل معناها ، من دون اختصار مع ما فیه من الاتّباع للصدر الأوّل .

ولنختم هذا البحث ، بکلامٍ فَصْلٍ من الخطیب البغدادی ، حیث قال : « أهل العلم مُجمِعون علی أنّ قول المحدّث : حدّثنا فلان عن فلان ، صحیح معمول به ، إذا کان شیخه یعرف أنّه قد أدرک الّذی حدّث عنه ولقیه وسمع منه ، ولم یکن هذا المحدّث ممّن یدلّس ، ولا یستجیز أن یُسقط [اسما] ویروی الحدیث عالیا ؛ لأنّ الظاهر من الحدیث السالم راویه ممّا وصفنا الاتّصالُ ، وإنْ کانت العنعنه هی الغالبه علی إسناده(۲) .

۱- . علوم الحدیث لابن الصلاح : ص ۱۴۷ ، المقدّمه : ص ۲۵۹ .

۲- . الکفایه للخطیب : ص ۴۲۱ .

خلاصه البحث

۱ – « العنعنه » مصدرٌ جَعْلیٌّ مأخوذٌ من استعمال کلمه « عَنْ » فی الإسناد ، وهی فی اللغه تأتی بمعانٍ عدیده ، أشهرها المجاوزه ، ولکنّها إذا وقعتْ فی الأسانید وما هو بمعنی النقل المعلوم فاعله ، فإنّها لا بُدّ أنْ تکون بمعنی « مِنْ » . وقد اصطلح أهل الحدیث علی ذلک ، کما قد دارت حولها بحوث اصطلاحیّه أُخری ، وقد جمعنا کلّ ما یرتبط بها لغهً واصطلاحا ، فی الفصل الأوّل .

۲ – وتتبّعنا فی الفصل الثانی « تاریخ العنعنه » ، فوجدنا أنّها متوغّله فی القِدَم ، فالتراث الحدیثی ، والشیعی منه بخاصّه ، یدور علی استعمالها بما لها من المعنی اللغوی ، أعنی « مِنْ » ، وقد وقع الاصطلاح علی ذلک أیضا عند المحدّثین شیعه وعامّه .

وبما أنّ الأصل فی معانی « عن » المجاوزه ، فقد استعملت لغهً فی معنی صدور الکلام من قائله ، ولو کان بعیدا زمانا عن الناقل له ، کما یُفهم من قولهم « رُوی عن الصادق علیه السلام » عندما یکون فاعل الروایه المباشره مجهولاً مثلاً فهذا لا یعنی الاتّصال بین الناقل والقائل .

وكذا بما أنّ المتأخّرين من المحدّثين خصّصوا لكلّ طريق من طرق التحمّل والأداء لفظا من الصيغ الموضوعه لذلك ، فخصّصوا لفظه « عن » لِما يُنقل بطريقه الإجازه ، وبما أنّ طريقه الإجازه تحوّرت على أثر الإهمال والتماهل والتساهل كما هو الحال فى سائر أدوات المعرفه الإسلاميّه فإنّ الإجازهَ مُنيت بهجوم عنيف من قبل بعضهم ، وبالتزييف والتسخيف من بعضٍ آخر .

من كلّ هذه الأُمور واجتماعها فى الحديث « المعنعن » ، صدرت نغمات الهجوم على العنعنه وحديثها ، وأعلام المحدّثين ضمن جمهورهم تصدّوا لِما قيل فيها من الإشكالات منذ القدم ، حيث تصدّى مسلم بن الحجّاج القشيرى صاحب الصحيح للردّ على مَنْ شكّك فى حجّيّتها فى مقدّمه كتابه المعروف بالصحيح .

٣ - ولكنّ متّبعى الشُبهات أثاروا بعض ذلك فى الآونه الأخيره على أثر تشكيك أعداء الإسلام من أمثال المستشرق فرنز روزنتال ، إذ قال : ولأسباب عمليه مهمّه كان الوضع أرحب مجالاً فى الحديث ، إذ وجد الواضعون عملهم سهلاً ميسورا ؛ لأنّ فكره « العنعنه » أو الروايه الشفويه ، تفتح الباب على مصراعيه لكلّ نوعٍ من التزوير(١) .

فمع أنّه لم يفهم فكره العنعنه بالضبط ، ففسّرها بالروايه الشفويه ، فهو لا يُريد إلّا الهجوم على جميع الحديث المرويّ بطريقه شفويه سواء بالعنعنه أو باللفظ الصريح مثل « حدّثنا » و « أخبرنا » . ومع أنّه يُوحى من طرفٍ خفىّ

١- . مناهج العلماء المسلمين فى البحث العلمى ، ترجمه د . أنيس فريحه : ص ١٣٠ .

إلى أنّ الحديث الشريف لم يعتمد الكتابه والتدوين ، وإنّما ظلّ مستندا إلى الروايه الشفويه(۱) .

إلاّ أنّه أخفق فى ربط العنعنه بمسأله الوضع فى الحديث ، إذ غايه ما يرد على العنعنه إنّما هو « التدليس » الّذى قد تُصدّى له بكلّ قوّه ، وكُشف عن عواره بكلّ شدّه ، ومُحِّص عن الحقّ ضدّه بكلّ صلابه ، حتّى عُرِفَ المدلّسون وكيفيّه عملهم . بل إنّ الإشكال على العنعنه مبنىّ على الاحتياط من فعل المدلّسين ، لكنّ هذا المستشرق يثيرها فى اتّجاهٍ معاكس للغرض ، وهذا إنْ أحسنّا الظنّ بالمستشرقين ناشئ عن عدم فهمهم للغه العلم عند المسلمين .

ولكنّ المؤسفَ أنْ يتصدّى للحديث المعنعن ، مَنْ يتمشيَخ ويعدّ نفسه أُستاذا مدرّسا ، يجول فى حلقات درسه بأمان ، ويطلق لسانه بحرّيّه تامّه ، فيطرح الإشكال على الأحاديث المعنعنه فى تراثنا الحديثىّ بأنّها تُنبئ عن الإجازه ، وهى باطله ! محاولاً بذلك الالتفاف على أهمّ مصادر الحديث الشريف ، وإخراجها عن حيّز الاستدلال بها لاعتمادها بشكل رئيسى على الحديث المعنعن .

وقد عقدنا الفصل الثالث بطوله للإجابه عن ترّهاته تلك وسفسطاته المزخرفه .

إنّ أمثال ذلك المتطفّل على حلقات العلم إنّما عمدوا إلى ذلك لأمرين :

الأوّل : جهلهم بالمصطلحات ودورها فى العلوم ، وذلك لقصور أسنانهم

۱- . وقد فنّدنا هذه المزعومه بتفصيل فى كتابنا تدوين السُنّه الشريفه .

عن متابعتها ، وقصور أذهانهم عن التوصّل إلى معانيها .

الثانى : لعجزهم لغويا عن مداوله الحديث الشريف ومدارسه فقهه ، والاستفاده منه ، فخيرٌ لهم أن يتجاوزوه بالإسقاط والتزييف !

۴ - وفى الخاتمه عرضنا بعض المشاكل الناتجه من العنعنه بما له أثر تطبيقى لبعض ما سبق من فصول البحث .

۵ - والحاصل : إنّ الحديث المعنعن ، هو كسائر الأحاديث المرويّه بالألفاظ ، واعتباره كاعتبارها ، من دون فرقٍ بينها من جهه العنعنه ، الّتى أُثيرت حولها شبهات باطله ، منشأُها :

إمّا الجهل باللغه العربيه ، والقصور عن فهم المصطلحات وأغراضها وسوء استخدامها ووضعها فى غير مواضعها ، أو العداء الصارخ والمخفىّ لهذا الدين من خلال ضرب أهمّ مصادر المعرفه فيه ، وهو التراث الحديثى المجيد .

حَفِظ اللّه تراثنا الغالى من أن تناله أيدى الجهله وأسنّه الأعداء السفله ، ووفّق أهل الدين لحمايه مصادر معرفته أُصولاً وفروعا .

آمين ، بحقّ محمّد وآله الطاهرين ، صلوات اللّه عليهم أجمعين .

«سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ *

وَ سَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ *

وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ»

فهرس الروايات

رسول اللّه صلى الله عليه و آله : « أنا أعلمكم باللّه »، ۱۱۰

رسول اللّه صلى الله عليه و آله : « أنت خير البشر ، ولا يشكّ فيك إلاّ كافر »، ۱۰۰

رسول اللّه صلى الله عليه و آله : « ألا إنّ اللّه ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم ، من كان حالفا فليحلف...»، ۱۴۴

رسول اللّه صلى الله عليه و آله :« الماء يطهّر ولا يطهّر »، ۶۸

رسول اللّه صلى الله عليه و آله: « أنا شجره ، وفاطمه فرعها ، وعلىّ لقاحها ، والحسن والحسين ثمرها...»، ۱۰۵

رسول اللّه صلى الله عليه و آله : « حدّثنى جبرئيل ، سيّد الملائكه: عن اللّه ربّ الأرباب تعالى ، قال : إنّى أنا...»، ۷۹

رسول اللّه صلى الله عليه و آله : « زيّنوا مجالسكم بذكر علىّ بن أبى طالب عليه السلام »، ۱۰۸

رسول اللّه صلى الله عليه و آله : «من أحبّنى وأحبّ هذين وأباهما وأمّهما ، كان معى...»، ۷۶

رسول اللّه صلى الله عليه و آله: « يا علىّ ! إذا دخلت العروس بيتك »، ۹۷

رسول اللّه صلى الله عليه و آله : « يقول اللّه عزّ وجلّ : لا إله إلاّ اللّه حصنى ، فمن دخل حصنى...»، ۷۸

الإمام علىّ عليه السلام:« ليس من أخلاق المؤمن التملّق ، ولا الحسد ، إلاّ فى طلب العلم »، ۶۹

الإمام الباقر عليه السلام : « اجلس فى مسجد المدينه وأفت الناس ، فإنّى أحبّ...»، ۸۶

الإمام الباقر عليه السلام:« بلغنى أنّ النبىّ صلى الله عليه و آله وسلم قال »، ۵۱

الإمام الصادق عليه السلام : « بنا يبدأ البلاء ثمّ بكم ، وبنا يبدأ الرخاء ثمّ بكم ، والّذى يحلف...»، ۱۰۷

المعصوم عليه السلام: « الإيمان إقرار باللسان ، ومعرفه بالقلب ، وعمل بالأركان »، ۸۱

المعصوم عليه السلام : « إنّ اللّه تعالى ليغضب لغضب فاطمه ، ويرضى لرضاها »، ۸۱

فهرس الأعلام

أبان بن تغلب بن رباح۸۶، ۱۰۴

أبان بن عثمان۹۴

إبراهيم۴۷

إبراهيم بن الحسن۹۷

إبراهيم بن بشر بن خالد العبدى۹۹

إبراهيم بن جرير بن عبد اللّه البجلى۳۹

إبراهيم بن الحسين۷۲

إبراهيم بن عبد اللّه ۱۰۵

إبراهيم بن محمّد الثقفى۹۴، ۹۹، ۱۲۱

إبراهيم بن موسى۱۰۸

إبراهيم بن هاشم۹۵

إبراهيم بن الهيثم البلدى۹۹

ابن أبى إسحاق السبيعى۱۰۵

ابن أبى جيّد۱۰۴

ابن أبى عمير۱۰۱، ۱۴۵

ابن أبى يعفور۸۵

ابن الأثير۲۲، ۱۳۴

ابن إدريس العجلى الحلّى۵۸، ۸۵

ابن الأشعث۶۷

ابن جریج۱۳۶

ابن حجر العسقلانی۱۵، ۳۰، ۳۶، ۳۸، ۳۹، ۴۰، ۴۲، ۵۴، ۷۲

ابن حزم۵۷

ابن الرازی = جعفر بن أحمد القمّی

ابن زهره الحلبی۸۲

ابن السقّاء = عبد اللّه بن محمّد بن عبد اللّه بن عثمان

ابن سیرین۵۳

ابن شهاب۱۰۹

ابن الصلاح۳۶، ۳۷، ۴۴، ۴۵، ۴۹، ۵۳، ۵۷، ۱۳۵

ابن عبّاس۳۰، ۳۱، ۴۷، ۵۳، ۶۳، ۱۳۹

ابن عبد البرّ۵۰، ۵۵، ۵۶، ۱۲۰، ۱۲۹

ابن عتّاب۱۳۱

ابن عدیّ الجرجانی۳۹، ۱۲۰

ابن عمر۱۱۱، ۱۴۴

ابن عیینه۶۴

ابن قولویه۷۶

ابن ماجه۱۱۱

ابن مسعود الأنصاری۳۱، ۵۲

ابن معین۳۹

ابن المغیره۱۴۵، ۱۴۶

ابن منظور۲۱، ۲۳، ۲۶

ابن نوح۱۴۶

ابن هشام۲۱، ۲۳، ۲۵

أبو إبراهیم علیه السلام۷۴

أبو أحمد بن صالح التمیمی۹۸

أبو إسحاق الثقفی۹۴

أبو إسحاق السبیعی۳۱، ۱۴۳

أبو إسحاق الطالقانی۹۷

أبو بشر ختن المقرئ۱۰۰

أبو بصیر۸۵

أبو بکر۷۷

أبو بکر بن أبی شیبه۱۱۰، ۱۱۱

أبو بکر بن حزم۵۲

أبو بکر الدوری۱۰۵

أبو بکر محمّد بن عمر الجعابی۱۰۶

أبو جعفر أحمد بن زکریّا بن سعید المکّی۹۷

أبو جعفر الأعور۸۹

أبو جعفر الباقر عليه السلام۲۹، ۵۱، ۸۷

أبو جعفر بن يحيى الحكّاك التميمى۱۳۲

أبو جعفر بن يزيد بن النضر الخراسانى۷۵

أبو جعفر = الشيخ الصدوق

أبو جعفر = الشيخ الطوسى

أبو جعفر (صاحب الإمام الرضا عليه السلام)۸۵

الشيخ أبو جعفر الطوسىّ۹۲

أبو جعفر القمّىّ۹۰

أبو حامد = أحمد بن محمّد بن أحمد بن الحسين

أبو الحسن أحمد بن محمّد بن عمر الزاهد۷۹

أبو الحسن بن رزقويه۱۰۷

أبو الحسن الرضا عليه السلام۸۰

أبو الحسن طاهر بن محمّد بن يونس۱۰۰

أبو الحسن = علىّ بن جعفر بن حمّاد بن رزين الصيّاد

أبو الحسن = على بن محمّد بن محمّد

أبو الحسن الكاظم عليه السلام۷۴، ۸۴

أبو الحسن الماضى عليه السلام = موسى بن جعفر الكاظم عليه السلام

أبو الحسن = موسى بن اسماعيل بن الإمام الكاظم عليه السلام

أبو الحسين بن موسى۱۰۸

أبو الحسين = علىّ بن المعلّى الأسدى

أبو الحسين = محمّد بن صالح

أبو حمزه الثمالى۲۹، ۸۲، ۹۹

أبو حنيفه۵۶

أبو خالد۳۱

أبو داوود۱۱۱

أبو ذرّ۹۹

أبو زرعه۴۷

أبو سعيد الجريرى البكرى۸۶

أبو سعيد = الحسن بن علىّ العدوىّ

أبو سعيد الخدرى۹۷

أبو سلمه۱۱۱

أبو سليمان الخطّابی۱۳۶

أبو صالح۳۱، ۱۱۱

أبو الصلت الهروی۷۸

أبو طالب = عبد اللّه بن الصلت

أبو عاصم۳۱

أبو العاليه۶۳

أبو العبّاس = أحمد بن محمّد بن سعيد بن عقده

أبو العبّاس بن بكر المالكی۱۳۶

أبو العبّاس = محمّد بن إبراهيم بن إسحاق الطالقانی

أبو عبد اللّه ۸۳

أبو عبد اللّه البخاری۶۴

أبو عبد اللّه بن شاذان۷۴

أبو عبد اللّه الحسين بن عبيد اللّه ۱۰۴، ۱۳۹

أبو عبد اللّه الحسين بن محمّد بن نصر الحلوانی۱۰۷

أبو عبد اللّه الصادق عليه السلام۲۹، ۵۲، ۸۴، ۸۵، ۱۰۱، ۱۰۲

أبو عبد اللّه = محمّد بن أحمد بن محمّد بن شهريار الخازن

أبو عبد اللّه = محمّد بن خلف بن إبراهيم بن عبد السلام المروزی

أبو عبد اللّه = محمّد بن محمّد بن النعمان

أبو عبد اللّه المرزبانی الأخباری۱۳۶

أبو عبيد۲۵

أبو عبيده۲۴، ۵۲

أبو علىّ = إسماعيل بن حاتم

أبو علىّ الحسن بن محمّد الطوسى۱۰۶

أبو علىّ الحسن الطوسى۱۰۶

أبو على الكوفى۶۶

أبو علىّ = محمّد بن أحمد بن الجنيد

أبو علىّ = محمّد بن محمّد بن الأشعث الكوفى

أبو علىّ الهروى۱۳۲

أبو عمّار۶۱

أبو عمران = موسى بن إبراهيم المروزى البغدادى

أبو عمر بن عبد البرّ الحافظ۳۶

أبو عمرو الأوزاعى۶۲

أبو عمرو بن السمّاك۱۰۷

أبو عمرو الدانى۳۶

أبو عوانه۱۱۱

أبو غالب الزرارى۱۰۴

أبو القاسم۷۷

أبو القاسم علىّ بن الحسين الموسوى۱۰۸

أبو مجلز۳۱

أبو محمّد۶۶

أبو محمّد بن السقّاء۶۶

أبو محمّد بن عتّاب الأندلسی۱۳۱

أبو محمّد = الحسن بن عبد اللّه بن محمّد بن علیّ بن العبّاس الرازی

أبو محمّد عبد اللّه بن محمّد الأبهری۱۰۵

أبو محمّد = عبد اللّه بن محمّد بن عبد اللّه بن عثمان

أبو محمّد = هارون بن موسى

أبو مريم الأنصارى١٥

أبو مريم عبد الغفّار بن القاسم١٥

أبو منصور١٠٧

أبو نباته٩٧

أبو نصر الوائلى١٣٢

أبو نعيم الأصفهانى١٣٥، ١٣٧

أبو نعيم = محمّد بن إبراهيم بن محمّد بن خلف الحجازى

أبو هريره٣١، ٦٣، ١١١

أبو همّام بن نافع١٠٥

أبو يزيد = أحمد بن خالد الخالدى

أبو يعقوب٩٧

أبو يعلى٧٩

أبو يوسف٥٦

أحمد بن إدريس١٠٣

أحمد بن جعفر بن سفيان١٠٣

أحمد بن الحسين القطّان٩٦

أحمد بن حنبل١٥، ٤٧، ٦٥، ٧٨، ١٣٣، ١٣٧

أحمد بن خالد الخالدى٩٨

أحمد بن صالح التميمى٩٨

أحمد بن عبدوس الخلنجی۱۰۳، ۱۰۴، ۱۰۵

أحمد بن عبده الضبّی۲۳

أحمد بن عیسی الکلابی۷۰

أحمد بن محمّد۷۴

أحمد بن محمّد بن إبراهیم السمرقندی۱۳۷

أحمد بن محمّد بن أبی نصر۸۵

أحمد بن محمّد بن أحمد بن الحسین۹۸

أحمد بن محمّد بن إسحاق۹۷

أحمد بن محمّد بن سعید بن عقده۷۳، ۱۰۵، ۱۰۶

أحمد بن محمّد بن الصدّیق الغماری۵۵

أحمد بن محمّد بن عقده الکوفی۱۶

أحمد بن محمّد بن عیسی۱۴۵، ۱۴۷

أحمد بن محمّد بن محمّد بن سلیمان۱۰۴

أحمد بن محمّد بن موسی۱۰۴

أحمد بن محمّد بن هاشم البلاذری۷۹

أحمد بن محمّد بن یحیی۷۴

أحمد بن محمّد السنانی المکتّب۱۰۰

أحمد بن محمّد العاصمی۱۰۴

أحمد بن المظفّر العطّار۶۸

أحمد بن نجده۱۰۰

أحمد بن هارون الفامی۱۰۱

الإربلیّ۲۳، ۲۵

الأزهری۳۲

إسحاق بن راشد الجیزی۱۳۷

إسحاق بن راهویه۸۰

إسحاق بن محمّد بن مروان۱۰۵

إسحاق بن نجیح۹۷

إسماعیل بن حاتم۹۷

إسماعیل بن الفضل۹۸

إسماعیل بن مهران السکونی۱۰۳

إسماعیل المخزومی۱۰۳

أسماء بنت عمیس۹۶، ۹۷

الأصمعی۲۴

الأعمش۶۱، ۱۱۱

الإمام الباقر علیه السلام۵۱، ۷۸، ۸۲، ۸۶، ۱۰۵

الإمام الحسین علیه السلام۵۱

الإمام الرضا علیه السلام۷۷، ۷۸، ۸۰، ۸۲، ۹۶

الإمام الصادق علیه السلام۶۶، ۶۷، ۱۰۱، ۱۵۱

الإمام العاملیّ۳۹

الإمام علیّ بن محمّد الهادی علیه السلام۱۰۱

الإمام الکاظم علیه السلام۵۱، ۶۷، ۷۱، ۷۲، ۷۳

الإمام الکلینی۱۸

اُمّ جعفر۹۷

اُمّ محمّد۹۷

أمیر المؤمنین علیه السلام۱۵، ۸۰، ۹۶، ۹۷، ۱۰۵

الأندلسی۵۳

أنس بن مالک۳۸، ۱۰۰

أنس بن محمّد۹۷

أنس بن محمّد أبو مالک۹۸

الأوزاعی۳۸، ۶۳، ۱۳۵

أیّوب بن نوح۱۰۱

البخاری۳۱، ۳۶، ۶۳، ۶۴، ۱۲۰، ۱۲۳

البرقی۹۴، ۱۴۶

البزنطی۸۵

البلاذری۸۰

البهائی۱۵، ۳۳

الشیخ البهائی۱۱۶

البیهقی۵۲، ۵۳، ۵۴

الترمذی۳۱، ۷۶، ۱۱۱

التستری۱۴۶

ثابت بن دینار الثمالی۹۸

جابر بن عبد اللّه الأنصاری۳۱، ۱۰۵، ۱۰۸

جبرئیل علیه السلام۷۹، ۸۰، ۸۱

الجزائری۳۴

جعفر بن أحمد القمّی الرازی۷۰، ۷۲

جعفر بن سلمه الأهوازی۹۹، ۱۲۱

جعفر بن عبد اللّه ۱۰۶

جعفر بن عبد اللّه المحمّدی۷۳

جعفر بن محمّد۹۸، ۱۰۸

جعفر بن محمّد الصادق علیه السلام۱۵، ۶۹، ۷۰، ۷۶، ۷۷، ۷۸، ۷۹، ۸۰، ۱۰۰، ۱۰۷، ۱۲۱

جعفر بن محمّد الکاظم علیه السلام۷۱

جعفر بن محمّد مروان۱۰۵

السيّد الجلالی ۷۳

جندب بن جناده = أبو ذرّ

جويريه بن مسهر ۹۷

الجوينی ۱۳۶

الحارث ۳۱

الحارث الأعور ۳۱

الحارث الهمدانی ۱۰۵

الحاكم النيسابوری ۸۰

حبيب ۱۱۰

حذيفه ۶۲

حريز بن عبد اللّه ۹۴

الحسن بن خرّزاد ۱۴۶

الحسن بن سعيد ۱۱۰

الحسن بن عبد اللّه بن محمّد بن علىّ بن العبّاس الرازى۹۹

الحسن بن عبد اللّه العسكرى۷۰

الحسن بن عرفه۳۸

الحسن بن علىّ عليه السلام۱۰۰

الحسن بن علىّ۱۴۵

الحسن بن علىّ بن محمّد۷۹

الحسن بن علىّ العدوىّ۹۷

الحسن بن متّويه بن السندى۱۰۴

الحسن بن محبوب۹۵

الحسن بن مسلم۱۰۲

حسن المصطفوى۸۳

الحسين بن إبراهيم بن أحمد بن هشام۹۶

الحسين بن إبراهيم بن ناتانه۱۲۱

الحسين بن سعيد۸۴

الحسين بن عبيد اللّه ۱۰۳، ۱۰۴

الحسين بن علىّ عليه السلام۶۸، ۷۱، ۷۶، ۷۸، ۷۹، ۸۰، ۸۱، ۹۸، ۱۰۰، ۱۰۸

الحسين بن موسى النحّاس۹۷

حصين بن مشمت۲۲

حفص بن غياث بن طلق القاضى۶۱

الحكم۱۱۰

الحكم بن نافع أبو اليمان۱۳۷

حمّاد بن عمرو۹۷، ۹۸

حمّاد بن عيسى۹۴

الحموى الشافعىّ۸۲

حنان بن سدير۱۰۰

خاتم الأنبياء صلى الله عليه و آله

خصيف۹۷

الخطيب البغدادى۲۲، ۲۳، ۶۹، ۷۰، ۷۱، ۱۲۹، ۱۳۲، ۱۴۹

الخليل۲۱

الخليل بن عبد اللّه بن أحمد۷۹

الخوارزمىّ الحنفىّ۸۲

السيّد الداماد۳۳، ۳۶، ۴۵، ۹۰، ۱۱۷، ۱۱۹

داوود بن سليمان بن وهب بن أحمد القزوينى الثغرىّ۱۰۷

الدربندىّ۴۸، ۱۳۱، ۱۳۵

الدكتور حسين على۹۰

الدكتور عتر۱۴۴

الدولابى۷۶

الدهلوى۵۴

رئيس المحدّثين = شيخ الصدوق

رسول اللّه صلى الله عليه و آله وسلم۲۲، ۵۱، ۵۷، ۵۸، ۶۶، ۶۸، ۷۰، ۷۱، ۷۲، ۷۶، ۷۸، ۸۱، ۸۲، ۹۹، ۱۰۰، ۱۰۵، ۱۰۸، ۱۱۱،

۱۲۱، ۱۴۴

الزبیدی۲۲

زراره۵۲، ۹۴

الزرقانی۵۶

الزهری۵۳، ۱۱۱

زید۸۳

زید بن أسلم۱۱۰

زید النرسی۸۴

زین العابدین علیه السلام۷۹، ۸۱

سالم۱۴۴

السخاوی۵۰

سدیف المکّی۱۰۰

سعدان بن سعید۱۰۶

سعد بن عبد اللّه ۹۴، ۹۵، ۹۷، ۱۰۰، ۱۰۱

سفیان۳۱، ۱۱۰، ۱۱۱

سفیان بن إبراهیم الفایدی الفامی۱۰۶

سفیان بن عیینه۱۴۹

السلفی۱۳۲

سلمه بن الخطّاب۱۰۳

سلیم الفرّاء۱۰۲

سماک بن حرب۱۱۱

سمره بن جندب۱۱۰

السمعانی۱۲۰

سهل بن أحمد بن سهل الدیباجی۶۶

سهل بن أحمد الدیباجی۶۹

سهل بن زیاد الآدمی۷۴، ۷۵، ۱۰۰

سیّد الأوصیاء۷۹

سیّد الشهداء علیه السلام = الحسین بن علیّ علیه السلام

سیّد العابدین علیه السلام۹۸

سيّد الملائكه عليه السلام۷۹

السيوطى۱۴۳

الشافعيّ۳۹، ۴۷، ۵۳، ۵۶، ۵۷

الشجريّ۷۹

شريك۱۱۱

شعبه۱۵، ۱۱۰

شعيب بن أبى حمزه۱۳۷

شعيث۲۲

الشهيد الأوّل۸۲

الشهيد الثانى۳۳، ۳۶، ۴۸، ۴۹

شهيد كربلاء = الحسين بن عليّ عليه السلام

الشيبانى۴۷، ۱۳۲

الشيرازى۴۳

الصادق الأمين صلى الله عليه و آله

الشيخ الصدوق۳۹، ۶۷، ۷۰، ۷۴، ۷۶، ۷۹، ۸۱، ۸۸، ۹۰، ۹۱، ۹۴، ۹۵، ۹۶، ۹۷، ۹۸، ۹۹، ۱۰۱، ۱۲۱، ۱۳۲

صفوان بن يحيى۹۵، ۱۰۱

الصنعانى۴۹، ۶۴

الطبريّ۸۰، ۸۱

طريف مولى محمّد بن إسماعيل۱۰۵

الشيخ الطوسيّ۷۵، ۸۹، ۹۰، ۱۰۲، ۱۰۵، ۱۰۶، ۱۳۲، ۱۳۹

عائشه ۱۱۰

عاصم ۲۲

العاملی ۱۳۵

الشیخ العاملی ۱۵

العبّاس بن حمزه النیسابوریّ ۷۷

عبد اللّه بن أحمد ۹۸

عبد اللّه بن أحمد بن عامر الطائی ۷۷

عبد اللّه بن أحمد بن عدیّ ۶۶

عبد اللّه بن جعفر ۷۴

عبد اللّه بن جعفر الحمیری ۷۴

عبد اللّه بن الحسن بن علیّ بن جعفر ۷۴

عبد اللّه بن الحسن العلوىّ۷۴

عبد اللّه بن خبّاب بن الأرتّ۱۴۳

عبد اللّه بن السائب۳۰

عبد اللّه بن الصلت۹۴

عبد اللّه بن محمّد بن عبد اللّه بن عثمان۶۶، ۶۸

عبد اللّه بن محمّد بن علىّ بن العبّاس بن هارون التميمى۱۰۰

عبد اللّه بن مسلمه بن قعنب القعنبى۱۱۱

عبد اللّه بن المغيره۱۴۵، ۱۴۶، ۱۴۷

عبد اللّه بن موسى۹۷

عبد اللّه بن يوسف۱۱۰

عبد الرحمن بن أبى ليلى۱۱۰

عبد الرحمن بن عوف الزهرى۱۰۵

عبد الرزّاق۱۰۵

عبد الرزّاق بن همّام۱۰۵

عبد السلام أبى الصلت الهروى۷۹

عبد الصمد بن محمّد۱۰۰

عبد العزيز۲۲، ۲۳

عبد العزيز بن محمّد۷۲، ۱۱۱

عبد العزيز بن يونس الموصلى۷۲

عبد العظيم بن عبد اللّه الحسنى۱۰۰، ۱۰۱

عبد الغفّار بن القاسم۱۵

عبد الکریم۸۵، ۸۶

عبده۱۱۰

عبید اللّه بن أبی الفتح۶۹

عبید اللّه بن موسی العبسی۹۹

عبید اللّه بن یسار۱۰۵

عبید اللّه المسعودی۱۰۵

عبید بن زراره۸۴، ۸۵

عثمان بن أبی شیبه۹۷

عثمان بن عفّان۳۱

العراقی۱۳۱

عطاء بن یسار۱۱۰

العکبری۱۰۷

العلائی۴۶، ۵۰، ۵۱، ۱۱۷، ۱۲۳، ۱۳۴، ۱۴۷

علیّ بن إبراهیم۹۴، ۱۰۱

علیّ بن إبراهیم بن هاشم۹۳، ۹۹، ۱۲۱

علیّ بن أبی طالب علیه السلام۳۱، ۶۸، ۶۹، ۷۰، ۷۱، ۷۵، ۷۶، ۷۸، ۷۹، ۸۰، ۹۷، ۹۸، ۱۰۰

علیّ بن أحمد بن الصبّاح۱۰۵

علیّ بن أحمد بن موسی۹۸

علیّ بن أحمد بن موسی الدقّاق۹۶

علیّ بن أسباط بن سالم۷۳، ۷۴، ۷۵

علیّ بن جعفر۷۳، ۷۴، ۷۵، ۷۶

علیّ بن جعفر بن حمّاد بن رزین الصیّاد۶۶

علیّ بن جعفر بن محمّد۷۳، ۷۵

علیّ بن الحسن بن علیّ بن عمر بن علیّ بن الحسین۷۵

علیّ بن الحسن بن فضّال۱۰۳

علیّ بن الحسین علیه السلام۶۸، ۶۹، ۷۱، ۷۶، ۷۸، ۷۹، ۸۰، ۹۸، ۹۹، ۱۰۸

علیّ بن الحسین۷۶، ۱۰۰

علیّ بن الحسین بن علیّ الرازی۱۰۷

علیّ بن الحکم۱۰۲

علی بن العبّاس۹۹

علیّ بن عبدک۱۰۵

علیّ بن محمّد بن الزبیر۱۰۳

علی بن محمّد بن محمّد۶۸

علیّ بن محمّد القزوینی۱۰۷

علیّ بن محمّد (المفتی)۷۹

علیّ بن محمّد الهادی علیه السلام۱۰۱

علیّ بن المدینی۱۵، ۶۴

علیّ بن مرداس۹۵

علیّ بن مزید بیّاع السابری۸۴

علیّ بن المعلّی الأسدی۱۲۱

علیّ بن موسی الرضا علیه السلام۷۷، ۷۸، ۷۹، ۱۰۰، ۱۰۷

علیّ بن یعقوب الکسائی۱۰۳

علیّ المرتضی علیه السلام۸۱

عماره بن مهاجر۹۷

عمران۲۲

عمر بن حفص۹۷

عمر بن الخطّاب۱۴۴

عمر بن عبد العزیز۱۰۹

العمرکی۷۴

عمرو بن الحسن الشیبانی القاضی۱۳۲

عمرو بن خالد۹۹

عمرو بن الخالد المخزومی۹۶

عمرو بن دینار۱۴۹

عمرو بن عبد اللّه ۱۴۳

عمرو بن عبد الرحمن۱۱۰

عمرو بن میمون۱۰۴، ۱۰۵

عیسی بن مسکین قاضی القیروان۱۳۶

فاطمه بنت الحسین۹۷

فرات الکوفیّ۳۵

الفرّاء۲۱

الفیروز آبادی۲۲

القاسم بن الربیع الصحّاف۹۶

القاسم بن محمّد۹۴

القاسم بن هشام اللؤلؤی۹۵

القاضی أبو عبد اللّه ۷۳

القاضی أمین القضاء أبو عبد اللّه محمّد بن علی بن محمّد۶۷

القاضی عیاض۱۲۹، ۱۳۶

القاضی النعمان المصری۶۷

قتّاده۵۳

قتیبه بن سعید۱۱۱

کدیره بن صالح الهجری۹۹

الکسائی۲۴

الکشّی۱۴۶

الشیخ الکلینیالرازیّ البغدادیّ۷۴، ۸۸، ۹۳، ۹۴، ۹۵، ۱۰۱

الماردینی۵۲، ۵۳

مالک بن أنس۵۲، ۵۳، ۵۴، ۵۵، ۵۶، ۵۷، ۱۰۹، ۱۱۰، ۱۳۶، ۱۴۴

المأمون۸۰

مجاهد۹۷

محرز بن وزر۲۳

المحقّق التسترى۹۱

المحقّق القمّى۳۳

محمّد صلى الله عليه و آله۷، ۷۹، ۱۵۴

محمّد بن إبراهيم۹۷

محمّد بن إبراهيم بن إسحاق الطالقانى۹۹

محمّد بن إبراهيم بن محمّد بن خلف الحجازى۶۸

محمّد بن أبى عبد اللّه الكوفى۹۶، ۱۰۰

محمّد بن أبى عمير۸۴، ۱۰۱

محمّد بن أبى القاسم بن علىّ الطبرى۱۰۶

محمّد بن أحمد بن الجنيد۱۰۳

محمّد بن أحمد بن حمدان القشيرى۷۰

محمّد بن أحمد بن صالح التميمى۹۸

محمّد بن أحمد بن محمّد بن شهريار الخازن۱۰۷

محمّد بن أحمد السنانى۹۶

محمّد بن إسماعيل۱۰۴

محمّد بن إسماعيل البرمكى۹۶، ۹۸

محمّد بن جعفر۹۷

محمّد بن جعفر العلوى الحسنى۱۰۵

محمّد بن جعفر الكوفى الأسدى۹۸

محمّد بن حاتم القطّان۹۸

محمّد بن الحسن۵۶، ۹۷، ۹۸

محمّد بن الحسن بن الأزهر۷۲

محمّد بن الحسن بن علّان۱۴۵

محمّد بن الحسن بن علیّ الطوسی البغدادی۸۸

محمّد بن الحسن بن محمّد رضی الدین الأسعد۵۴

محمّد بن الحسن بن الولید۱۰۴

محمّد بن خلف بن إبراهیم بن عبد السلام المروزی۷۱، ۷۲

محمّد بن خلف بن عبد السلام المروزی۷۱

محمّد بن سعید بن یحیی البزوری۹۹

محمّد بن سلام البیکندی۱۱۰

محمّد بن سنان۹۶

محمّد بن صالح۹۶

محمّد بن عبد اللّه ۷۰، ۷۲

محمّد بن عبد اللّه بن جعفر الحمیری۱۰۱

محمّد بن عبد اللّه بن محمّد۷۷

محمّد بن عبد اللّه بن محمّد الحافظ۷۹

محمّد بن عثمان الهروی۱۰۰

محمّد بن علیّ۷۶

محمّد بن علیّ الباقر علیه السلام۶۸، ۷۱، ۷۶، ۷۸، ۷۹، ۸۰، ۱۰۰

محمّد بن علیّ بن الحسین۱۰۸

محمّد بن علیّ بن الحسین بن بابویه القمّی۸۸

محمّد بن علیّ (السیّد المحجوب)۷۹

محمّد بن علیّ الشاه۹۷

محمّد بن عمر الحافظ البغدادی۹۹

محمّد بن عمرو۱۱۱

محمّد بن عیسی۱۴۷

محمّد بن محمّد۱۰۵

محمّد بن محمّد بن الأشعث الکوفی۶۸، ۶۹

محمّد بن محمّد بن الأشعث المصری۶۶

محمّد بن محمّد بن عبد العزیز۱۰۷

محمّد بن محمّد بن النعمان۱۰۶

محمّد بن مروان۹۴

محمّد بن موسی۹۷، ۱۰۸

محمّد بن موسی المتوکّل۹۸

محمّد بن میسّر۸۶

محمّد بن یحیی۷۴، ۹۳، ۱۴۶

محمّد بن یحیی الخزّاز۶۷

محمّد بن یحیی العطّار۷۴

محمّد بن یعقوب الکلینی الرازی البغدادی۸۷، ۹۳

السیّد محمّد صادق بحر العلوم۸۹، ۹۱، ۹۲،

محمّد فؤاد عبد الباقی۵۶

المرزبانی۱۳۷

مسعده بن زیاد۱۰۱

مسعده بن صدقه۱۰۱

مسلم۳۶، ۳۷، ۴۷، ۶۴، ۱۱۰

مسلم بن الحجّاج القشیری۶۴

مصعب بن سعد۱۱۱

المعافی بن عمران۹۹

معاویه بن عمّار۱۰۱

معتمر۳۱

معمّر بن سلیمان۱۰۰

المغیره بن شعبه۱۱۰، ۱۱۱

الشیخ المفید۸۹، ۱۰۵، ۱۰۶

المنقری۹۴

موسی بن إبراهیم المروزی البغدادی۷۰، ۷۱، ۷۲، ۱۰۸

موسی بن إسماعیل۶۷، ۶۹، ۷۰

موسی بن إسماعیل بن الإمام الکاظم علیه السلام۶۷، ۶۸

موسی بن جعفر۱۰۸

موسی بن جعفر الکاظم علیه السلام۶۷، ۶۸، ۶۹، ۷۰، ۷۱، ۷۲، ۷۳، ۷۴، ۷۵، ۷۶، ۷۷، ۷۸، ۸۰، ۱۰۷

موسی بن یسار۱۰۵

موسی المروزی۷۲

موفّق الدین بن قدامه المقدسی۷۸

مهلهل العبدی۹۹

میمون بن أبی شبیب۱۱۰

نافع۱۴۴

النبیّ صلی الله علیه و آله۷، ۳۱، ۵۱، ۶۱، ۶۳، ۷۶، ۷۸، ۷۹، ۸۰، ۸۲، ۹۷، ۱۰۰، ۱۱۰، ۱۱۱، ۱۴۰، ۱۴۴

النجاشی۷۴، ۸۹، ۹۰، ۹۲، ۱۳۷، ۱۴۶

الشیخ النجاشیّ۷۳

النسائی۱۱۱

نصر بن الصباح۱۴۶

نصر بن علیّ۷۵، ۷۶

نصر بن علیّ الجهضمی۷۶

نصر بن قابوس۵۱

النووی۳۸

والد البهائی۴۵، ۴۸، ۴۹

وکیع۱۱۰، ۱۱۱

هارون بن مسلم۱۰۱

هارون بن موسی۷۰، ۱۰۳

هارون بن موسی التّلّعکبری البغدادی۶۶

هشام۱۱۰

هشام بن سالم۹۵

هشام بن عروه۳۱، ۱۱۰

هنّاد۱۱۱

یحیی۱۱۰

یحیی بن زید بن العبّاس بن الولید۹۹

یوسف بن یحیی الأصبهانی۹۷

فهرس الجماعات والقبائل

الأئمّه عليهم السلام ۵۱، ۵۷، ۶۹، ۷۱، ۷۷، ۷۸، ۱۱۷، ۱۴۷

أئمّه أهل النقل ۴۳

أئمّه الحديث ۳۶

الأئمّه الكرام عليهم السلام ۶۱

أئمّه اللغه ۲۸

الأئمّه المعصومين عليهم السلام ۷، ۹۲

أسد ۲۱

أصحاب الأئمّه السجّاد والباقر والصادق عليهم السلام ۸۶

أصحاب الإمام الصادق ۱۵

أصحاب الحديث ۸۰، ۱۳۴

أصحاب الفهارس ۷۳

أصحاب الكتب والمؤلّفات ۹۵

الأصوليّون ۴۳، ۶۱

أعلام المحدّثين ۱۷، ۱۳۵

أهل البيت عليهم السلام ۶۶، ۶۹، ۷۷

أهل الحديث ۳۶

أهل الدين ۱۵۴

أهل العلم ۳۱، ۷۸

أهل اللغه ۲۷

أهل المدينه۱۳۶

أهل النقل۳۶

البصريّون۲۳

التابعون۶۱، ۱۳۸

تميم۲۱

الرواه۹۶

رواه الحديث المتقدّمين۱۲۹

طلّاب العلم۱۴۸

العلماء۸۷، ۱۴۷

علماء الإسلام۱۲۰، ۱۲۸

علماء الحديث۱۱

علماء الدرايه۱۳۸

فقهاء۸۷

القدماء العلماء۱۳۳

قريش۲۱

القمّيّون۹۱

قيس۲۱

كبار المحدّثين۱۳۷

المحدّثون۹، ۱۶، ۲۲، ۶۱، ۶۵، ۷۲، ۷۴، ۹۱، ۱۳۷

المحدّثون القدماء۸۲، ۹۹

المعصومون علیهم السلام۴۶، ۶۱، ۸۲، ۹۵، ۱۴۰، ۱۴۱

الملائکه۶۱، ۱۴۰

المؤلّفون۸۱، ۹۶، ۱۰۳

النحویّون۲۵، ۲۶

ص: ۱۷۰

فهرس الأيّام والوقائع

بعد وفاه النبیّ صلی الله علیه و آله وسلم۹۷

جمادی الآخره۷۵

جمادی الأولی سنه ۵۱۱۱۰۶

حیاه رسول اللّه صلی الله علیه و آله وسلم۹۶

ذی القعده سنه ثمان عشره وخمسمئه۱۰۷

ذی القعده سنه سبعین وأربعمئه۱۰۷

ربیع الآخر سنه إحدی عشره وثمانین وأربعمئه۱۰۷

ربیع الأوّل سنه ستّ عشره وخمسمئه۱۰۷

سنه إحدی وثمانین ومئتین۷۵

سنه أربع عشره وثلاثمئه۶۸

سنه أربع وتسعین ومئه۷۷

سنه تسع وعشرین وأربعمئه۱۰۸

سنه تسع وعشرین وثلاثمئه۸۹

سنه سبع وثلاثین وثلاثمئه۷۷

سنه ستّ وستّین ومئتین، ۱۰۷

سنه ستّین ومئتین۷۷

شعبان۸۹

شهر رمضان۱۰۸

صدر التاریخ الإسلامیّ۹

عام ۱۳۷۱۸۳

عام ۲۳۱ ه ۸۵

عام ۳۹ ه ۱۴۳

عصر الحضور ۸۲

ص: ۱۷۱

فهرس المصادر والمراجع

١ . أبو الحسين العريضى ترجمه حياته ونشاطه العلمى ، محمّد رضا الحسينى الجلالى ، نشر مع « المسائل » لعلىّ بن جعفر العريضى ، المؤتمر العالمى للإمام الرضا عليه السلام مشهد ١۴٠٩ ه ، قم : مؤسّسه آل البيت : لإحياء التراث .

٢ . الإجازه الكبيره ، الحسن بن يوسف المعروف بالعلاّمه الحلّى (٧٢۶ ه) ، مطبوعه فى « بحار الأنوار » .

٣ . الاختصاص ، المنسوب إلى محمّد بن محمّد بن النعمان العكبرى المعروف بالشيخ المفيد ، تحقيق : على أكبر الغفّارى ، قم : منشورات جماعه المدرّسين .

۴ . اختيار معرفه الناقلين ، الكشّى ، اختاره الشيخ الطوسى محمّد بن الحسن (ت ۴۶٠ ه) ، تحقيق حسن المصطفوى ، مشهد : مطبعه جامعه مشهد .

۵ . الأربعون حديثاً ، محمّد بن مكّى العاملى المعروف بالشهيد الأوّل (قُتل سنه ٧٨۶ ه) تحقيق : مدرسه الإمام المهدىّ عليه السلام ، قم ، ١۴٠٧ ه .

۶ . الأربعون حديثاً فى حقوق الإخوان ، محيى الدين محمّد بن عبد اللّه الحسينى الحلّى

المعروف بابن زهره (ت ۶٣٩ه) ، تحقيق : نبيل رضا علوان ، بيروت : دار الأضواء ، الطبعه

الثانيه ، ١۴٠٧ ه .

٧ . الأُصول الأربعمئه ، محمّد حسين الجلالى ، طهران : دار الأعلمى ، طبع ضمن دائره

المعارف الشيعيه للسيّد حسن الأمين ، الطبعه الأُولى ، (الجزء الخامس) .

. الأُصول الستّه عشر ، جمع من قدماء المحدّثين ، طبعها : حسن المصطفوى ، طهران ، ١٣٧٥ ه ، وطبع فى قم ، ١۴٠۵ ه .

٩ . الاعتبار فى الناسخ والمنسوخ من الآثار ، محمّد بن موسى الحازمى الهمدانى ، حمص : مطبعه الأندلس ١٣٨۶ ه .

١٠ . إكمال الدين وإتمام النعمه ، محمّد بن علىّ بن الحسين بن بابويه القمّى المعروف بالشيخ الصدوق (ت ٣٨١ ه) ، تصحيح على أكبر الغفّارى ، طهران ، ١٣٩۵ ه .

١١ . ألفيّه الحديث ، أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين زين الدين المعروف بالحافظ العراقى (ت ٨٠۶ ه) تحقيق وتصحيح أحمد محمّد شاكر ، بيروت عالم الكتب ، ١۴٠٨ ه .

١٢ . الإلماع فى تقييد الروايه والسماع ، القاضى عياض ، تحقيق : أحمد صقر ، القاهره : دار

التراث ، ١٣٨٩ ه .

١٣ . الأمالى ، محمّد بن على بن الحسين بن بابويه القمّى المعروف بالشيخ الصدوق (ت ٣٨١ ه) ، تحقيق : مؤسّسه البعثه ، قم ، ١۴١٧ ه .

١۴ . الأمالى ، محمّد بن الحسن المعروف بالشيخ الطوسى (ت ۴۶٠ ه) ، تحقيق : مؤسّسه البعثه ، قم ، ١۴١۴ ه .

١۵ . الأمالى ، محمّد بن محمّد بن النعمان العكبرى البغدادى المعروف بالشيخ المفيد (ت ۴١٣ ه) ، تحقيق : حسين أُستاد ولى وعلىّ أكبر الغفّارى ، قم : منشورات جماعه المدرّسين ، ١۴٠٣ ه .

١۶ . الأمالى الخميسيه ، المرشد باللّه يحيى بن الحسين المعروف بابن الشجرى ، بغداد : مكتبه المثّنى .

١٧ . الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث إسماعيل بن عمر الدمشقى المعروف بابن كثير ، تحقيق : أحمد محمّد شاكر ، القاهره طبع صبيح ، ١٣٧٠ ه .

١٨ . بحار الأنوار ، محمّد باقر بن محمّد تقى الإصفهانى المعروف بالعلاّمه المجلسى

(ت ١١١٠ ه) ، طهران : الطبعه الحديثه .

. بشاره المصطفی لشیعه المرتضی ، أبو جعفر محمّد بن أبی القاسم الطبری (ق ۶ ه) ، النجف الأشرف : المطبعه الحیدریه ، ۱۳۸۳ ه ، الطبعه الثانیه .

۲۰ . تاج العروس شرح القاموس ، مرتضی الزبیدی الهندی الفیروزآبادی ، القاهره : المطبعه الخیریه ۱۳۰۷ ه .

۲۱ . تاریخ بغداد ، أحمد بن علیّ بن ثابت المعروف بالخطیب البغدادی (ت ۴۶۳ ه) ، مصر : مطبعه السعاده ، ۱۳۴۹ ه .

۲۲ . تاریخ التراث العربی ، فؤاد سزگین الترکی (معاصر) ، ترجمه : فهمی ، القاهره : الهیئه المصریه ، ۱۹۷۲ م .

۲۳ . التبصره فی أُصول الفقه ، إبراهیم بن علیّ أبی إسحاق الشیرازی (ت ۴۷۶ ه) ، تحقیق : محمّد حسن هیتو ، دمشق : دار الفکر ، ۱۴۰۳ ه .

۲۴ . التبیین فی أنساب القرشیّین ، المقدسی ، تحقیق : الدلیمی ، بیروت : عالم الکتب ، ۱۴۰۸ ه .

۲۵ . تدریب الراوی فی شرح تقریب النواوی ، جلال الدین عبد الرحمن بن أبی بکر السیوطی

(ت ۹۱۱ ه) ، تحقیق : عبد الوهّاب عبد اللطیف ، القاهره ، ۱۳۷۹ ه .

۲۶ . تدوین السُنّه الشریفه ، محمّد رضا الحسینی الجلالی ، قم : مرکز الإعلام الإسلامی ، ۱۴۱۳ ه .

۲۷ . التدوین فی أخبار قزوین ، الرافعی ، تحقیق : عزیز اللّه العطاردی ، الهند حیدر آباد .

۲۸ . تذکره الخواصّ ، یوسف خزعلی البغدادی المعروف بسبط ابن الجوزی ، النجف الأشرف ، المطبعه الحیدریه .

۲۹ . ترتیب أسانید الأمالی للصدوق ، حسین بن علیّ البروجردی (ت ۱۳۸۰ ه) ، مشهد

المقدّسه : طبعه الروضه الرضویه المقدّسه .

۳۰ . تعریف أهل التقدیس بمراتب أهل التدلیس ، ابن حجر العسقلانی ، تحقیق : سلیمان وعبد العزیز ، بیروت : دار الکتب العلمیه ، ۱۴۰۷ ه .

۳۱ . تغلیق التعلیق ، ابن حجر العسقلانی ، تقدیم : أحمد صقر لفتح الباری .

. تفسیر الحبری (ما نزل من القرآن فی علیّ علیه السلام) الحسین بن الحکم بن مسلم الوشّاء الکوفی (ت ۲۸۲ ه) ، تحقیق : محمّد رضا الحسینی الجلالی ، بیروت : مؤسّسه آل البیت : لإحیاء التراث ، ۱۴۰۸ ه .

۳۳ . تفسیر فرات الکوفی ، فرات بن إبراهیم الکوفی (القرن الرابع الهجری) ، تحقیق : محمّد الکاظم ، النجف الأشرف : المطبعه الحیدریه .

۳۴ . تقدیم السیّد أحمد صقر لفتح الباری لابن حجر ، النسخه المصوّره ، القاهره : دار الکتاب الجدید .

۳۵ . تقریب التهذیب ، أحمد بن علی العسقلانی المعروف بابن حجر (۸۵۲ ه) ، تحقیق : لطیف ، القاهره .

۳۶ . تلخیص الحبیر ، أحمد بن علی العسقلانی المعروف بابن حجر .

۳۷ . التمهید ، ابن عبد البرّ القرطبی .

۳۸ . تنویر الحوالک ، شرح موطّأ مالک ، جلال الدین السیوطی ، طبع مصر .

۳۹ . تهذیب الأحکام ، محمّد بن حسن الطوسی (ت ۴۶۰ ه) ، تحقیق : السیّد حسن الموسوی الخرسان ، بیروت : دار الکتب العلمیه .

۴۰ . تهذیب التهذیب ، أحمد بن علی بن حجر العسقلانی (ت ۸۵۲ ه) ، الهند : حیدر آباد ، ۱۳۲۵ ه .

۴۱ . توثیق السُنّه ، فوزی عبد المطّلب ، القاهره : مکتبه الخانجی .

۴۲ . توضیح الأفکار ، الصنعانی ، تحقیق : عبد الحمید ، القاهره : مکتبه الخانجی ، ۱۳۶۶ ه .

۴۳ . جامع الأحادیث ، جعفر بن أحمد القمّی الرازی ، (ق ۴ ه) تعلیق وتصحیح : محمّد

الحسینی النیسابوری ، مشهد المقدّسه : مجمع البحوث الإسلامیه ، ۱۴۱۳ ه .

۴۴ . جامع الأُصول ، ابن الأثیر الجزری ، تحقیق : الفقّی ، الطبعه الثانیه .

۴۵ . جامع بیان العلم وفضله ، ابن عبد البرّ القرطبی (ت ۴۶۳ ه) ، القاهره : المطبعه المنیریه .

. جامع التحصیل فی أحکام المراسیل ، العلائی ، تحقیق : السلفی ، بیروت : عالم الکتب ، ۱۴۰۷ ه .

۴۷ . سنن الترمذی ، محمّد بن عیسی الترمذی (ت ۲۷۹ ه) ، تحقیق : أحمد محمّد شاکر ، بیروت : دار إحیاء التراث .

۴۸ . الجامع لأخلاق الراوی وآداب السامع ، الخطیب البغدادی (ت ۴۶۳ ه) ، تحقیق : محمّد عجّاج الخطیب ، بیروت : مؤسّسه الرساله ، ۱۴۰۱ ه .

۴۹ . الجعفریات ، (الأشعثیات) ، محمّد بن محمّد بن الأشعث الکوفی (توفّی فی القرن

الرابع) ، مطبوع مع قرب الإسناد ، طهران : مکتبه نینوی .

۵۰ . جواهر الأدب فی معرفه کلام العرب ، علاء الدین الأربلی ، تقدیم محمّد مهدی الخرسان ،

النجف الأشرف : المکتبه الحیدریه ، ۱۳۸۹ ه .

۵۱ . الجوهر النقی علی سنن البیهقی ، علاء الدین الماردینی (ت ۷۴۵ ه) ، بیروت : دار الفکر .

۵۲ . الحبل المتین ، بهاء الدین محمّد بن الحسین عبد الصمد الحارثی العاملی المعروف بالشیخ البهائی ، قم : انتشارات بصیرتی .

۵۳ . حلیه الأولیاء ، أبو نُعیم الإصفهانی ، بیروت : دار الکتاب العربی ، ۱۴۰۵ ه .

۵۴ . الخصال ، محمّد بن علی المعروف بالشیخ الصدوق (ت ۳۸۱ ه) تصحیح علی أکبر الغفّاری ، قم : جماعه المدرّسین ، ۱۴۰۰ ه .

۵۵ . دراسات فی الحدیث النبوی ، محمّد مصطفی الأعظمی ، بیروت : المکتب الإسلامی ، ۱۴۱۳ ه .

۵۶ . الذرّیه الطاهره ، أبو بشر محمّد بن أحمد الرازی الدولابی (ت ۳۱۰ ه) ، تحقیق : محمّد جواد الحسینی الجلالی ، قم : مؤسّسه النشر الإسلامی التابعه لجماعه المدرّسین ، ۱۴۰۷ ه .

۵۷ . الذریعه إلی أُصول الشریعه ، علیّ بن الحسین الموسوی البغدادی الشریف المرتضی

(ت ۴۳۶ ه) ، تحقیق : أبو القاسم الکرجی ، طهران : جامعه طهران .

۵۸ . رجال السیّد بحر العلوم ، محمّد مهدی الطباطبائی (ت ۱۲۱۲ ه) ، تحقیق : محمّد صادق

بحر العلوم .

۵۹ . رجال الطوسی ، محمّد بن الحسن الطوسی (ت ۴۶۰ ه) ، تحقیق : جواد القیّومی ، قم : جماعه المدرّسین .

۶۰ . اختیار معرفه الرجال = رجال الکشّی ، محمّد بن الحسن الطوسی (ت ۴۶ ه) ، تحقیق : مهدی الرجائی ، قم : مؤسّسه آل البیت ، ۱۴۰۴ ه .

۶۱ . رجال النجاشی ، أحمد بن علیّ الکوفی البغدادی (ت ۴۵۰ ه) ، تحقیق : موسی الشبیری الزنجانی ، قم : جماعه المدرّسین ، ۱۴۰۷ ه .

۶۲ . الرساله ، محمّد بن إدریس الشافعی (ت ۲۰۴ ه) ، تحقیق : أحمد محمّد شاکر ، القاهره : مطبعه البابی ، ۱۳۵۸ ه .

۶۳ . الرواشح السماویه ، محمّد باقر الحسینی المعروف بالسیّد الداماد ، طبعه حجریه .

۶۴ . الزهد ، الحسین

بن سعید الأهوازی (توفّی فی القرن الثالث الهجری) ، تحقیق : مدرسه الإمام المهدیّ علیه السلام ، قم مدرسه الإمام المهدی .

۶۵ . سؤالات السهمی للدارقطنی .

۶۶ . السرائر الحاوی للفتاوی ، أحمد بن إدریس العجلی ، تحقیق : مؤسّسه النشر الإسلامی ، قم ، ۱۴۱۱ ه .

۶۷ . سنن أبی داوود ، سلیمان بن أشعث السجستانی الأزدی (ت ۲۷۵ ه) ، تحقیق : محمّد محیی الدین عبد الحمید ، بیروت : دار الفکر .

۶۸ . سنن ابن ماجه ، محمّد بن یزید القزوینی ، تحقیق : محمّد فؤاد عبد الباقی ، بیروت : دار الفکر .

۶۹ . سنن البیهقی ، أحمد بن الحسین البیهقی (ت ۴۵۸ ه) المطبوع مع « الجوهر النقی » ، بیروت : دار الفکر .

۷۰ . سنن النسائی ، بشرح جلال الدین السیوطی وحاشیه الإمام السندی ، أحمد

بن شعیب النسائی (ت ۳۰۳ ه) ، بیروت دار الجیل ، الطبعه الأولی ، ۱۴۰۷ ه .

. سير أعلام النبلاء ، محمّد بن أحمد الذهبى التركمانى (ت ٧۴٨ ه) ، بيروت : مؤسّسه الرساله ، ١۴٠۵ ه .

٧٢ . شرح البدايه فى علم الدرايه ، زين الدين بن علىّ بن أحمد العاملى الجباعى المعروف بالشهيد الثانى (قتل سنه ٩۶۵ ه) ، ضبط نصّه : محمّد رضا الحسينى الجلالى ، قم : منشورات

الفيروز آبادى .

٧٣ . شرح النووى على صحيح مسلم ، أبو زكريّا يحيى بن شرف الدين الشافعى (ت ۶٧۶ ه) ، بيروت : دار الكتاب العربى ، ١۴٠٧ ه .

٧۴ . الشيخ الكلينى البغدادى ، ثامر هاشم حبيب العميدى ، قم : مركز الإعلام الإسلامى .

٧۵ . صحيح البخارى ، محمّد بن إسماعيل (ت ٢۵۶ ه) ، تحقيق : مصطفى ديب السقا ، طبعه دار إحياء التراث العربى عن اليونيتيّه ، بيروت : دار الفكر ، ١۴٠١ ه .

٧۶ . صحيح مسلم ، مسلم

بن الحجّاج (ت ٢۶١ ه) ، القاهره : مطبعه البابى الحلبى .

٧٧ . صحيفه الإمام الرضا عليه السلام ، الشهيره بمسند الرضا عليه السلام ، تحقيق : مدرسه الإمام المهدىّ عليه السلام ، قم ، ١۴٠٨ ه .

٧٨ . الصواعق المحرقه ، أحمد بن حجر الهيثمى الكوفى ، مصر : المطبعه الميمنيه ، ١٣١٢ ه .

٧٩ . صيغ التحمّل والأداء للحديث الشريف ، محمّد رضا الحسينى الجلالى ، نشر فى مجلّه

« علوم الحديث » (طهران : كلّيه علوم الحديث) ، السنه الأُولى (١۴١٨ ه) ، العدد الأوّل ، ص ٨۴ - ١٨٢ .

٨٠ . الطبّ النبوى .

٨١ . طبقات الحنابله ، ابن رجب الحنبلى ، تحقيق : الفقّى ، القاهره : مطبعه السُنّه المحمّديه ، ١٣٢٧ ه .

٨٢ . الطرق الثمان لتحمّل الحديث وأدائه ، محمّد رضا الحسينى الجلالى ، مخطوط .

٨٣ . العدّه فى أُصول الفقه ، محمّد بن الحسن الطوسى (ت ۴۶٠ ه) طبعه حجريه .

. علل الشرائع ، محمّد بن على المعروف بالشيخ الصدوق (ت ۳۸۱ ه) ، النجف الأشرف : المطبعه الحيدريه ، ۱۳۸۵ ه .

۸۵ . علىّ بن أبى طالب عليه السلام إمام العارفين ، ابن الصدّيق الغمارى .

۸۶ . علوم الحديث ، ابن الصلاح الشهرزورى ، تحقيق : نور الدين عتر ، دمشق : دار الفكر ، ۱۴۰۴ ه .

۸۷ . العين ، الخليل بن أحمد الفراهيدى ، تحقيق : مهدى المخزومى ، بغداد .

۸۸ . عوالى اللآلى ، ابن أبى جمهور الإحسائى ، تحقيق : مجتبى العراقى ، قم ، ۱۴۰۳ ه .

۸۹ . عيون أخبار الرضا عليه السلام ، محمّد بن على المعروف بالشيخ الصدوق (ت ۳۸۱ ه) ، تصحيح : مهدى اللّاجوردى القمّى ، طهران : انتشارات جهان .

۹۰ . فتح العزيز ، أبو القاسم عبد الكريم بن محمّد الرافعى (ت ۶۳۳ خ) ، بيروت : دار الفكر .

۹۱ . فتح المغيث بشرح ألفيّه الحديث ، السخاوى ، طبع الهند .

۹۲ . فرائد السمطين فى فضائل المرتضى والبتول والحسنين عليهم السلام ، إبراهيم بن محمّد بن المؤيّد الجوينى (ت ۷۳۰ ه) ، تحقيق : الشيخ محمّد باقر المحمودى ، بيروت : مؤسّسه

المحمودى ، ۱۴۰۰ ه .

۹۳ . فقه اللغه وسرّ العربيه ، عبد الملك بن محمّد النيسابورى أبى منصور الثعالبى (ت ۴۳۰ ه) ، تحيقيق : مصطفى السقّا وإبراهيم الأبيارى وعبد الحفيظ شلبى ، القاهره : شركه مكتبه ومطبعه

مصطفى البابى الحلبى ، ۱۳۹۴ ه .

۹۴ . الفقيه والمتفقّه ، الخطيب البغدادى (ت ۴۶۳ ه) ، تحقيق : الأنصارى ، دار إحياء السُنّه النبويه ، ۱۳۹۵ ه .

۹۵ . الفهرست ، محمّد بن الحسن الطوسى (ت ۴۶۰ ه) ، تحقيق : السيّد محمّد صادق بحر العلوم ، النجف الأشرف : المطبعه الحيدريه ، الطبعه الثانيه .

۹۶ . فهرس الفهارس والأثبات ، محمّد عبد الحىّ المغربى الكتّانى (ت ۱۳۸۰ ه) ، تحقيق : إحسان عبّاس ، بيروت : دار الغرب الإسلامى ، ۱۴۰۲ ه .

. الفهرسه ، لابن خير الأندلسی .

۹۸ . قاموس الرجال ، محمّد تقی التستری (ت ۱۴۱۵ ه) ، قم : جماعه المدرّسين .

۹۹ . القاموس المحيط ، محمّد بن يعقوب الفيروز آبادی (ت ۸۱۷ ه) ، بيروت : دار الفكر .

۱۰۰ . قرب الإسناد ، عبد اللّه بن جعفر الحميری (القرن الثالث الهجری) تحقيق : مؤسّسه آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث ، قم ، ۱۴۱۳ ه .

۱۰۱ . قواعد التحديث ، القاسمی ، دمشق ، ۱۳۵۲ ه .

۱۰۲ . قواعد فی علوم الحديث ، التهانوی الهندی ، تحقيق : أبی غدّه ، حلب : المطبوعات الإسلاميه ، ۱۳۹۲ ه .

۱۰۳ . القواميس فی الدرايه والرجال ، آقا بن رمضان المعروف بالفاضل الدربندی ، نسخه

مصوّره يحتفظ بها السيّد مرتضی النجومی فی كرمانشاه إيران .

۱۰۴ . القوانين المحكمه ، الميرزا أبو القاسم المعروف بالمحقّق القمّی ، طبعه حجريه .

۱۰۵ . الكافی ، محمّد بن يعقوب الكلينی الرازی (ت ۳۲۹ ه) ، طبعه طهران فی ۸ مجلّدات .

۱۰۶ . كامل الزيارات ، ابن قولويه ، تحقيق : عبد الحسين الأمينی ، النجفل الأشرف : المطبعه المرتضويه ، ۱۳۵۲ ه .

۱۰۷ . كُتيّب مخطوط ، الحافظ السلفی ، تحقيق : جورج وجده وعقّب عليه البقاعی ، مجلّه مجمع اللغه العربيه الأردنی ، العدد ۳۹ ، السنه ۱۴۱۱ ه .

۱۰۸ . كشف المحجّه لثمره المهجه ، علی بن موسی بن طاووس (ت ۶۶۴ ه) ، تحقيق : محمد الحسون ، قم : مكتب الإعلام الإسلامی ، الطبعه الأولی ، ۱۴۱۲ ه .

۱۰۹ . الكفايه فی علم الدرايه ، الخطيب البغدادی (ت ۴۶۳ ه) ، القاهره : مطبعه السعاده ، ۱۹۷۹ م .

۱۱۰ . لسان العرب ، محمّد بن منظور ، مصر : دار المعارف .

۱۱۱ . لسان الميزان ، أحمد بن حجر العسقلانی (ت ۸۵۲ ه) ، الهند : حيدر آباد الهند ، ۱۳۲۹ ه .

۱۱۲ . المؤمن ، الحسين بن سعيد الأهوازی (القرن الثالث الهجری) ، قم : مدرسه الإمام

المهدیّ علیه السلام .

۱۱۳ . مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ، علی بن بکر الهیثمی (ت ۸۰۷ ه) ، تحقیق : عبد اللّه محمّد ، بیروت : دار الفکر ، الطبعه الأولی ، ۱۴۱۲ ه .

۱۱۴ . المجموع ، شرح المهذّب ، النووی .

۱۱۵ . المحاسن ، أحمد بن محمّد البرقی (ت ۲۸۰ ه) ، تحقیق : مهدی الرجائی ، قم : دار الکتب الإسلامیه .

۱۱۶ . المحلّی بالآثار ، علی بن محمّد بن حزم الأندلسی ، بیروت : دار الجیل الطبعه الأولی ، ۱۴۱۳ ه .

۱۱۷ . مختصر تاریخ دمشق ، محمّد بن مکرم بن منظور الأنصاری ، بیروت : دار الفکر ، ۱۴۰۹ ه .

۱۱۸ . مسائل علیّ بن جعفر ، علی بن جعفر الحسینی العلوی تحقیق : مؤسّسه آل البیت لإحیاء التراث / قم ، مشهد ، نشر المؤتمر العالمی للإمام الرضا علیه السلام ، الطبعه الأولی ، ۱۴۰۹ ه .

۱۱۹ . مستدرکات مقباس الهدایه ، محمّد رضا المامقانی قم ۱۴۱۳ ه .

۱۲۰ . مستطرفات السرائر ، محمّد بن إدریس العجلی المعروف بابن إدریس الحلّی (ت ۵۹۸ ه) ، تحقیق مدرسه الإمام المهدیّ علیه السلام ، قم .

۱۲۱ . مسند الإمام الرضا علیه السلام = صحیفه الإمام الرضا علیه السلام .

۱۲۲ . مسند الإمام الکاظم موسی بن جعفر علیه السلام ، بروایه موسی بن إبراهیم المروزی أبی عمران البغدادی (القرن الثالث الهجری) ، تحقیق : محمّد حسین الحسینی الجلالی ، بیروت : دار

الأضواء .

۱۲۳ . المشیخه لتهذیب الأحکام ، الشیخ الطوسی (ت ۴۶۰ ه) طبعت فی آخر الجزء العاشر من « تهذیب الأحکام » .

۱۲۴ . المشیخه لمن لا یحضره الفقیه ، محمّد بن علی المعروف بالصدوق (ت ۳۸۱ ه) ، طبع فی آخر « کتاب من لا یحضره الفقیه » له .

۱۲۵ . المصطلح الرجالی « أسند عنه » ، محمّد رضا الحسینی الجلالی ، مجلّه « تراثنا » ، العدد الثالث ، السنه الأولی ، ۱۴۰۶ ه .

۱۲۶ . معجم ما استعجم ، عبد اللّه عبد العزیز البکری (ت ۴۸۷ ه) ، تحقیق : مصطفی السقاء ، بیروت : عالم الکتب ، الطبعه الثالثه ، ۱۴۰۳ ه .

۱۲۷ . معرفه الرجال ، ابن معین .

۱۲۸ . معرفه علوم الحدیث ، محمّد بن عبد اللّه الحاکم النیسابوری ، تحقیق : الدکتور معظم حسین ، القاهره : مطبعه دار الکتب ، ۱۹۳۷ م .

۱۲۹ . مغنی اللبیب عن کتب الأعاریب ، جمال الدین عبد اللّه بن یوسف بن هشام الأنصاری

(ت ۷۶۱ ه) ، تحقیق : مازن المبارک ، ومحمّد بن علی حمد اللّه ، مراجعه : سعید الأفغانی ، دمشق ، ۱۳۹۲ ه .

۱۳۰ . مقابیس الأنوار ، العلاّمه المحقّق التستری ، طبعه حجریه .

۱۳۱ . مقباس الهدایه فی علم الدرایه ، عبد اللّه بن حسن المامقانی (ت ۱۳۵۲ ه) ، تحقیق : محمّدرضا المامقانی، قم: مؤسّسه آل البیت لإحیاء التراث ،۱۴۱۱ ه .

۱۳۲ . مقتل الحسین علیه السلام ، المؤیّد بن أحمد المکّی الخوارزمی (ت ۵۶۸ ه) ، تحقیق وتعلیق : الشیخ محمّد السماوی ، قم : منشورات مکتبه المفید (محلاّتی) ، إعادته عن الطبعه الأُولی

النجف .

۱۳۳ . مقدّمه ابن الصلاح ، ابن الصلاح صاحب « علوم الحدیث » تحقیق : عائشه عبد الرحمن بنت الشاطئ ، القاهره : دار الکتب .

۱۳۴ . مناقب الإمام علیّ بن أبی طالب علیه السلام ، عبد الوهّاب بن الحسن المغازلی ، تحقیق : محمّد باقر البهبودی طهران : المکتبه الإسلامیه ، ۱۴۰۲ ه .

۱۳۵ . مناهج العلماء فی البحث العلمی ، فرنز روزنتال ، تعریب : أنیس فریحه ، بیروت : دار الثقافه ، ۱۹۶۱ ه .

۱۳۶ . منتقی الجمان فی الأحادیث الصحاح والحسان ، الحسن بن زین الدین العاملی ، تحقیق :

على أكبر الغفّارى ، قم : جماعه المدرّسين .

۱۳۷ . منهج النقد فى علوم الحديث ، نور الدين عتر ، بيروت : دار الفكر ، ۱۴۰۱ ه .

۱۳۸ . الموسوعه الرجاليه ، حسين بن على البروجردى ، مشهد : الروضه الرضويه المقدّسه .

۱۳۹ . الموطّأ ، مالك بن أنس الأصبحى (ت ۱۵۸ ه) ، تحقيق : محمّد فؤاد عبد الباقى ، بيروت : دار إحياء التراث العربى ، الطبعه الأولى ، ۱۴۰۶ ه .

۱۴۰ . نهايه الدرايه فى شرح الوجيزه البهائيّه ، حسن الصدر العاملى الكاظمى (ت ۱۳۵۴ ه) تحقيق : ماجد الغرباوى .

۱۴۱ . نوابغ الرواه فى رابعه المئات ، المجلّد الأوّل من طبقات أعلام الشيعه ، الشيخ الإمام آقا بزرك الطهرانى (ت ۱۳۸۹ ه)، بيروت: دار الكتاب العربى، ۱۳۹۰ ه .

۱۴۲ . نور الأبصار ، مؤمن الشبلنجى ، قم : ذوى القربى ، الطبعه الأولى ، ۱۳۸۴ ش .

۱۴۳ . هدى السارى فى مقدّمه فتح البارى ، أحمد بن على بن حجر العسقلانى .

۱۴۴ . الوجيزه فى الدرايه ، محمّد بن الحسين العاملى البهائى (ت ۱۰۳۱ ه) ، تحقيق : ماجد الغرباوى ، طبع فى مجلّه « تراثنا » العدد (۳۲ – ۳۳) ، السنه الثامنه ، ۱۴۱۳ ه .

۱۴۵ . وصول الأخيار إلى أُصول الأخبار ، الحسين بن عبد الصمد الحارثى العاملى ، تحقيق : عبد اللطيف القريشى ، قم : مطبعه الخيّام ، ۱۴۰۱ ه .

۱۴۶ . ينابيع المودّه لذوى القربى ، سليمان بن إبراهيم القندوزى الحنفى (ت ۱۲۹۴ ه) ، طبع تركيا .

تعريف مركز

بسم الله الرحمن الرحيم

هَلْ يَسْتَوِی الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ۹

عنوان المكتب المركزی

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده ای، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلی، الرقم ۱۲۹، الطبقة الأولی.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الالكترونی : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزی ۰۳۱۳۴۴۹۰۱۲۵

هاتف المكتب فی طهران ۸۸۳۱۸۷۲۲ ـ ۰۲۱

قسم البيع ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹شؤون المستخدمين ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹.

مركز القائمية للبحوث والتحريات الكمبيوترية
اصبهان
www
للحصول على المكتبات الخاصه الاخرى
ارجعوا الى عنوان المـركز من فضلـكم
www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.ir
و للايصاءِ من فضلكم
۰۹۱۳ ۲۰۰۰ ۱۰۹